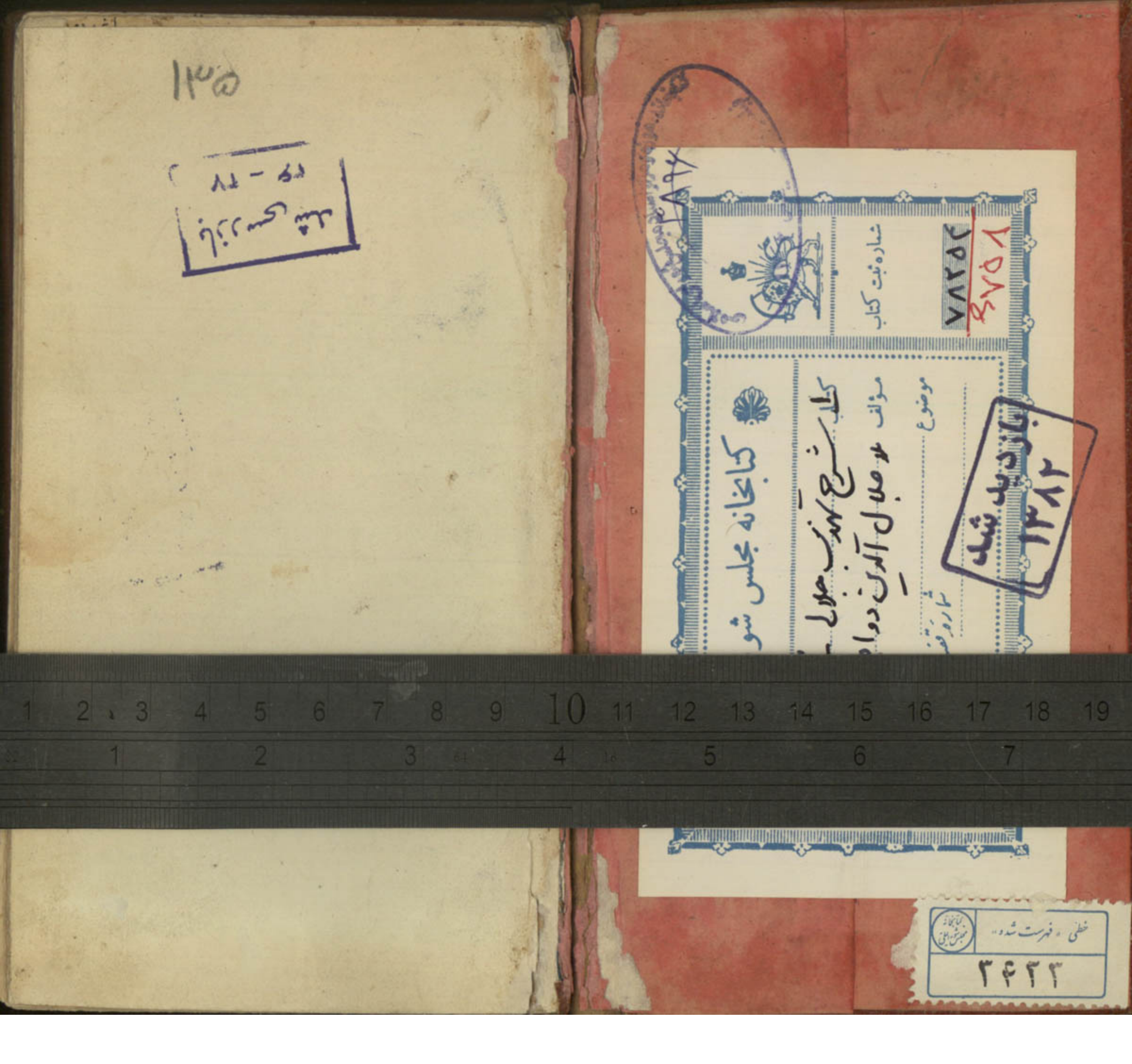

کتابخانه
مجلس شورای ملی



۱۳۵
بازرسی شد
۲۷ - ۴۶
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب ۱- شرح تهذیب جلالی ۲- شرح کبری
مؤلف ملا جلال الدین دوانی - عصام الدین
موضوع
شمارهٔ قفسه ۷۹۳۷
شماره ثبت کتاب
۷۸۲۵۴
۸۷۵۸
بازدید شد ۱۳۸۲
۳۴۲۲



کتابخانه مجلس شو
شماره ثبت کتاب
کتاب
مؤلف
موضوع
خطی « فهرست شده »


یا کبیکج یا حفیظ



كتاب حاشية تهذيب جلال

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام توشيحه بذكر المفضل المنعام وتوشيحه بالصلوة والسلم على صفوة الانام واله وصحبه الغر الكرام وبعد فهذه عجالة نافعة وعلالة رايعة يروى غليل طالبي صناعة الميزان ويشفي عليل الباغين الى مسالك البرهان لم اتعب الى ما اشتهر فالحق احق بالاتباع ولم اجتنب عما ذكر فلسلك النظر اتساع بل محضت النصح النصيح ومخضت عن زبد الحق الصريح واتيت بتحقيقات خلا عنها الزبر المتداولة واشرت الى تدقيقات لم يعرها الصحف المتطاولة والمتناولة مع اني امليتها بالاستعجال على طريق الارتجال لاشتغال بعض من له توقد في الذكاء والاشتغال وفقه الله بالاستكمال ورقاه الى معارج الكمال بمنطق التهذيب الذي هو العلم في رشاقة الترتيب فليسعد بها كل ذكي وليشقى بها كل غبي غوي ولئن ردها القاصرون فيستقبلها الماهرون وان ذمها الجهلة فسوف يحمدها الكملة هذا وعلى الله التكلان انه خير من اعان لا نعبد ولا نستعين الا اياه ولا حول ولا قوة الا بالله قوله الحمد لله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل والمراد بالجميل الا انه صفة للفعل وهو الاختيار كذا ذكره المص رحمه الله في شرح الكشاف والمدح يعم الاختياري يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمد

وقيل المدح ايضا مخصوص بالاختياري ومثال اللؤلؤ مصنوع وقيل الحمد ايضا يعم الاختياري وغيره ايضا كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود عليه اختياريا بخلاف الممدوح عليه لا نام فتامل قوله الذي هدانا قيل الهداية الدلالة على ما يوصل الى المط وقيل بل الدلالة الموصلة الى المط ورجح الاول ونسب الثاني النقض ايضا بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت واحتمال النحو مشترك والمناقشة في امتناع حمله على هذا المعنى مجال فتامل وقال المص في حاشية الكشاف ما محصله انها يتعدى بنفسها وبالى وباللام ومعناها على الاول الايصال وعلى الثاني اراءة الطريق فافهم قوله سواء الطريق اى الطريق المستوي والصراط المستقيم والمراد به نفس الامر عموما ولك ان تخصه بالاسلام لكن الاول انسب قوله وجعل لنا التوفيق خير رفيق التوفيق جعل الاسباب متوافقة وحاصله توجيه الاسباب باسرها نحو المسببات وقوله لنا الظ فيه من حيث المعنى تعلقه برفيق لكن اللفظ لا يساعده لامتناع تقدم ما في حيز المضاف اليه ولان المعمول لا يتقدم الا حيث يصح وقوع العامل فاما ان تعلق بمحذوف يفسره المذكور او يقال الظرف مما يتوسع فيه اذ يكفيه رايحة من الفعل على محاذاة ما ذكره المص في قول صاحب التلخيص واكثرها للاصول جمعا واما تعلقه بجعل فركيك من حيث المعنى كما لا يخفى على من له فطرة سليمة وفطنة قويمة قوله والصلوة على من ارسله

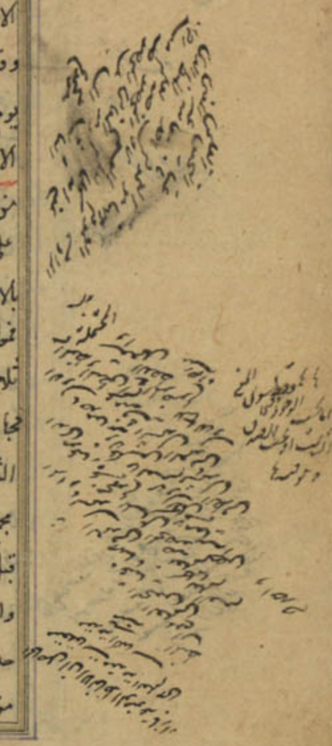
هدى قيل مصدر بمعنى اسم الفاعل او قيل انه اسم للحاصل بالمصدر
اطلق عليه مبالغة قوله هدى لا متقاء مصدر بمعنى المفعول اي
بان يقتدى به قوله متعلق بالاقتداء ولا يليق تعلقه بليق انهم
قوله بالتصديق متعلق بسعدوا والبا للسببية قوله بالتحقيق
يحتمل تعلقه بسعدوا والبا للسببية كما سبق في قوله بالتصديق
والمعنى سعدوا بمعارج الحق وبلغوا اقصاه بسبب التحقيق والايقان
ويحتمل الاستقرار والمعنى هذا الحكم محقق لا ريب فيه فتامل
قوله وبعد فهذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن سواء
كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده اذ لا حضور للالفاظ
المرتبة ولا لمعانيها في الخارج فما قيل انه ان كان وضع الديباجة
بعد التصنيف فالاشارة الى الحاضر في الخارج لا يستقيم الا ان
يراد به الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون
معانيها ودون المركب من الثلثة او الاثنين منها ولا يخفى انه
لا يناسب هذا المقام للاخبار عنه بغاية تهذيب الكلام الا
ان يحمل على المجاز تسمية للمعبر باسم المعبر عنه وفيه نظر بعد لا يخفى
على المتفطن لان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا ومن
البين ان ليس المراد وصف ذلك الشخص ولا تسمية ذلك
الشخص بذلك الاسم بل الغرض وصف نوعه وتسميته وهو
النقش الكتابي الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة
بازاء المعاني المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما

يشاركه

يشاركه في ذلك المفهوم ولا شك انه لا حضور لهذا اللفظ في
الخارج فالاشارة الى الحاضر في الذهن على جميع التقديرات
ومن هيهنا علمت ان اسامي الكتاب من اعلام الاجناس
عند التحقيق فتفطن قوله غاية تهذيب الكلام اي هذا الكتاب
كلام مهذب غاية التهذيب او تصنيف هذا الكتاب غاية
تهذيب الكلام والثاني كما ترى وتوجيه الاول لا يخفى قوله
في تحرير المنطق والكلام اي تنقيحهما وتبيينهما ابانا نا يا عن
الحشو والظرفية تجوزية تشبيها للشمول العمومي بالشمول الظرفي
واستعارة لفي الموضوعة للاول للثاني قوله وتقريب المرام
اي هذا مقرب على صيغة الفاعل غاية التقريب للمرام الى
الافهام ويحتمل ان يكون التقريب معطوفا على التحرير والمعنى
هذا غاية تهذيب الكلام في تقريب المقاصد اي سوق الدليل
على وجه يستلزم المطلوب قوله من تقرير عقايد الاسلام يحتمل ان
يكون بيانا للمرام والتعلق بالتقريب بعيد قوله عقايد الاسلام
الاضافة بيانية او لامية به ويمكن ان يراد بالاسلام اهله
على طريقة المجاز المرسل او المجاز الحذفي قوله جعلته تبصرة
بمعنى اسم الفاعل اي مبصرا وكذا تذكرة قوله لدى الافهام اي
تفهيم للغير قوله سيما الولد سي بمعنى مثل يقال هما سيان اي
مثلان ومعنى لا سيما لا مثل ما وما زائدة او موصولة او
موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى التخصيص وقد يحذف

٢١

لا فی اللفظ لکنه مراد وعلی هذا النحاة من کلمات الاستثناء وتحقیقه
انه للاستثناء عن الحکم المتقدم لیحکم علیه علی وجه ام بحکم
من جنس الحکم السابق وفیما بعده ثلثه اوجه الرفع علی کونه
خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ما او صفته والنصب علی
الاستثناء والجر علی الاضافة وکلمة ما علی الاخیرین زایدة
وقد روی علی الاوجه الثلثه قول امرء القیس ولا سیما
یوم بدارة جلجل **قوله** القسم الاول فی المنطق هو الطرف
الاول من الکتاب علی معانیه التی سبقت الاشارة الیها
من النقوش المخصوصة او الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها
علی المعانی المخصوصة او المعانی المخصوصة من حیث عبر عنها
بالالفاظ المخصوصة او المرکب من اثنین منها او ثلثها فمحتمل
ثمانیه المخصوصة سبعة ثلثه احادیة وثلثه ثنائیة وواحد
ثلاثی وعلی التقادیر فلو فالظرفیة فی قوله فی المنطق
مجازیة افادة للشمول العرفی تمام الشمول الظرفی وفی المعنی
الثالث خاصة یکون من قبیل کون الجزء فی الکل بناء علی ان المنطق
مجموع المسائل **قوله** مقدمة بکسر الدال وفتحها یعنی ما یذکر
قبل الشروع فی المقاصد لارتباطها به ونفعه فیها وهی مقدمة الکتاب
واما مقدمة العلم فهو ما یتوقف علیه الشروع فی مسائله وهو معرفة
حده وغایته وموضوعه فمقدمة الکتاب هی طرف من الکلام و
مقدمة العلم هی الادراکات التی یتوقف علیها ادراکات مسائل



العلم فالمبین هو مقدمة الکتاب وادراکات بینها هو مقدمة العلم
فلا یرد ما قیل ان المص جعل الامور الثلثه فی المطول مقدمة العلم
وفی شرح الرسالة مقدمة الکتاب لانه انما جعل هناک بیان الامور
الثلثه مقدمة الکتاب لا ادراکاتها وجعل فی المطول نفسها مقدمة
العلم واراد ادراکاتها الا انه تسامح فی العبارة **قوله** العلم
هو الصورة الحاصلة من الشیء عند العقل ای بل حصول صورة الشیء
فی العقل الثانیة من المسامحة من حیث ان العلم هو نفس الصورة لانه من
مقولة الکیف علی الاصح لا حصولها الذی هو نسبة بین الصورة
والعقل ولان المتبادر من صورة الشیء الصورة المطابقة فلا یشمل
الجهلیات المرکبة ولانه یخرج عنه العلم بالجزئیات المادیة عند من یقول
بارتسام صورها فی القوی والالات دون نفس النفس وهو مطلق
الصورة الحاضرة عند المدرک سواء کانت عین مبنیه وهو فی المقصود
بالکنه او غیرها وهو فی غیره وسواء کانت تلک الصورة غیر الصورة
الخارجیة وهو فی العلم الحصولی او عینها وهو فی العلم الحضوری
وسواء کانت فی ذات المدرک کما فی علم النفس بالکلیات او
فی الاتها کما فی علمها بالمحسوسات وسواء کانت عین المدرک کما فی
علم الباری تعالی شانه بذاته او غیره کما فی علمه بسلسلة الممکنات
وقد یخص هیهنا بالعلم الحصولی والحادث معللا بان الانقسام الی
البداهة والکسبیة انما یجری فیها ولا حاجة الیه فان الانقسام
یجری فی المطلق وان لم یجر فی کل نوع منه علی انه تخصیص اللفظ

من غير ضرورة داعية مع ان التيمم انسب بقواعد الفن **قوله**
ان كان اذعانا للنسبة فتصديق عدل عن العبارة المشهورة وهي
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة لانه يدخل فيه التخييل فانه ادراك
ادراك لوقوع النسبة او لا وقوعها وكذا الشك والوهم ضرورة ان
المدرك في جانب الوهم هو الوقوع او اللاوقوع الا ان تلك الادراكات
ليست على وجه الاذعان والتسليم بل على سبيل التخييل والتجويز
وفي هذا اشارة الى تحقيق الامر في المقام وهو ان التصديق نوع
اخر من الادراك مغاير للتصور مغايرة ذاتية لا باعتبار المتعلق
كما يشهد به الرجوع الى الوجدان وان التصور ايضا يتعلق بما
يتعلق به التصديق اعني ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
ولا حجر فيه فيتعلق بكل شئ **قوله** والا فتصور سواء لم يكن ادراكا
للنسبة اصلا كتصور الاطراف او ادراكا لها لا على وجه الاذعان
اما بان لا يقبل تلك النسبة تعلق الاذعان كالنسب التقييدية
والانشائية او بان يكون قابلا له لكن لم يحصل الاذعان بها
كما في الصور المذكورة **قوله** ويقتسمان بالضرورة اي ياخذ كل من
التصور والتصديق قسما من الضروري والاكتساب اي
المكتسب بالنظر بالضرورة يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق
الى الضروري والنظري بديهي فان كل عاقل يجد من نفسه انه يحصل
له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة
والتصديق بان الكل اعظم من الجزء من غير نظر واكتساب ويحصل

له بعض اخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث
بالنظر والاكتساب وهذا الطريق اعني الاحالة الى البداهة
اسلم من تكلف الاستدلال عليه بانه لو كان الكل من كل منهما نظريا
لدار او تسلسل او بديهيا لما احتجنا في شئ منها الى الفكر فانه مع ما فيه
من التوقف على امتناع اكتساب الكل من التصور ثم على حده
النفس على ما هو المشهور لا تم الا بدعوى البداهة في مقدمات الدليل
والطرافها وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا حاجة الى الدليل
ثم لا بد من دعوى البداهة في ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك
دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤول
بالاخرة الى دعوى البداهة في المطلوب فليكتف به اولا فانهم ذلك
فانه مما لا تجده لغيرنا وانظمه في سلك نظائره المشهورة في هذه
الحواشي **قوله** الضروري والاكتساب بالنظر المشهور تعريف الضروري
والنظري بما يتوقف حصوله على النظر وما لا يتوقف عليه ويرد عليه
انه ما من تصور وتصديق الا ويمكن حصوله بلا نظر بل بالحدس
لان صاحب القوة القدسية يعلم المطالب كلها بالحدس ولا يكفي
الجواب بانه يكون بديهيا بالنسبة اليه نظريا بالنسبة الى غيره اذ حصول
تلك القوة لكل فرد ممكن فلا يتوقف حصوله بالنسبة اليه على الفكر
اذ التوقف ان لا يمكن حصول الشئ الا بعد اخر والجواب بان الاولى
ان التوقف ما ذكرتم فانهم جوزوا تعدد العلل المستقلة للمعلول
الشخصي على التبادل بان يكون هناك علتان يمكن حصول المعلول

بحل منهما لو حصل ابتداء ثم اذا وجد باحدى العلتين لا يمكن حدوث
العلة الاخرى ولا شك انه يمكن حصول المعلول بدون كل منهما
لامكان وجود الاخرى فلو كان التوقف ما ذكرتم لم يكن شئ منهما
علة له اذ العلة هو ما يتوقف عليه الشئ هف بل التوقف هو
الامر المصحح للفاء ولا شك انه يصح في الصورة المذكورة بحقق تلك
العلة محقق المعلول وكذا اذا حصل علم بالكسب يصح ان يقال لو لم يحصل
الكسب فيحد العلم وان امكن حصول ذلك العلم بغير هذا الطريق بلما حصل
ذلك لكن لا نم امكان حصول هذا العلم المخصوص بغير الكسب فان العلم الحاصل
بغير الكسب غير الحاصل بالحدس بالتشخص ومن عرفها بما يحتاج في
تحصيله الى نظر وفكر وما لا يحتاج فيه اليه فالامر عليه اهون
فان الفاقد للقوة القدسية حين هو فاقد يصدق عليه انه يحتاج
في تحصيل المطالب الى الفكر قطعا وهذا المعنى هو مراد من عرفهما
بالتوقف وعدمه ومن هذا البحث يعلم ان النظرية والبداهة
تختلف باختلاف الاشخاص والاوقات فاصل قوله وهو ملاحظة
المعقول لتحصيل المجهول لما كان معرفة القسم الثاني العلمين موقوفا
على معرفة النظر عرفه والملاحظة هو توجه النفس نحو المعلوم
كما يظهر لك اذا حصل فيك صورة شئ والتفت اليه بها وربما
تتخلف الملاحظة عن حصول صورة الشئ بان يحصل تلك الصورة
الة لملاحظة غير ذلك الشئ كما في غيرها فالنظر هو توجه النفس
والتفاتها الى المعقول اى ما حصل صورته في العقل لتحصيل امر

مجهول تصورا كان او تصديقا واحدا كان المعقول كما في الحد بالفصل
وحده والرسم بالخاصة وحدها او كثيرا كما في غيرهما واعلم ان
النظر والفكر كما مر ادفين على ما قاله ناقد المحصل والمشهور تعريفهما
بترتيب امور معلومة للتادى الى مجهول واورد عليه النقض بانه
يخرج منه التعريف بالمفرد كالفصل وحده والخاصة وحدها و
الجواب بان المعرف يجب ان يكون معلوما بوجه فالتعريف بالمركب
من ذلك الوجه والمفرد او بان التعريف بالمفرد انما يكون بالمشتقات
وهي مركبة من حيث اشتمالها على الذات والصفة او من حيث
انها اعم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة مخصصة فالتعريف بالمركب
من معنى المشتق والقرينة او بان التعريف به صلاح لا تم بعضه
ويفضي بعضه الى نوع تكلف فلذلك عدل المص الى هذا التعريف
لشمول جميع افراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمركب معلوما كان
او مظنونا او مجهولا بالجهل المركب ثم اعلم ان المراد بالملاحظة هو
التوجه نحو المعلوم قصدا كما نبه عليه السياق سيما وقد قيد
بالغاية فلا ينتقض بتعقل المبادي المرتبة دفعة في الحدس
لانه ليس بقصد النفس واختياره بل يسنح له بغير اختياره اما
عقيب شوق وتعب او بدونه فافهم قوله وقد يقع فيه الخطا
فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق اى قد يقع فيه الخطا
كما تشاهد منا ومن غيرنا اذ لولاه لما تناقض النتائج التي
يتادى اليه الافكار فاحتيج الى قانون اى قاعدة كلية



يستنبط منها احكام الجزئيات ليعصم ذلك القانون عن الخطا اذا
روعي وهذا تقرير واف لا حاجة فيه الى اثبات عدم كفاية
الفطرة الانسانية في التميز بين الخطا والصواب اذ وقوع الخطا
في الفكر كاف في استلزام العاصم على انه لو كفت لم يقع الخطا
وقوعا شايعا حتى ما يدل عليه لغلطة قد تحققته والهيئة
لا استقالة الاستمرارية وطوى حدث نظرية المنطق و
بداهته اذ لا حاجة اليه في بيان الحاجة فان قلت وقوع
الخطا انما يستلزم الاحتياج الى معرفة الطرق الفكرية ومواد
على الوجه الجزئي لا على الوجه الكلي فقد ثبت الاحتياج الى
الاعم من المنطق لا اليه فلا يتم التقريب قلت وقوع الخطا بالكل
يستلزم عدم بداهة جميع تلك الطرق والمواد وبين ان العلم
اليقيني بالجزئيات النظرية انما يحصل من الكليات فقد ثبت
الاحتياج الى القانون في اكتساب المطالب في الجملة ولا يعني
بالاحتياج هنا الا هذا القدر وفيه نظر وله جواب **قوله**
وموضوعه موضوع العلم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية
اي يرجع البحث فيه اليها وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشي
لذاته او لما يساويه على ما ذكره المتاخرون وذلك البحث
اما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويثبت له
ما هو عرض له ذاتي له كالجسم الطبيعي في قولهم كل جسم فله حيز
طبيعي او بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض

ذاتي له كالحيوان في قولهم كل حيوان فله قوة اللمس او يثبت له
ما يعرضه لامر اعم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم كما
صرح به ما قد السيد كقولهم كل مسكر حرام او يجعل عرضه
الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي او
ما يلحقه لامر اعم بالشرط المذكور كقولهم كل متحرك بحركة مستقيمة
لا بد وان يسكن بينهما فقولهم ما يبحث عن اعراضه الذاتي مجمل
تفصيله ما ذكرناه اذ لا ريبة في انه يبحث في العلوم من الاحوال
المختصة بانواع موضوع العلم كما هو بل ما من علم الا ويوجد فيه
ذلك كما يظهر لمن تتبع وقد نص الشيخ في الشفاء بعد ما عرف
موضوع الصناعة بما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة اليه والعوارض
الذاتية له على ان المسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض
ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضه ويمكن ان يقال
قوله عن الاحوال المنسوبة اليه اشارة الى المحمولات التي ليست
اعراضا ذاتية لنفس موضوع العلم كما مر تفصيله واما تعريف
المتاخرين حيث لم ياخذوا فيه الا الاعراض الذاتية للموضوع
فاما محمول على المسامحة اعتمادا على ما يفصل في مقامه او مبني على
الفرق بين محمول العلم ومحمول المسئلة كما فرق بين موضوعيهما
فيكون محمول العلم ما ينحل اليه محمولات المسائل على طريق الترديد
مثلا امتناع الخرق مع المحمولات التي نعلم بالمراد اذا اخذ على وجه
الترديد كان عرضا ذاتيا للجسم الطبيعي فانه لا يخرج عنه احد



فان قلت لا حاجة الى ذلك اذ المعتبر في العرض الذاتي شموله
لجميع افراد الموضوع اما على الانفراد او على سبيل التقابل وكل
من محمولات المسائل مع مقابلها اعني محمولات المسائل الاخر
شامل لجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له قلت قد
صرح الشيخ وغيره ان ما لحق الشي لامر اخص وكان ذلك الشي
محتاجا في لحوقه الى ان يصير نوعا متهيئا لقبوله ليس عرضا ذاتيا
فان قلت لم يجعله الشيخ خارجا عن العرض الذاتي مطلقا
كيف وقد مثل العرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل با
لاستقامة والانحناء والزوجية والفردية مع انه قد حقق
هو وغيره ان المستقيم والمنحني مختلفان نوعا وكذا الزوج والفرد
بل انما اخرجه عن القسم المختص على الاطلاق حيث قال والقسمة
المستوفاة الاولية اما ان يكون بفصول واما ان يكون بعوارض
هي للجنس ايضا اولية مثل قولنا كل كم اما مساو او غير مساو
وقولنا كل جسم اما متحرك او ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس
اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض
انما يعرض للجنس اذا صار نوعا معينا مثل قولنا كل عدد اما
زوج واما فرد فالزوج والفرد ليس يعرض العدد اولا
بل ما لم يصر العدد نوعا مثلو ما لم يكن زوجا او فردا لان
الزوج والفرد عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان
الى الضاحك وغير الضاحك لان هذه عوارض تعرض الانسان

وغيره بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس
في ان يعرض لشي من هذه العوارض حتى من حيث القسمة اولية للجنس
واما بذاتها فليست اولية قلت هذا الكلام من الشيخ تصريح
بان عد الشامل على سبيل التقابل من الاعراض الذاتية مسامحة وان
العرض الذاتي ههنا بالحقيقة هو القسمة لا كل واحد من القسمين ولا
شك ان البحث لم يقع صريحا في شي من المسائل عن المفهوم المردد
من القسمين الذي هو العرض الذاتي بالحقيقة فلا بد ان يصار الى ما
ذكرنا وايضا فقد شرط الشيخ في الشامل على سبيل التقابل ان لا يخرج
الموضوع عنه وعن مقابله بحسب المضادة او بحسب العدم الذي
يقابله خصوصا مثل الخط بالنسبة الى الاستقامة والانحناء والعدد
بالنسبة الى الفردية والزوجية قال وما يخرج الموضوع عنه لا الى
مقابل مثله بل الى سلب فقط فهو عرض غريب وحاصل كلامه انه
لا بد ان يكون مع ضده او عدمه شاملا لافراد الموضوع وتلك
المحمولات ربما لا يكون بينها تقابل التضاد ولا العدم والملكة
كما في الاحوال المخصوصة بانواع الجسم الطبيعي من الافلاك والمعادن
والنباتات والحيوانات اذ المراد بالتضاد ههنا الحقيقي
يدل عليه انه قال القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون
بمتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم او منحني وكل عدد اما زوج او
فرد وقد يكون بغير متقابل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح
ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طاير فقد جعل القسمة الاخيرة

لا على التقابل مع تحقق التضاد المشهوري بين الاقسام ولقد
اشبعنا الكلام وبقي بعد دقايق في هذا المرام تركناها القيق
التمام وانما تبعنا اثر قول الشيخ لا الى مدارك الصحيفة الجهال
العارفين للحق بالرجال واما المرعون عن حضيض النقص
الى ذروة الكمال محصلون سؤر النصح جليلة الحال ولا المعرفون
الى ما قيل او يقال **قوله** المعلوم التصوري موضوع المنطق
المعلوم التصوري من حيث يوصل الى مط تصوري والمعلوم
التصديقي من حيث يوصل الى مط تصديقي وقد خالف الط
المشهور في قصر البحث على الموصل القريب في الفنين حيث قال في
الاول ويسمى معرفا وفي الثاني ويسمى حجة فان بحث المنطق في
التصورات والتصديقات لا يختص بالموصل القريب الذي هو
المعرف والحجة بل يبحث عن الايصال البعيد فيهما والاحكام في
التصديقات ولعل ذلك تصرف منه بضم النشر وارجاع جميع المباحث
الى الموصل القريب حتى يكون قولهم الجنس كذا في قوة ان
الحد يتالف من الامر الذي هو كذا او المعرف جزوه كذا وكذا في
القضايا اذ لا شك انه يحصل بحسب تلك الاحوال احوال الموصل
القريب نظير ذلك ما يرتكبه من يجعل موضوع الطب بدن
الانسان في قولهم الزنجبيل حار ان معناه بدن الانسان يتسخن
باكل الزنجبيل فلا يستبعد كثيرا **قوله** دلالة اللفظ الدلالة كون
الشيء بحيث يعلم منه شيء آخر وانما ينحصر الاستقراء في عقلي بحسب
العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه

اليه

اليه كالاثر او احد اثري المؤثر الواحد على الاثر الآخر وصحيح
وهو ما العلاقة بينهما جعل الجاعل اياه له وطبيعي العلاقة
بينهما احداث الطبيعة الاول عند عروض الثاني كاح اح
السعال واصوات البهايم عند دعاء بعضها بعضا وصوت
العصفور عند القبض عليه فان الطبيعة منبعث باحداث
تلك الدوال عند عروض تلك المعاني فالرابطة بين الدال و
المدلول ههنا هو الطبع كما ان في الوضع وهي لا تختص باللفظ
فان دلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل مثال دلالة
حركة النبض على المزاج المخصوص فان نوقش بانها من قبيل
دلالة الاثر على المؤثر او احد معلولي علة على الآخر امكن ايرادها
في اح اح وان فرق بان الطبيعة يضطر في هذه الصورة الى
اصدار هذه الآثار بخلاف اح اح منع عدم الاضطرار في الثاني لا
سيما عند اشتداد المرض والتحقيق انه ان كان المرض المخصوص مستلزما
للصوت المعين والمزاج المعين للحركة المعينة والكيفيات النفسانية
لتلك الالوان استلزاما عقليا كانت لها دلالة عقلية ولا ينافي
ذلك تحقق الدلالة الطبعية ايضا فان من لا يعرف الارتباط العقلي
بين تلك الدوال ومدلولها ينتقل اليها بمجرد ممارسة عادة
الطبيعة ولا شك ان هذه الدلالة ليست عقلية لانها ليست
مستندة الى العلاقة العقلية حتى لو فرضنا انتفاؤها
كانت باقية على حالها وبالجملة فتحقق الطبيعية في غير اللفظ
ظ ومن امثلته ركض الدابة الارض بيدها عند مشاهدة

الشعر الى غير ذلك مما نجده من تتبع **قوله** على تمام ما وضع له مطابقة لم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتركيب ولا على عين ما وضع له مع انه اخصر منهما على ان التمام لا يشعر بالتركيب لان مقابل البعض بخلاف الجميع فان مقابله البعض **قوله** وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام حصر الدلالة الوضعية في الثلث عقلي فان اللزوم شرط تحقق الدلالة الالتزامية وليس معتبرا في حد **قوله** ولا بد من اللزوم عقلا بان يمتنع عقلا تصور الملزوم بدون تصور اللازم كالعمى والبصر فان العمى موضوع للعدم المقيد بالبصر والبصر خارج عنه فاذا اشاده الى البصر شايع بلا قرينة مجازية قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وقال الله تعالى عميت ابصارهم الى غير ذلك من النظاير الشايعة والامثلة الحقة على ان المناقشة في المثال غير مرضي **قوله** وعرفا بان يمتنع في مجرى العادة تصور الملزوم بدونه كالحاتم والجود فقد اختار مذهب اهل الاصول لانه لا ريبة في فهم هذا المعنى فاسقاطه عن درجة الاعتبار غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادات غير مسموع فان الوضع ايضا يختلف باختلاف الاوضاع **قوله** ويلزمهما المطابقة ولو تقديرا لان الدلالة على جزء الموضوع له وعلى لازمه فرع لتحقق الموضوع له فان استعمل فيه اللفظ بالفعل كانت المطابقة محققة وان لم يستعمل فيه قط فلا خفاء في انه لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة وهذا هو التقدير فقد

اختار

اختار ههنا ايضا كون الدلالة مستلزما للقصد وهو مذهب اهل العربية وفي المقام كلام طويناه على غره لضيق المقام ولا عكس اي المطابقة لا يستلزم شيا منهما اما التضمن فلتحقق البسايط واما الالتزام فلجواز ان يكون معنى لا لازم له عقلا ولا عرفا فان ادعى الجواز بمعنى الاحتمال العقلي فهو قايم لكن لا يفيد العلم لا الاستلزام بل عدم العلم بالاستلزام وان اخذ بمعنى الامكان الذاتي فيحتاج الى بيان ليفيد العلم بعدم الاستلزام ولم يتعرض لحال التضمن والالتزام في الاستلزام احالة الى فهم المتعلم فانه كما يجوز بسيط لا لازم له يجوز مركب كذلك ويجوز ايضا بسيط له لازم فحال استلزام التضمن للالتزام كحال المطابقة والالتزام للتضمن فمعلوم ان اعتبر اللزوم العرفي كما هو راي المصنف واما اذا اشترط العقلي فلا لتوقفه على ثبوت بسيط له لازم عقلي وربما يمنع والموضوع ان قصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى فمركب جرى ههنا على المشهور وانت خبير بانه لا حاجة الى اعتبار القصد ههنا بعد اعتباره في اصل الدلالة وكذلك قال الشيخ انما يحتاج اليه التفهيم لا للتقسيم واما تام وهو ما لا يكون السكوت على المسند اليه دون المسند او بالعكس او كالسكوت على الادوات التي هي نواقص الدلالات كفي ومن خبر وهو التام الصادق او الكاذب او انشاء وهو التام الذي ليس بصادق ولا كاذب

والازم بتبعيه الالتفات الى الموضوع له وبهذا المعنى مشف ههنا بل هذه الدلالة مطابقة معنى لا الوضع عند المحقق في المعنى المجازي ولا كليس عن ذلك بل يعتبر فيها الالتفات بل يكفي التبعية في الوضع ولا شك ان الوضع بازاء المعنى المطابقي فالدلالة المجازية على الجزء واللازم او لولم يوجد له لم يدل عليه مجازا ولا يرد عليه اللفظ الموضوع بازاء الجزء واللازم بوضع مستقل كما هو يمكن ان كان الدلالة اللفظ على الجزء واللازم بحسب الوضع لها الا بتبعية الوضع بازاء الكل والملزوم لا اصالة

منه عفى عنه

بعدم صح

فهم الكل

واما عدم استلزام الالتزام صح

في

عليها السكوت

واما فانقص لانه لا يكون تاما تقييد بما ان كان الثاني قيدا
للاول وصفا كان او مضافا اليه او غيرهما كقولك ضرب في
الدار في قولك ضرب في الدار زيد او غيره كغلام زيد الدار
والا فمفرد وهو ان استقل اي في الدلالة وذلك لكون معناه
مستقلا في الملاحظة غير ملحوظ بالتبع فمع الدلالة بهيئة على احد
الازمنة الثلثة كلمة المراد بالدلالة بهيئة ان يكون نوع تلك الهيئة موضوعا
للزمان ولا ينافي ذلك اشتراط كونه في مادة موضوعة متصرف فيها
فلا يرد ان هيئة نصر في مادة حسن غير دالة على الزمان ولا في مادة
جحر وقيد الدلالة بالهيئة مغني عن قيد التعيين في الزمان وكذا
عن قيد الاقتران اذ لا يوجد في غير الكلمة دلالة بالهيئة على الزمان
مطلقا وبدونها اسم سواء لم يدل اصلا على الزمان او دل
بمادته كالزمان والغبوق والصبوح والا فاداة اي لم يستقل
وذلك لعدم استقلال مفهومها بالملاحظة فاداة تدخل
فيها الكلمات الوجودية ككان الناقصة واخواتها ونسبتها
الى الافعال كنسبة الادوات الى الاسماء فان كان مثلا لا يدل على
الكون لشيء شيئا لم يذكر فهذه الكلمات انما يدل على النسبة الى
موضوع غير معين في زمان معين فيكون تلك النسبة لمعنى
منتظر والدليل على ان الادوات والكلمات الوجودية نواقص
الدلالة انك اذا قلت في مثلا ابتداء او في جواب سوال
هل او كان كذلك لم يفهم السامع منهما على معنى محصل ذهنا
فتشتركان في انهما لا يدلان بانفرادهما على معنى مقصود بل انما يدل على

لايعقل

لا يعقل الا بعد تعقل ما هي نسبتها فلا تصلح افرادها الا ان توضع
او تحمل او تستقل بها او تخبر الا ان تقترن بملفوظ اخر يتم نقصانها
فيصح ان تخبر بها او عنها وجميعها اما دال على نسبة غير معينة
اي نسبة هي مرآة لتعرف الغير معناها تابع لتعين الغير كفي وعلى
فانهما يدلان على نسبة الظرفية والاستعلائية الماخوذتين على
وجه يكون تعينهما باخذ كونيهما بخلاف الابوة والبنوة فانهما
وان دلا على النسبة لكن لم توضعا من حيث هما الة لتعرف حال
الغير ولذلك هما اسمان واما دال على نسبة كغير فانه دال على
سلب الاتحاد وهذا الكلام للشيخ مع شرح ما له وشبه تلك
الكتاب المراة ما اتفق عليه كلمة المحققين حتى ان الامام حجة الاسلام
صرح به في الاحياء ويشهد به الفطرة السليمة ومن لم يجد ذلك
فليتتبع وجدانه قوله وايضا تقسيم آخر لمطلق المفرد قوله ان اتحد
معناه اي بالعدد بمعنى انه لا يكون له معنيان قوله فمع تشخصه
وضعا علم فان قلت الضماير واسماء الاشارة داخل في هذا القسم
لان معناها متشخص وضعا بناء على انها موضوعة بوضع واحد
لكل واحد من الجزئيات كما حققه المتاخرون مع انها ليست باعلام
اصطلاحا فكان ينبغي ان يقول بدل قوله علم جزئي حقيقي ليشملها
قلت هذا تقسيم لما اتحد معناه ولا شك ان معنى الضماير واسماء
الاشارة على هذا التحقيق متعدد وان كان وضعها
واحدا فهي خارجة عن المقسم لا يقال اعتبار التشخص في معنى
الضماير واسماء الاشارة م اذ ضمير الغائب قد يرجع الى الجنس

والاشارة قد يكون اليه ايضا كقوله انكم لتحضنون بهذا النوع
لانا نقول نفي التعضض بضمير المخاطب والمتكلم والاولى في الجواب ان
العلم لا يوله بهذا التخصيص بل انها موضوعة للمعنى الكلي الا انه يترك استعمالها
في الجزئيات حتى من المجازات المتروكة الحقيقة فتشخص معانيها بحسب
الاستعمال الطاري لا بحسب الوضع فلا يبعد فرقة قوله مع تشخصه
وضعا واما العلم الجنسي فليس علما في عرف المنطق لان نظرهم الى
المعنى بالقصد الاول ومعناه كلي وان ادخله اهل العربية في
العلم نظرا الى الاحكام اللفظية وهذا من باب تخالف الاصطلاح
بسبب اختلاف النظرين كما في الكلمات الوجودية هذا اذا
جوزنا اطلاق العلم الجنسي حقيقة على الافراد كما هو التحقيق
واما اذا لم نجوز ذلك وقلنا انها موضوعة للحقيقة بشرط الحضور
الذهنية فهي بهذا الاعتبار متشخصة فلا اشكال **قوله**
وبدونه متواطئ ان تساوت افراده اي في صدق هذا المعنى
عليها **قوله** ومشكك ان تفاوتت بأولية اواولوية لا يقال
الثانية تشتمل على الاولى ايضا فان اتصاف العلة بالوجود اولى
من اتصاف المعلول به اذ لا يخفى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار
الاولية وان كان الاقدم اولى لكن يندرج من ذلك الاشد
ايضا كذلك فليجعل قسما آخر **قوله** فان كثر فان وضع لكل اي ابتدأ
او المنقول العرفي موضوع ايضا **قوله** فمنقول ينسب الى الناقل
شرعا كان او عرفا عاما او خاصا **قوله** والا فحقيقة في المنقول
منه ومجاز في المنقول اليه ولا يخفى عليك ان المشترك ايضا

فيه والشرح استعمالهم

... والاولى ان الاظهر ...

**قوله**

يكون

بكون بحسب كل معنييه داخلا في احد الاقسام السابقة فالاولى
ان يحمل التقسيم الى المشترك وغيره تقسيما مستأنفا **قوله**
فصل المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثيرين اي امتنع
ان يحكم العقل بعد تصوره بصدقه على كثيرين فجزئي لا يكون بسبب
الامتناع مجرد تصوره ويعرف ذلك بان يقبض العقل عن الخصوصيات
المقارنة له ويجرد النظر الى الصورة الحاصلة فان امتنع الحكم بجواز
صدقه على كثيرين فجزئي والا بد ان فرض صدق الجزئي على
كثيرين ممكن فانه يقع مقدم الشرطية في هذا النظر وتاليها في ذلك
ان كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا وعكسه فالغرض هنا
ليس بمعنى التقدير بل بالمعنى الذي مر كما انه في قولهم يمتنع فرض كل انقسام
في النقطة ليس بمعنى التقدير ايضا وربما التزم في الجواب ان الشرطية
المذكورة ليست قضية معقولة بل هي مجرد اللفظ وفيه ما فيه
لا يقال الصورة الخيالية من البيضة المعينة مثلا تنطبق على
كل من البيضات المعينة بحيث يجوز في العقل ان يكون هي هي
وايضا صرح الشيخ بان الطفل في مبدأ الولادة لا يفرق بين صورة
امه وغيرها بل يدرك منهما شبحا واحدا وجعل ذلك احد قسمي الغرض
المنتشر وايضا ضعيف البصر يدرك شبحا ويجوز عقلا ان يكون
زيدا وعمرا فيلزم ان يكون هذه الصور كلية لانا نقول ليس في شيء
من هذه الصور امكان فرض صدقه على كثيرين اذ لا يجوز العقل
ان يكون تلك البيضة الخيالية بيضات كثيرة في الخارج بل يجزم
بامتناع ذلك بمجرد النظر الى تلك الصورة نعم يشتبه عليه الامر ويتردد

في انها هل هي نفسه ام غيرها واما الطفل فلا يدرك الكثير الا
فليس لمجوز صدق تلك الصورة الحاصلة على الكثير اصلا بل
تلك الصورة من حيث هي لا تحتمل الكثير عنده اصلا واما شبح
ضعيف البصر فحاله حال البيضة ومن هاهنا يتعلم ان تجوز منع
الكلية والجزئية انما هو بحسب الحصول في الذهن اي حصوله في العقل كثير خارج
الذهن بمجرد النظر اليه من حيث نحو وجوده فقط مع الاغماض
عن الخصوصيات فهو كلي والا فجزئي **قوله** ممتنعا افراده
كشريك الباري تعالى عن ذلك علوا كبيرا **قوله** او امكنت ولم توجد
كجبل من الياقوت **قوله** او وجد الواحد فقط مع امكان الغير كالشمس
المنحصر افراده في هذه الشمس المشاهدة **قوله** او امتناعه اي امتناع
الغير كواجب الوجود وفيه بحث اذ يدخل الواجب بحسب تعقيبه
فما يمكن افراده وقد ثبت انه لا يمكن تعدد افراد الواجب تعالى
عن ذلك ويمكن الاعتذار عنه بانه اراد بامكان الافراد امكان
جنس الفرد اعم من ان يكون واحدا او كثيرا ولو قال بدل قوله
امكنت او لا لم يرد ذلك مع الوجازة اذ سلب الامتناع عن
جميع الافراد اما بامكان الجميع او البعض **قوله** او الكثير مع التناهي
كالكوكب قوله او عدمه كمعلوم الله تعالى ومقدوره **قوله** والكليات
خص البحث بها اذ لا بحث في الفن عن الجزئي لا اصالة ولا استطرادا
لانه ليس كاسبا ولا مكتسبا وايضا لا تحوي جميع النسب الجزئيين
ولا في الجزئي والكلي اذ ليس في الاول الا التباين او التساوي
ولا في الثاني الا التباين او العموم المطلق وما قيل من انه لا يتصور



في الجزئيات فان مثل هذا الضاحك وهذا الكاتب ان كان
المشار اليه بهما محلا واحدا فهناك جزئيان متباينان او واحد فليس
هناك الا جزئي واحد اعتبر تارة مع وصف الكتابة واخرى مع
الضحك وبذلك لا يتعدد الجزئي تعددا حقيقيا ولا يتغاير تغايرا
حقيقيا بل هناك تعدد وتغاير بحسب الاعتبار والكلام في الجزئي
المتغاير بحسب الحقيقة كما هو المتبادر من العبارة لا في
جزئي واحد له اعتبارات متعددة ولو عد جزئي واحد بحسب
الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي
الحقيقي كليا فاذا اشرنا الى زيد بهذا الكاتب وهذا الضاحك
وهذا الطويل وهذا القاعد كان هناك على هذا التقدير جزئيات
متعددة تصدق كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات
المتكثرة فلا يكون مانعا من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا
فتلخص فاقول فيه بحث اذ لا شك ان التغاير الاعتباري
كاف في كونهما مفهومين كما في الكليين فان البحث يشمل الكليين
المتغايرين بالذات والمتغايرين بالاعتبار فلا وجه لتخصيص
الجزئي بالمتغايرين بالذات وما ذكره من لزوم كون الجزئيات
كلية ثم فان الكلية على ما حقق انما هو امكان فرض كثرة المحمول
في النفس بحسب الخارج اعني بحسب الصدق عليها وان ما ذكر لا يصدق
مع مفهومات اخر على ذات واحدة والمتحقق هاهنا هو الثاني
دون الاول هذا اذا كانت الاشارة بها الى فرد معين واما اذا
كانت الى حصصها فهي في حكم الاشارة الى ذوات متغايرة واما

نقيضه امتناع حمل الجزئي الحقيقي وما فيه مجي في موضع يليق به
انشاء الله تعالى قوله ان تناقضا كليا اي ان لم يصدق واحد
منهما على شيء مما صدق عليه الاخر قوله فمتباينان تباينا كليا
كالانسان والحجار وان كان في ازمانها تقادان يكونا متصادقين
جزئيا قوله والا اي وان لم يتناقضا كليا قوله فان تصادقا
كليا من الجانبين فمتساويان اي يصدق كل منهما على كل ما صدق
عليه الاخر وقوله من الجانبين ليس بضرور زيادة هذا الشيء لان
التصادق الكلي لا يتنادر منه الا الكلي من الجانبين ولذلك تركه
في التفارق وانما ذكره هيهنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم
المجاز ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب قوله
ونقيضاهما كذلك اي متساويان والا فليكذب نقيض احدهما على
بعض ما صدق نقيض الاخر فيصدق عين ذلك النقيض الذي كذب
على بعض ما صدق عليه نقيض الاخر لان كذب النقيض محال
ويلزم صدق احد المتساويين بدون الاخر هف مثلا يصدق
كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والا فيصدق بعض
اللا انسان ليس بلا ناطق فبعض اللا انسان ناطق فبعض الناطق
لا انسان هف وهيهنا شك مشهور وهو ان بعض اللا انسان
ليس بلا ناطق لا يستلزم بعض اللا انسان ناطق لان السالبة
المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة لصدق الاول لا عند عدم الموضوع
بخلاف الثاني وانما كان نقيض المتساويين مما لا فرد له بحسب
نفس الامر كنقايض المفهومات الشاملة كاللاشيء واللاممكن فاذا

حمل بعض اللاشيء ليس بلا ممكن يستلزم بعض اللاشيء ممكن
يرد المنع المذكور وقد يجاب بتخصيص الدعوى بغير نقايض
الامور الشاملة فان نقايضها يصدق لامحالة على شيء ما
فيكون الموضوع موجودا وعند وجود الموضوع يتلازم السالبة
المعدولة المحمول والموجبة المحصلة وما يقال من انه بحسب عموم قواعد
المنطق فانما هو بحسب الطاقة ولا طاقة بادخالها في القواعد
لاختلاف احكامها مع احكام غيرها ولا غرض يعتد به في
البحث عن تلك النقايض حتى يبحث عنها استقلالا
باغفالها وقد يجاب بان القضية المذكورة ليست معدولة المحمول
بل سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول في قوة السالبة فيصدق
بانتفاء الموضوع فيكون السالبة السالبة المحمول في قوة الموجبة
ويتلازمة لها وتحقيق معنى السالبة المحمول وما فيه في موضعه
ان شاء الله تعالى قوله او من جانب تحوى العبارة او يتصادق وان
تصادقا كليا من احد جانبيه قوله فاعم واخص مطلقا اي
الذي يصدق كلي اعم مطلقا والاخر اخص مطلقا قوله
ونقيضاهما بالعكس اي نقيض الاعم مطلقا اخص مطلقا من
نقيض الاخص مطلقا اي يصدق نقيض الاخص على كل ما
صدق نقيض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولاه لصدق
عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم فيصدق
الاخص مطلقا بدون الاعم وهو مح مثلا يصدق كل لا حيوان
لا انسان ولا يصدق بعض اللا حيوان ليس بلا انسان فبعض اللا حيوان

انسان فبعض الانسان لاحيوان وهف وعليه مثل ما سبق
فان بعض اللاحيوان ليس بلا انسان ان كان معدولة لم
يستلزم بعض اللاحيوان انسان فانها موجبة والسالبة المعدولة
اعم من الموجبة المحصلة كما مر والجواب كالجواب واما الثاني
فلانه لو صدق بعض الاعم على كل ما صدق عليه بعض الاخص
وقد ثبت ان كل ما صدق عليه بعض الاعم يصدق عليه
بعض الاخص فيكون بين بعض الاعم والاخص مساواة فيلزم
ان يكون بين عينيهما مساواة ايضا لما مر او نقول بعض نقيض الاخص
عين الاعم تحقيقا لمعنى العموم ولا شيء من عين الاعم نقيض الاعم
فبعض نقيض الاخص ليس نقيض الاعم قوله والا اى وان لم
يتصادقا كليا لا من الجانبين ولا من جانب قوله من وجه
اى فيهما اعم واخص من وجه قوله وبين نقيضهما تباين جزئي
وهو ان يتفارقا في الجملة سواء تصادقا في الجملة وهو العموم من
وجه او لم يتصادقا اصلا كالتباين فالتباين الجزئي انما يتحقق
بهذين الامرين ولذلك لم يذكره في نسب الكليات اذ المقصود
ههنا حصر انواع النسب وهذا جنس يحصل باحد النوعين
وانما كان بين نقيضهما تباين جزئي لان الجنس يصدق
كل منهما بدون الاخر فالنقيضان ايضا كذلك اذ حيث لا
يصدق عين احدهما يصدق نقيضه وفيه نظر لما مر سؤالا
وجوابا وفيه نظر لان معنى التباين الجزئي على ما مر لا يصدق
على العموم من وجه لان الاجتماع جزء منه ولا يصدق على

المجموع التفارق والاجتماع التفارق في الجملة نعم يصدق التباين
بالتباين الجزئي على الاعم والاخص من وجه وليس النسبة في حد العموم والخصوص من وجه
كنسبة والقول بان الاجتماع خارج عن مفهوم العموم من وجه
وقيد له ركيك والجواب ان يقال الحصر في هذا المقام انما
هو في الكليين في هذه النسب بمعنى ان الكليان اما متساويان
او متباينان او اعم او اخص مطلقا او من وجه لا حصر النسب في
الاربع وكون التباين الجزئي من النسب لا يقدح في الحصر المقصود وهو
ظاهر كالمتباينين فان بين نقيضهما ايضا مباينة جزئية لمثل
ما مر من الدليل وليس بين نقيضي الاعم والاخص من وجه ولا بين نقيضي
المتباينين تباين كلي اما الاول فلتحقق العموم من وجه بين الابيض
والانسان مع ان بين نقيضيهما وهو اللاابيض واللاانسان
ايضا عموم من وجه واما الثاني فلتحقق المباينة الكلية بين
الحجر والحيوان مع ان بين اللاحجر واللاحيوان عموم من وجه
وكذا ليس بين نقيض الاعم والاخص من وجه ولا بين
نقيض المتباينين عموم من وجه اما الاول فلما مر بين اللاحجر
واللاحيوان واما الثاني فلان بين الانسان واللاناطق
مباينة كلية مع ان بين نقيضيهما وهما اللاانسان والناطق
ايضا مباينة كلية وقد يقال الجزئي للاخص الجزئي
معنيان احدهما ما مر ويختص بالجزئي الحقيقي والثاني
هو الاخص من شيء اى مطلقا ويخص بالاضافي وهذا
تعريف لفظ الجزئي الاضافي اذ قد علم انها معنى الاخص

فسر الجزئي الاضافي به فلا يرد انه تعريف الشيء بنفسه
قال بعض الفضلاء وهذا التعريف لا يكون الا مثال
من جزئيات الناطق وكذا امثال ذلك مع ان الحكماء
عدوها من الجزئيات في احكام الكليات وفي موضوعات
القضايا والاولى ان يقال في تعريفه المندرج تحت كلي
اي الموضوع لكلي ليعم الكلي وقال السيد المحقق قدس سره
في حاشية المطالع المتبادر من كون الشيء مندرجا تحت آخر
ان يكون اخص منه ولذلك قيل الجزئي الاضافي يرادف الخاص
والخاص الا انه اشتهر في موضوعات القضايا عد احد المتساويين
جزئيا اضافيا للآخر فمن ثم ترى بعضهم يفسر المندرج تحت كلي
بالموضوع الكلي ويريد به ان يقع موضوعا له في قضية موجبة
كلية لا في قضية مطلقا والا لكان الاعم من الشيء جزئيا له ولا قائل به
اقول ذلك الفاضل قال في القضايا نعني بج ما صدق عليه ج
بالفعل في الذهن او في الخارج وقت الحكم او خارج الحكم ولو في
المستقبل ويكون ذلك الشيء من جزئيات ج وذكر لكل من القيود فائدة
وقال قولنا من جزئياته يخرج منه ج وان يصدق عليه ج بالفعل وظهر
من كلامه ان ما يساوي ج مما صدق عليه ج بالفعل داخل في الحكم
ولعل انما قال له من عدهم المساوي من الجزئيات في موضوعات القضايا
اشارة الى ذلك لكن الشيخ في الشفا قال على واحد واحد من الجزئيات
الشخصية فقط ان كان ج نوعا فضلا جزئيا او النوعية والشخصية
ان كان المعنى جنسا فالحكم لم يتعرض للامور المتساوية له اذ
قصر الحكم في الافراد الشخصية والنوعية وظاهر عدم دخول المساواة في

الكلي وصح

الكم صح

شيء

شي منها قوله وهو اعم اي الجزئي الاضافي اعم مطلقا من
الجزئي الحقيقي لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت كليات كثيرة و
اقلها الشي والممكن العام فيكون جزئيا اضافيا لها وليس كل
جزئي اضافي جزئيا حقيقيا لجواز ان يكون كليا مندرجا تحت كلي
آخر كالحيوان بالنسبة الى الجسم قوله والكليات خمس اي
خمسة انواع الاول الجنس وهو المقول على الكثرة اي الكثيرين المختلفة
الحقائق في جواب ما هو حذف لفظ الكلي لاغناء المقول على الكثيرين
عنه اذ الكلي جنس له وذكر الجنس واجب في التعريفات التامة
اذ ليس المقصود بالذات منها مجرد التميز بل الاحاطة بالمهية والتميز
مقصود بالعرض منها وما قيل ان معنى الكلي هو المقول على الكثيرين
بعينه الا ان الكلي يدل عليه اجمالا والمقول على الكثيرين تفصيلا
اذ ليس المراد بالمقول على الكثيرين المقول بالفعل والا لخرج المفهومات
الكلية التي ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن بل
المراد به الصالح لان يقال على كثيرين فاقول فيه بحث
اما اولا فلان الكلي كما هو الذي يمكن فرض الشركة فيه اي فرض
مقوليته على كثيرين ولو اخذ المقول في التعريف بمعنى ما يمكن فرض
مقوليته لدخل في التعريف الكليات الفرضية بالنسبة الى
الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقوليتها عليها بل الكليات
المباينة بالنسبة الى المباينة مطلقا فالمراد بالمقول في التعريف
ما يصلح للمقولية بحسب نفس الامر وهو اخص من الكلي فلا يدل
عليه لو كانت ليات الذاتية وهي المعتبرة في التعاريف

اما ثانيا فلان الكليات التي ليست لها افراد اصلا ليست اجناسا
لشي فلا باس بخروجها ومن هيهنا يتضح ان المنحصرة الخمس هي
الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر لا الفرضيات فقط
بل الظاهر حيث اورد التعريف عقيب تخميس الكليات فعلى
ان كلا من الخمس فرد منه اولانه قصد رسم الناقص لجنس
قوله المقول اي المحمول وهو شامل للكلي والجزئي فان
الحمل يجري فيهما معا على ما صرح به الفارابي في مدخل الاو
والشيخ في الشفا ايضا وما يقال من ان الجزئي الحقيقي لا
ولا يحمل على شي حقيقة اصلا لان حمله على نفسه لا يتصور
قطعا اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة من امرين متغايرين
وحمله على غيره ايجابا ممتنع فاقول فيه نظر اذ يجوز حمله على
جزئي مغاير له بحسب الاعتبار متحد معه بحسب الذات كما في هذا
الضاحك وهذا الكاتب فانهما مختلفان بحسب المفهوم متحدان
بحسب الذات فان ذاتهما زيد بعينه مثلا وكذا يجوز حمله على
كلي اخرج جزئية كما في قولك بعض الانسان زيد قوله على الكثرة
بجميع الجزئيات فانها لا تصدق الا على ذات واحدة وقوله
المختلفة الحقائق يخرج الانواع الحقيقية وفصولها القريبة
وخواصها وقوله في جواب ما هو يخرج الفصول البعيدة والعرض
العام وساير الخواص فان شيئا منها لا يقال في جواب ما هو وبه
ينطبق المعرف على المعرف قوله فان كان الجواب عن الماهية
وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل فهو كالحيوان

فتامل عطف على قوله سابقا
لا لاعتبار المقول على الكثرة
عنه محمد

وعق

وقد علم ان الجنس مقول في جواب ما هو على الكثرة المختلفة
فيكون جوابا للسوال عن الماهية وعن بعض مشاركاتها لا محالة
فان كان هو بعينه جوابا للسوال عن الماهية وجميع مشاركاتها
كان جنسا قريبا كالحيوان بالنسبة الى الانسان فانه اذا سيل
عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب هو الحيوان لانه تمام
المشترك الذاتي بينهما وهو بعينه جواب عن السوال عن الانسان
في جميع مشاركاته في الحيوانية قوله والا فبعيد كالجسم
وان لم يكن الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب
عنها وعن الكل كان جنسا بعيدا كالجسم فانه جواب عن السوال
بما هو عن الانسان وبعض المشاركات فقط اعني الجمادات و
الافلاك وليس جوابا عن الانسان وجميع المشاركات اذ ليس
جوابا عنه وعن الاجسام النامية بل الجواب عنها الجسم النامي
واعلم انه لو قال فان كان جوابا عن الماهية وجميع المشاركات
الى اخر ما قال لكان اخصر واظهر قوله الثاني النوع وهو
المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو يعرف
القيود بالقياس الى ما مر في تعريف الجنس لا يقال الجنس ايضا
مقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو لانه اذا سيل
عن زيد وعمرو وفرس معين بما هم فالجواب الحيواني فلا بد من
قيد فقط لاخراجه لانا نقول هو مقول بالذات على المجموع وهي
مختلفة الحقائق لكن يتضمن قوله على الاشخاص والمتبادر من
المقول على الكثرة المتفقة في جواب ما هو هو المقول عليها محضا

لاضافيا قوله وقد يقال على الماهية المقول عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب ما هو للنوع معنيان احدهما الحقيقي وهو ما
مر تعريفه والثاني الاضافي وهو الماهية المقول عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب ما هو فقوله الماهية اي لا امر الكلي اذ قيل لان
الماهية يدل لزاما على الكلية فخرج الشخص ولا بد من قيد ليخرج
الصنف اذ يصدق عليه انه ماهية يقول عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب ما هو وقيد لا اولية يخرجه لان ليس قول الجنس
عليه اولا بل بواسطة قوله على النوع فان اذا ثبت
للعام والخاص كان ثبوته للعام اوليا وللخاص ثانيا لكنه
يخرج النوع السافل بالقياس الى الاجناس العالية مع ان
تسميته بنوع الانواع وتسمية الجنس العالي بجنس الاجناس
تقتضي ان يكون السافل نوعا بالقياس الى جميع العوالي فالاولى
ان يعتبر فيه كونه مقولا في جواب ما هو ليخرج الصنف ويدخل
السوافل بالنسبة الى العوالي ويمكن ان يراد بالماهية ماهية ما تحته
من الافراد فيخرج الصنف ويدخل الاجناس المتوسطة اذ يراد
الاعم من الماهية المختصة والمشتركة قوله ويختص باسم الاضافي
كالاول بالحقيقي ووجه التسمية ان المعتبر في النوعية المحصلة
الاول تمام تحصيله ومن ثم اختص باسم الحقيقي بخلاف الثاني
فانه لا يعتبر فيه كمال التحصيل بل التحصيل بالاضافة الى ما فوقه
من الاجناس فخص باسم الاضافي قوله لتصادقهما على الانسان
فانه مقول على زيد وعمرو وبكر في جواب ما هو وهي متفقة الحقيقة فانه

تام

تمام حقيقتها ولا يتمايز بينها الا بالاعراض المشخصة فيكون نوعا
حقيقيا ويقال عليه وعلى الفرس مثلا الحيوان في جواب ما هو فيكون
نوعا اضافيا قوله ولتصادقهما في الحيوان فانه نوع اضافي اذ
يقال عليه وعلى الشجر مثلا الجنس وهو الجسم النامي في جواب ما هو
وليس نوعا حقيقيا لان افراده مختلفة بالحقائق قوله والنقطة
فانه نوع حقيقي وليس نوعا اضافيا اما الاول فلاتفاق افراده في
الحقيقة واما الثاني فلانها لا تدخل تحت مقولة من المقولات
وان دخلت تحت العرض لكن العرض ليس جنسا لما تحته ولانه
بسيط وكلا الوجهين ضعيف اما الاول فلانه لا يدل على ان لا
جنس له بل على ان لا جنس له عاليا وربما كان له جنس غير داخل في
المقولات هي الاجناس العالية فقط واما الثاني فلان البسائط
العقلية ثم والخارجية لا يجب والمصرح في ذلك المتاخرين
واما الحق ما حققه الشيخ في الشفاء فقد ذهبوا الى ان الاضافي اعم
مطلقا من الحقيقي وهذا انما تم لو ثبت ان كل نوع فله جنس و
لم يثبت لجواز ان يكون نوع بسيط لا جنس له قوله ثم الاجناس
تترتب متصاعدة في العموم منتهية الى العالي الذي لا جنس فوقه
قوله ويسمى جنس الاجناس لان حد الشيء باعتبار العموم
بعد ان يكون مقولا في جواب ما هو فما يكون اعم من الكل يكون
جنس الاجناس قوله والانواع متنازلة في الخصوص منتهية
الى السافل ويسمى نوع الانواع لان النوعية الاضافية لا تجري
الترتيب فيها الا باعتبار الخصوص فاخص الكل نوع من الكل

**قوله** الثالث الفصل وهو المقول على الشيء في جواب اي شيء
هو في ذاته فيطلب باي ما يميز الشيء عن غيره بشرط ان لا يكون تمام
حقيقته المختصة والمشتركة فان قيل اي شيء هو في ذاته او في جوهره وما يجري
مجراه كان طالبا للمميز الذاتي اما عن جميع الاغيار او عن بعضها
وهو الفصل القريب والبعيد فيتعين في الجواب احد الفصول
وان قيل في عرضه كان طالبا للمميز العرضي اما عن جميع الاغيار
او بعضها وهو الخاصة المطلقة او الاضافية فيتعين في الجواب
احد الخواص وان اطلق كان طالبا للمميز كيف ما كان فيقع في
الجواب اما الفصول او الخواص وقوله في ذاته في موضع الحال
عن هو لما علمنا ولي او نحو نه على اختلاف راي النحاة
ومعناه اي شيء هو معتبرا وملاحظا في ذاته مع قطع النظر عن
عوارضه **قوله** فان ميز عن المشاركة في الجنس القريب فقريب
كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه مميز عن المشاركات في
الحيوان الذي هو جنسه القريب **قوله** او البعيد فبعيد
كالحساس بالنسبة اليه فظ عبارة المص ان ما لا جنس له لا
فصل له والا لكان له مميز عن المشاركات في الوجود
لا في الجنس كما في الماهية المركبة من امرين متساويين فان كل
كان كل منهما فصلا له ودفع بانه مع القول بالفصل المميز عن
المشاركات الوجودية وتجويز الماهية المذكورة ان القرب و
البعد لا يجريان الا في المميز عن المشاركات الجنسية وفيه نظر اذ
لو كان جنسه مركبا من امرين متساويين كان كل منهما بالنسبة

اليه

اليه بعيدا وان كان نفسه مركبا منهما كان كل منهما بالنسبة
اليه قريبا فالقرب والبعد يجري في هذا القسم ايضا وفي تحقيق
المقام ابحاث طويلة لا تليق بهذا المقام **قوله** واذا نسب الى
ما يميزه فمقوم الفصل نسبة الى ما يميزه بالمقوم كالناطق بالنسبة
الى الانسان فانه داخل في قوامه **قوله** والى ما يميز عنه
فمقسم اي عن المشاركات فيه بالمقسم كهو بالنسبة الى الحيوان
فانه يحصل بانضمامه اليه قسم او بانضمامه اليه وجودا وعدما
قسمان فهو مقسم مقوم للانسان مقسم للحيوان وما فوقه **قوله**
والمقوم للعالي مقوم للسافل ضرورة ان جزء الجزء جزء **قوله** ولا
عكس اي كليا او بالمعنى اللغوي اذ ليس كل ما هو جزء الكل
فهو جزء الجزء والا كان الكل جزء الجزء اذ الكل عين جميع اجزائه
فيعرف فافهم **قوله** والمقسم بالعكس اي كل ما هو مقسم للسافل
فهو مقسم للعالي لان قسم القسم قسم ولا عكس اذ ليس كل ما هو
قسم العالي قسم السافل والا لم يكن العالي عاليا والسافل سافلا
هف فاعلم **قوله** الرابع الخاصة وهو الخارج المقول على ما
تحت حقيقة واحدة فقط سواء كانت تلك الحقيقة نوعا حقيقيا
او متوسطا او جنسا عاليا كان او غيرها وهذا اولى من تعريفها
بالخارج المختص بافراد نوع واحد لعدم شموله لخواص الجنس
العالي ولذا اختاره الشيخ فان قلت الخاصة اما مطلقة مختص
بالشيء بالقياس الى جميع ما عداه كالضاحك للانسان
واما اضافية مختص بالشيء بالقياس الى بعض اغياره

كما اتى وتعريف المص لا انما وله القسم الثاني فلا يكون جامعا
مثلا الخاصة التي هي قسم للكليات الاربع هو الاول دون المطلق
واطلاق الخاصة على المطلق بالاشتراك اللفظي على ما يعلم
من الشفا **قوله** الخامس العرض العام وهو الخارج المقول
عليها وعلى غيرها لا اشكال فيه بناء على ما حقق انفا من معنى
الخاصة التي هي احد الخمسة واما اذا اجملت اعم من المطلقة
والاضافة كما ذهب اليه بعض المتاخرين فيكون الماشي بالنسبة
الى الانسان خاصة وعرضا عاما فتداخل بعض الاقسام
بالنسبة الى شيء واحد ولا يكون القسمة حقيقية بل اعتبارية
لا يجري بطلانها فافهم **قوله** وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن
الشيء وهو المهية الموجودة فان الشيئية تساوق الوجود وانما لم
تقل عن المهية ليشمل لازم الوجود ولئلا يكون تقسيم الى لازم
المهية تقسيم الشيء الى نفسه **قوله** فلازم بالنظر الى المهية او الوجود
فان ما يمتنع انفكاكه عن المهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه عن
المهية مطلقا اي بحسب كل وجود بمعنى انها حيث وجدت
كانت متصفة به وهو لازم المهية كالزوجية للاربعة فان الاربعة
زوج سواء كانت في الذهن او في الخارج او لا يمتنع انفكاكه
عنها الا في وجود خاص كالتحيز للجسم فانه انما يلزمه في الوجود
الخارجي وكالكلية للانسان فانه انما يلزمه في الوجود العقلي
وقد قسم بعضهم اللازم الى لازم المهية ولازم الوجود ومثل اللازم
للوجود بالسواد للحبشي قال فان السواد لازم لوجوده وتشخصه

لا لمهية

لا لماهية لان مهية الانسان ولو كان السواد لازما للانسان
لكان كل انسان اسود وانت تعلم ان السواد كما لا يلزم مهية
الانسان لا يلزم وجوده ايضا لان الانسان الابيض كثير بل انما
يلزم المهية الصنفية اعني الحبشي بحسب وجودها في الخارج
فضمير كلامه بحسب الظاهر في قوة ان السواد ليس لازما لمهية
الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم
انتظامه في قوة المقابلة المطلوبة بين لازم المهية ولازم الوجود
فان اللائق بالمقام ايراد ما لا يكون لازما للمهية ويكون لازما
لوجود تلك المهية والتحقيق انه يريد بلوازم المهية لوازم النوع
وبلوازم الوجود ما يلزم الشخص فان السواد للحبشي انما يلزم من
مشخصاته التي هي من جملة ما اعتبر في تشخصه فيكون لازما
لتشخصه لا لمهيته وفي العبارة المنقولة اشعار بذلك حيث
قال لوجوده وتشخصه فهذا تقسيم اخر سوى التقسيم الذي ذكرنا
فان محصول هذا التقسيم ان اللازم اما ان يكون لازما للنوع
او للشخص من حيث هو شخص ومحصول ما ذكرناه ان اللازم اما
ان يكون لازما لكل الوجودين او لوجود معين منهما فتسميتهما معا
الا ان القسم الاول في كليهما يسمى لازم المهية هذا وما قيل
عليه من ان السواد ليس لازما للحبشي بحسب الوجود لجواز ان
يوجد حبشي ابيض ولجواز حبشي ان يزول سواده لعارض كالبرص
مدفوع بان المراد بالحبشي المتمزج بالمزاج الصنفي المخصوص سواء
كان بالحبشة او غيرها فمخرج من ليس له ذلك المزاج وان تولد

فی الحبشه وان المراد بالسواد کونه اسود بطبیعته والتخلف

لعرض لا ينافى ذلك على ان المرض لم يبق على ذلك المزاج قوله

بين المرزم تصوره من تصور الملزوم او من تصورهما الجزم

باللزوم وغير بين بخلافه فيه يسمى الحز لمطلق اللازم ثم البين له

معنيان احدهما ما يلزم تصوره من تصور الملزوم ويقال له البين

بالمعنى الاخص والثانى ما يلزم من تصوره مع الملزوم والنسبة بينهما

الجزم باللزوم ويقال له البين بالمعنى الاعم وانما ظهر عمومه اذ اعتبر

فى الاخص مع ما اعتبر فيه كون تصورهما مع النسبة كافية فى

الجزم باللزوم اذ يجوز ان يكون تصور الملزوم كافيا فى تصور اللازم

ولا يكفى التصوران مع تصور النسبة فى الجزم باللزوم ولم يعتبر

فى البين الافتقار الى الوسط كما وقع فى بعض الكتب لجواز ان

يحتاج الى غير الوسط كحدس او تجربة وذلك لان الوسط هو ما

تقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وما لا يكفى تصور الطرفين

فيه لا يلزم ان يفتقر الى الوسط بهذا المعنى قوله ولا فرض مفارق

يسمى به لجواز مفارقته قوله يدوم او يزول ينقسم المفارق الى اللازم

والزائل وفيه بحث اذ الدوام لا يخرج عن اللزوم بالمعنى الاعم الذى هو

المراد باللزوم ههنا اعنى امتناع الانفكاك سواء كان ناشيا من

الذات او غيره لان دوام المسبب لا محالة لدوام السبب المنتهى

الى الواجب لذاته فيمتنع ارتفاعه واما الانفكاك عن الضرورة

بالمعنى الاخص اعنى ما يكون منشاؤه الذات فلا يحسن ههنا

لما عرفت ان اللزوم هو الاعم اقول لو اريد بالدائم ما يدوم بدوام

حصوله

---

حصوله مادام الموضوع كالامراض التى لا يمكن برؤها فى

تعرفها وغيره وبالزائل ما ينزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك

قوله بسرعة كحمرة الخجل قوله او بطوء كامراض المزمنة وقد

مثل بالعشق قوله فصل مفهوم الكلى من غير اعتبار تقييده

بمادة من المواد قوله يسمى كليا منطقيا لانه عنوان الموضوع فى

المسائل المنطقية قوله ومعروضه طبيعيا لانه طبيعة من

الطبايع اى حقيقة من الحقائق قوله والمجموع اى المعروض

مع العارض قوله طبيعيا اذ لا يتحقق له الا فى العقل والمنطقى

كذلك ايضا لكن وجه التسمية لا يجب انعكاسه قوله

وكذا الانواع الخمسة فيها منطقى وطبيعى وعقلى مثلا مفهوم

النوع نوع منطقى ومعروضه كالانسان نوع طبيعى والانسان

النوع نوع عقلى وقس عليه قوله والحق وجود الطبيعى بمعنى

وجود اشخاصه اعلم ان مذهب المحققين من الحكماء ان الكلى

الطبيعى اعنى الماهية المعروضة للكلية من حيث هى هى لا بشرط

عروض الكلية موجودة فى الخارج بمعنى وجود الاشخاص

لا بوجود مغاير لها قال الشيخ فى اول النمط الرابع من

الاشارات قد يغلب على اوهام الناس ان الموجود هو

المحسوس وان ما لا يناله الحس بجوهره ففرض وجوده محال

وان ما لا يتخصص بمكان او وضع بذاته كالجسم او بسبب ما

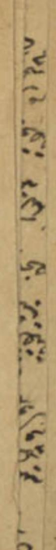
هو فيه كاحوال الجسم فلا حظ له من الوجود وانت يتاتى لك

ان تتامل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانك

او من يستحق ان يخاطب تعلمنا ان هذه المحسوسات قد يقع عليها
اسم واحد لا على الاشتراك الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم
الانسان فانكما لا تشكان في انه يقع على زيد وعمرو بمعنى واحد
موجود فذلك المعنى الموجود لا يخ اما ان يكون بحيث يناله الحس او
لا يكون فان كان بعيدا من ان يناله الحس فقد اخرج التفتيش
من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا عجيب وان كان محسوسا
فله لا محالة وضع واين ومقدار وكيف معين لا يتأتى ان يحس
بل ولا ان يتخيل الا كذلك فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص
لا محالة بشيء من هذه الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملائما
لما ليس بتلك الاحوال الحالة فلم يكن مقولا على كثيرين مختلفين
في تلك الحال فاذن الانسان من حيث هو واحد بالحقيقة
بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة غير
محسوس بل معقول صرف وكذلك الحال في كل كلي هذا كلامه
وقد صرح بمثله غيره ايضا من القدماء لا يقال هذا يرجع
الى وجود الشخص كما اشار اليه المص ولا نزاع فيه لانا نقول
بل هذا النظر كما صرح به الشيخ انما يعطي وجود امر اخر بوجود
الشخص فالوجود واحد والموجود اثنان ولو قال المص
يعني وجود افراده لكان بعيدا عن مذهب القدماء وتحقيق
الحق في المقام يقتضي بسطا في الكلام **قوله** فصل معرف
الشيء ما يقال عليه لافادة تصوره اي يحمل عليه لافادة تصوره
والقيد الاخير لاخراج المحمول الذي لا يكون الغرض منه افادة

بحث المعرف

التصور



التصور والمراد بالافادة ما هو صنعة المعرف لا صنعة العالم
ليشمل المعرف الذي يحصله الانسان لنفسه لا لغيره من غير
تكلف فان قلت التعريف تصور محض فلا يكون فيه حمل
فلا يصح تعريف المعرف بما يحمل عليه قلت المقصود بالذات
منه التصور ولا يلزم من ذلك ان لا يكون محمولا بل جميع اصناف
المقول في جواب ما هو واي شيء المقصود منها التصور ضرورة
انهما من المطالب التصورية مع انها تحمل على المسؤول عنه
في الجواب هذا هو التحقيق ومن اراد المحافظة على ما قرره
بعض المتأخرين من انتفاء الحمل فله ان يقول المراد بما يقال
عليه من شانه ان يحمل عليه الا ان عدهم الحد بالنسبة الى
المحدود من اصناف المقول في جواب ما هو مع تعبيرهم
المقول بالمحمول يخدش هذا ثم انه عدل عن العبارة المشهورة
وهي ما يستلزم تصوره تصوره لانتقاضها بالملزومات
بالنسبة الى لوازمها البينة لا بالمعرف بناء على ان تصور المعرف
يستلزم تصور معرفها على ما قيل فان ذلك ممنوع اذ تصور
الماهية قد يحصل بدون المعرف كتصورها بالوجه السابق
على الكسب وما يقال في جواب النقض من ان المراد الاستلزام
بطريق النظر بقرينة ما سبق من ان الموصل الى التصور بالنظر
يسمى قولا شارحا وان البحث في الفن عن كواسب التصورات
والتصديقات لا يخ عن ضعف وتكلف **قوله** ويشترط ان
يكون مساويا اجلى اي في الصدق سوا كان لازما وغير

قوله فلا يصح بالاعم والاخص ترك المباين لظهور بعده عن
المعرف باعتبار الحمل فيه واشتراط المساواة في مطلق المعرف
ليس من مذهب المحققين قالوا المقصود من التعريف المقصود
سواء كان بوجه مساو او اعم او اخص وللصناعة في جميعها
مدخل فلا وجه لعدم اعتبارها نعم يشترط في المعرف التام
قال ابو نصر الفارابي في المدخل الاوسط بعد ذكر
الحدود وما كان منها اعم من الاسم كان ذلك حدا ناقصا
ثم قال في الرسوم وما كان منها يميز الشيء ويساوي
المعنى من اسم الشيء كان ذلك رسما كاملا وما كان منها اعم
او اخص كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا كلامه ولم يذكر
في الحد الاخص لعدم امكانه فتفطن والمص ساق ذلك
لا على الضعيفة كما سيجيء فان قيل اذا لم يجز التعريف
بالاخص كما هو مذهب المص يلزم ان لا يصح تعريف المعرف
لان ما يذكر في تعريفه معرف خاص فهو اخص من مطلق
المعرف فتعريفه به تعريف بالاخص اجيب بان معرف المعرف
اخص منه بحسب العارض ومساو له بحسب الذات والتعريف
انما هو بحسب الذات لا بحسب العارض وهذا الجواب لا يخ
عن كدورة لان ذات معرف المعرف وهو قوله ما يقال على الشيء
لافادة تصوره اخص منه ضرورة ان المعرف يصدق عليه وعلى
غيره من المعرفات كالحيوان الناطق وانما كان تم هذا الجواب
لو كان قوله ما يقال الخ وصف المعرفية اخص لا ذاته لكن ذاته

اخص

اخص لا اعم مع الوصف فانه مع ذلك الوصف ليس معرفا
ضرورة ان انضمام وصف المعرفية اليه تخرجه عن كونه معرفا
فالحاصل ان الوصف منشأ الاخصية لا قيد في الاخص حتى
يكون المقيد اخص دون ذاته والا عذب ان يقال المراد بالاخص
ههنا ان يكون اخص بحسب الحمل المتعارف اعني ان يصدق
المعرف على جميع افراد المعرف ولا يصدق المعرف على جميع
افراد المعرف كما في الانسان والحيوان فان كل انسان حيوان
وبعض الحيوان ليس بانسان وكلاهما قضيتان متعارفتان
ومعرف المعرف ليس اخص بهذا المعنى بل هما متساويان بطريق
الحمل المتعارف اذ كل فرد من المعرف يصدق عليه انه ما يقال
على الشيء لافادة تصوره وكذا كل فرد ما يقال على الشيء يصدق
عليه انه معرف والسالبة الصادقة ههنا هو قولنا ليس
كل معرف هو نفس هذا المفهوم بطريق التحريف الطبيعي فافهم
قوله والمساوي معرفة اما بان يكون مساويا بالضرورة
كالمتضايفين نحو تعريف الاب بمن له الابن فانهما يتعقلان
معا بالضرورة او بان يكون مساويا بالنظر الى من يعرف له كتعريف
الزرافة بحيوان يشبه جلده جلد النمر لمن لم يعرف النمر قوله
والاخفى سواء كان اخفى بالضرورة بان يتوقف معرفته على معرفته
كتعريف الحركة بما ليس بسكون فان السكون عدم الحركة عما
من شانه ان يتحرك او كان اخفى بالنظر الى من يعرف له سواء
كان من شانه ان يكون اخفى كتعريف النار بالجوهر الشبيه

وبالجملة رسم حال كان تمام الجنس القريب فتام والا فناقص الخ

بالنفس او لاكتعريفها بانها الخسيف المطلق لمن لم يتصور الخسف

**قوله** والتعريف بالفصل القريب حد حاصله ان مدار الحد

على كون المميز ذاتيا والرسمية على كونه عرضيا ومدار التام فيهما

الاشتمال على الجنس القريب واعلم ان الحد التام قد يتركب من

غير الجنس والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة المشرقية فان المركب

الخارجي انما يتصور كنهه بتمثل حقيقته اجزائه في العقل كما

في البيت فان كنهه الجدار والسقف مع الهيئة المخصوصة

وكانهم لم يعتبروا العدم مدخلية الصناعة في تحصيله الصوري

اذ الاجزاء الخارجية اذا امتثلت بتمامها في الذهن على اي ترتيب

اتفق حصل تصور كنه المركب فليس فيه الحركة الثانية التي

هي تحصيل صورة الكاسب **وقد** نظر اذ في المركب من الجنس

والفصل انه لا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته

ناطق حيوان تام الا ان الاولى تقديم الاعم لشهرته نعم لا بد من تقييد

احدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للمحدود وذلك لا يحتاج

الى حركة ثانية والاولى ان يقال ليس للصناعة مدخل في تحصيل

الاجزاء الخارجية بخلاف الاجزاء المحمولة فان الصناعة كافلة

لتحصيلها باعطاء قواعد يتميز بها ملك الاجزاء عن العرضيات

**قوله** ولم يعتبروا بالعرض العام قد اعتبره المعتبرون في الرسوم

الناقصة **قوله** وقد اجيز في الناقص ان يكون اعم قد سبق انه

مذهب المحققين **قوله** كاللفظي وهو ما يقصد به تفسير مدلول

اللفظ فانه يجوز بالاعم كقولهم سعدانة نبت وصدا موضع

والتعريف

والتعريف اللفظي عند المصنف من المطالب التصورية وخالفه

بعض المحققين وقال انه من المطالب التصديقية **وأقول** انه

اذا كان الغرض معرفة حال اللفظ وانه موضوع لذلك المعنى

كان بحثا لغويا خارجا عن المطالب التصورية واما اذا كان

الغرض منه تصور معنى اللفظ فليس كذلك كما اذا اطلقنا الغضنفر

موجودا فلم يفهم السامع من الغضنفر معنى ففسرناه بالاسد ليحصل

له تصور معناه فهذا من المطالب التصورية كيف **وقد**

علل القوم تقدم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب بانه ما

لم يفهم معنى اللفظ لم يكن التصديق بوجوده فلا يمكن طلب

حقيقته ولا التصديق بهلية المركبة فان ذلك الكلام

انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخلا في مطلب ما لا الخارج

**والتفصيل** ان للنفس مراتب **ادناها** ان يستحضر في المدركة

صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك

ابتداء فلا تصور ولا طلب كما اذا اطلق لفظ موضوع بازاء معنى

الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب

لعدم الطلب وان حصل بعد القاء لفظ لم نعرف معناه فهناك

تصور والطلب كما اذا قيل الخلاء ح فيقال ما الخلاء فيجاب

بانه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي والغرض منه احضار

صورة مخزونة وهو منزلة التصور ابتداء الا انه من حيث انه

مسبوق بلفظ لم يفهم معناه بخصوصه فيصح طلبه عرفي مطلب ما

**واعلاها** ان يتحصل صورة عنها صله في الخزانة وفيه مراتب

والتها

متفاوتة وابتهاها بتصور الكنه وذلك بالحد التام فالمعرف
اللفظي داخل في المطالب التصورية لما ذكرنا لا لما قال بعض
الافاضل المعاصرين من انه يفيد تصور الموضوع له من حيث
انه معنى هذا اللفظ وهذا التصور لم يكن حاصلا وذلك انه
ليس الغرض من التعريف اللفظي تصور المعنى بهذا الوجه بل
الغرض منه تصوره ابتداء كما في مثال الخلاء فان المخاطب
طالب لتصوره نفس المعنى لا لتصوره من حيث انه موضوع له
لهذا اللفظ اذ غرضه تحصيل هذا التصديق المتوقف على
تصوره ذلك الطرف لا يتعلق له غرض بتصوره من هذه الحيثية
اعني كونه معنى لهذا اللفظ وذلك ظاهر لا ينكره منصف واما
التصديق بان هذا اللفظ موضوع لاي معنى كما هو شانه
اللغوي فخارج عن المطالب التصورية بل هو بحث لغوي
كما مر **قوله** القضية قول يحتمل الصدق والكذب القول
المركب سواء كان ملفوظا او معقولا وشيوع عباراتهم بانه ليس
مشتركا معنى بينهما والمراد باحتمال الصدق والكذب ان يجوزهما
العقل بالنظر الى المفهوم مع قطع النظر عما في الواقع ومنشاء
ذلك اشتماله على نسبة هي حكاية عن امر واقع فان شان
الحكاية ان يتصف بالمطابقة وعدمها بخلاف النسب التقييدية
والتصورات فانها ليست حكاية عن امر واقع فلا يجري
فيها الصدق والكذب نظير ذلك ان النقاش اذا قصدي
لتنقيش صورة على انها حكاية زيد يجري عليه الاعتراض

بعدم

بحث القضايا

بعدم المطابقة واما اذا قصدي لمجرد التنقيش من غير التزام
انه نقش الشيء الفلاني فلا يجري عليه التخطئة اصلا فان كل
نقش فهو في حد ذاته نقش ولعلك تفهم من هذا التفصيل ان قول
القائل كلامي هذا صادق مشيرا الى نفس هذا الكلام ليس خبرا
اصلا وان كان في صورة الخبر لانتفاء الحكاية التي تستدعي مغايرة
بين الحكاية والمحكي عنه نظيره ان يقصد النقاش ان ينقش صورة
على انها حكاية عن نفسها فانه مع انه احتمال لا طائل فيه بل غير
متصور لا يجري فيها التخطئة ولقد اجاد صاحب المفتاح حيث
قال مرجع احتمال الصدق والكذب الى امكان اجتماع الخبر
مع ثبوتها في الواقع ولا ثبوتها فانه يمكن ادراك ان زيدا قائم سواء
كان زيد قائما في الواقع او قاعدا ولا شك انه اذا كان حكاية
عن نفسه كما في المثال المذكور لا يمكن ذلك اذ يمتنع بالذات
اجتماع ثبوت الشيء مع انتفائه هذا وقد اورد على التعريف انه دور
لان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقته واجيب
بان الصدق بديهي او هو مطابقة للامر الذهني وفي الثاني نظر
لان التصورات مطابقة ولا توصف بالصدق اصلا وبان الخبر
بديهي والتعريف للتنبيه واحضاره من بين المخزونات ولا دور
وتحقيق ذلك ان الغرض من التعريف التنبيهي احضار الشيء
المدرك بعد حصوله بعد حصوله في الخزانة ويجوز ان يحصل
هذا الغرض من امر موقوف في حصوله على ذلك الشيء اذا كان
متصورا مسلما التصور الشيء لان التوقف في الحصول ابتداء

الاعتبار

مواقع

لا يستلزم التوقف في الالتفات والمذكور نظر ما اذا تعقلنا
عنه معان منها الحيوان وادرنا تعقبه من بين تلك المعاني ما
هو مقول ذلك الذي هو جنس للانسان فهذا الخاصة يعني ذلك
المعنى ويزول الالتباس من غيره ود قوله فان كان الحكم فيها
القضية اما حملية وهي التي حكم فيها بثبوت شي لشي وهي الموجبة
وبسلبه عن شي وهي السالبة واما شرطية وهي التي ليست كذلك
قوله ويسمى المحكوم عليه موضوعا لانه وضع ووجود واثبت
له شي قوله والمحكوم به محمولا تشبيها له بالامر المحمول على غيره
لكونه مثبتا له وكونه مبنيا عليه من حيث انه يثبت له فرع ثبوته
في نفسه قوله والدال على النسبة رابطة قال الشيخ في الشفا
القضية الحملية تتم بامور ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما
وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة
بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعقل مع ذلك النسبة التي بين المعنيين
بايجاب او سلب فاللفظ اذا اريد ان يحاذي به ما في النفس يجب
ان يتضمن ثلث دلالات دالة على المعنى اللفظي للموضوع واخرى
على المعنى الذي للمحمول وثالثة على العلاقة والارتباط بينهما
ثم قال فظهر من هذا ان فيها معنى غير الامر الموضوع والامر المحمول
من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظة الدالة على النسبة
تسمى رابطة وحكمها حكم الادوات فاما لغة العرب فربما حذفت
الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها وربما ذكرت
هذا كلامه وهو مصرح بان اجزاء القضية المعقولة ثلثة وذلك

بثبوت شي لشي او نفيه عنه حملية موجبة او سالبة

مذهب القدماء اذ عندهم ادراك النسبة الثابتة بين الموضوع
والمحمول هو الحكم وليس مسبوقا عندهم بتصور نسبة هي مورد الحكم
فان اثبات تلك النسبة من تدقيقات المتاخرين حيث راوا
ان في صورة الشك قد تصورت النسبة بدون الحكم اذ ما لم
يتصور النسبة لا يحصل الشك وعند ارتفاع الشك ينضم الى
الادراكات الحاصلة ادراك آخر كما يشهد به الوجدان لا انه
يزول ادراك ويحصل ادراك اخر بدله وقلنا قد فيه مجال
اذ لا يحكم الوجدان بان المدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك
في صورة الحكم اعني الوقوع واللاوقوع والتفاوت في الادراك
فانه في الاول لعدم كونه بادراك غير اذعاني وفي الثاني بالادراك
الاذعاني وقد ثبت فيما سلف ان التفاوت بين الادراكين
بالذات لا بالمدرك وليس مما يأباه الوجدان فليتأمل هذا
وقد علمت من ذلك ان شيئا من القضايا لا يخلو عن معنى الرابطة
سواء ذكرت لفظا او حذفت او ضمن معناها اللفظ الدال على
المحمول على ما في بعض الكلمات قوله وقد استعير لها هو نظرا
الى ان هو ضمير راجع الى الموضوع فلا يكون رابطة في الحقيقة لان
الرابطة انما يكون اداة والضمير اسم لانه عين المرجع اليه في
المعنى ويحكي القوم الرابطة به لانهم لم يجدوا في كلام العرب
ما يكون لفظا دالا على الربط الغير الزماني بخلاف ست في
الفارسية واستين في اليونانية فاستعاروا لهذا المعنى لفظ هو
ليصح تشبيههم بهذا ما ذكره الص واقول قد صرح الشيخ

نبهت

في الشفاء على ان لفظة هو ههنا اداة حيث قال واما لغة
العرب فربما حذفت الرابطة اتكالا على شعور الذهن بها
وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد
هو حي فان لفظة هو جاءت لا لتدل بنفسها بل لتدل على ان
زيدا هو امر لم يذكر بعد ما دام يقال هو الى ان يصرح به فقد
خرجت عن ان تدل بنفسها دلالة كاملة فلحقت بالادوات
لكنها اشبه بالاسماء هذا كلامه مع انه قد جعله بعض ايمة النحو
ايضا حرفا فان الرضي نقله عن بعض البصريين واختاره
حيث قال لما كان الغرض من اتيان الفصل ما ذكرنا اعني دفع
التباس الخبر الذي يذكر بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف
اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية
فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن
الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف لكن بقي
فيه تصرف واحد كما كان في حال الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى
ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته
في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن
معنى الاسمية ودخل في الحرفية انتهى كلامه ثم لو فرضنا
اجماع النحاة على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين
اجماعا وما ذكره المص من انه راجع الى الموضوع فيكون عينه
بحسب المعنى انما يتم اذا سلم كونه اسما واما اذا قلنا بانه حرف
اتى به للربط فلا يكون اداة في صورة الاسم كما في كاف الخطاب

وهذا

وهذا القيد في ابائه واباه فظهر ان ما ذكره المص مع انه غير
تام توجيه الكلام المنطقيين بما لا يرضون به فانهم مصرحون
بانه اداة ولا يشترطون في جوازه ما يشترط اهل العربية من
كون الخبر مما يلتبس بالنعت او نظائره بل يجوزون مثل زيد
هو كاتب مع عدم الالتباس بالصفة كما صرح به فان قلت
الظاهر ان الرابطة في لغة العرب هي الحركات الاعرابية اذ
المفردات اذا ذكرت ساكنة الاواخر لم يدل على الاسناد واذا
ذكرت مع اعرابها افادت ذلك فيكون الاعراب دالا على
الربط قلت المنطقيون مصرحون على ان الرابطة لفظة هو
وهي ونظائرهما فلا يكون علامات الاعراب رابطة عندهم
بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرهما كما هو عند اهل العربية
وانفهام معنى الرابطة عند حذفها من تلك العلامات بطريق
الالتزام لان تلك العلامات يدل على تلك المعاني المعقودة التي
لا تكون بدون الرابطة **قوله** ولا شرطية اي وان لم يكن الحكم
فيها بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه سواء حكم فيها بثبوت شيء عند
شيء آخر لزوما او اتفاقا او عدم ثبوته كذلك ويسمى متصلة او
بانتفاء شيء عند آخر او سلب ذلك الانتفاء ويسمى منفصلة
ويجي تفصيل ذلك وانما سميت شرطية لانها مشتملة على اشتراط
ثبوت التالي بثبوت المقدم صريحا في المتصلة ومستلزمة
لاشتراط ثبوت التالي بانتفاء المقدم او انتفائه بثبوته او كليهما
في المنفصلة كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى **قوله** ويسمى الجزء

الاول مقدما والثانی تالیا ای الجزء الاول من الشرطیة وهو
المحکوم علیه فیها یسمی مقدما لتقدمه فی الذکر فی القضیة اللفظیة او
والذکر فی المعقولة والثانی تالیا لتلوه ایاه فی الذکر والذکر
فان قلت کیف یصح الحکم علی المقدم مع انه لیس اسما والکون
محکوما علیه من خواص الاسم قلت لانم انه من خواصه بل ان
سلم ذلک ففی الموضوعیة والحملیة فقط واما اهل العربیة
فلما کان الخبر عندهم هو الجزاء والشرط قید له بمنزلة الحال
والظرف ربما اطلقوا کون الحکم علی الشی من خواص الاسم
ولا یوافق ذلک قواعد المنطق فان الحکم علی معنی تلک
القواعد بالارتباط بین المقدم والتالی قوله وهو الحق للقطع
بصدق الشرطیة مع کذب التالی فی الواقع ولو کان الخبر هو التالی
لم یتصور صدقها مع کذبه ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء
المقید اقول التقیید بالشرط تعدد ان ثبوت التالی
علی تقدیر المقدم ولا یلزم من انتفاء ثبوت التالی بحسب نفس
الامر انتفاوه علی التقدیر فنظیره انک اذا قلت زید قائم فی
ظنی لم یکذب بانتفاء قیام زید فی الواقع بل بانتفائه فی ظنک
فقط وما ذکرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقید مسلم
لکن لا نسلم ان المطلق ههنا منتف فی الواقع بل المنتفی
فی الواقع هو قیام زید فی نفس الامر ولیس ذلک مطلقا
بالنسبة الی قیام زید فی الظن فان المطلق بالنسبة الیه
هو قیام زید ماخوذا بحیث یکون تقییده بنفس الامر او الظن

او غیرهما

او غیرهما وذلک متحقق فی الواقع فی ضمن تحقق المقید فیما اعنی
قیام زید فی ظنک فان قیامه فی ظنک متحقق فی الواقع فیتحقق قیامه
مطلقا فی ضمنه ومثل ذلک یحل ما یتخیل من انه قد یصدق المقید
علی الشی مع کذب المطلق علیه کقولک زید معدوم النظیر مع
کذب قولک زید معدوم فان المطلق ههنا هو المعدوم اعم من
ان یکون معدوما نفسه او نظیره وهو صادق علیه قطعا والکاذب
علیه هو المعدوم بنفسه وهو لیس مطلقا بل مقیدا مباینا للمقید
الصادق فاتقن ذلک فربما زل فیه اقدام الحکماء فضلا
عن الفضلاء قوله والموضوع ان کان شخصا لم یقل علما
لیشمل مثل هذا حیوان قوله سمیت القضیة مخصوصة وشخصیة
لخصوص موضوعها وتشخصه قوله وان کان نفس الحقیقة
بحیث لا یتعدی الحکم الی افرادها طبیعیة کقولک الانسان
نوع قوله والا ای وان لم یکن الحکم علی نفس الحقیقة بل علی
الافراد واعلم ان التحقیق ان الحکم علی نفس الطبیعة لا ینافی
فی الطبیعة قد اخذت من حیث انها شی واحد باللحاظ الذی
یصدق علیها بهذا الاعتبار ما لا یتعدی الی افرادها کالنوعیة
فیها ولذلک لا یصلح الحکم علیها للتخصیص والتعمیم بل هی
مخصصة کما یشعر به کلام الشیخ فی کتبه وفی المهملة اخذت من
حیث هی هی بلا زیادة شرط فیصلح الحکم الصادق علیها
بهذا الاعتبار للتخصیص والتعمیم وفی المحصورة اخذت من
حیث انها یصلح للانطباق علی الجزئیات لا علی ان یکون هذا

الوصف بنفسه بل على نحو يصلح للانطباق فلم يجز من ذلك الحكم
يتعدى الى الاشخاص اما الى جميعها وهو الكلية او الى بعضها و
هو الجزئية وليس الحكم فى المهملة والمحصورات على الفرد الا
بالعرض بمعنى ان الحكم وقع على شئ يتعدى منه ذلك الحكم على الفرد
وينطبق عليه كيف لا والمحكوم عليه بالحقيقة ليس الا الامر
الحاصل فى النفس وهو الطبيعة دون الافراد وما يقال من ان
الافراد معلومة بالوجه الكلى فمعناه ان الامر الكلى حاصل فى
النفس على وجه يصلح انه للتطبيق على الجزئيات فذلك الامر
معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات معلومة ومحكوم
عليها بالعرض للقطع بانه ليس فى نفس الامر الا امر واحد هو
ذلك الوجه الا انه لوحظ على وجه يصلح للانطباق على الافراد
ولذلك يتعدى منه الحكم اليها بمعنى انه لو لوحظ تلك الافراد
وجد ذلك الامر منطبقا عليها فيعرف احكامها بالفعل اذا
مهد ذلك فيمكن توجيه كلام المص بان مراده بقوله وان كان
نفس الحقيقة ان يكون الحكم لا يتعدى منه الى الفرد وبقوله الا
ما يتعدى منه اليه وان كان ظاهر كلامه منحرفا عن هذا التحقيق
**قوله** فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او
جزئية لف ونشر مرتب لا يقال قد تقرر ان الحكم بالذات ليس على
الافراد فكيف بين فيها كمية الافراد لانا نقول الذى يبين حقيقة
هو مصاحبة الحكم للطبيعة فى جميع موارد تحققه او فى بعضها
وتلك الموارد هى الافراد بعينها فيشتمل التبيين اليها بالعرض كما

اشرنا اليه انفا من انها محكوم عليها بالعرض **قوله** والا اى وان
لم يبين كمية الافراد بالجزء الذى مر **قوله** فمهملة لاهمال بيان كمية
الافراد **قوله** وتلازم الجزئية لانه حيث صدق الحكم على
الطبيعة من حيث هى هى فاما ان يصدق عليها فى ضمن جميع
الافراد او فى بعضها وعلى التقديرين يصدق الجزئية اول قيل
نظر لان موضوع المهملة على ما تقرر هو الطبيعة من حيث هى هى
بلا زيادة شرط كما صرح به الشيخ وغيره من المحققين فالحكم
الصادق عليها بهذا الاعتبار قد يصدق عليها بشرط الوحدة
الذهنية كقولنا الانسان نوع فيمكن ان يصدق الطبيعية فلا
يستلزم الجزئية فان قيل هذا انما يرد اذا كان الحكم فى المهملة
على الطبيعة كما اعتبرته وذلك يدل على فساده فلرجع عن ذلك
الى ما ذكره المتأخرون حتى لا يلزم ذلك قلنا ظاهر ان الحكم ليس بالذات
الا على الامر الحاصل فى الذهن بالذات وهو الطبيعة المأخوذة
على الوجه الخاص كما مر اذ ليس فى العقل الا تلك الطبيعة وايضا
على تقدير ان يكون الحكم فى المهملة على الفرد يبقى فيفسد اخرى
لكون الحكم فيها على الطبيعة من حيث هى هى بحيث يمكن صدقها
بصدق كل واحد من الطبيعية والجزئية فان الطبيعة من حيث
هى يصلح للكلية والجزئية فاذا حكم عليها بهذا الاعتبار يحكم
كان صدقها اعم من ان يكون المحمول صادقا على فرد من افراده
الحقيقية او على الطبيعة من حيث انها عامة والحق ان المهملة
يستلزم الجزئية اعم من ان يكون الحكم فى تلك الجزئية على بعض

الافراد المحققة اعني الانواع والاشخاص او الافراد الاعتبارية التي خصوصها بحسب الاعتبار وقد اشار الى ذلك الشيخ في الشفاء حيث قال في دفع شك من قال ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان على الانسان مع ان الجنس لا يحمل عليه ان الجنس انما يحمل على طبيعة الحيوان من حيث اعتبار تجريدها في الذهن من حيث يصلح لان يقع الشركة فيها وايقاع هذا التجريد لا اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط الى اخر ما قال انتهى ولكن ثم قال وبالحقيقة هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على كل الطرف الاصغر وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر ويشبه ذلك بان الناطق يحمل على بعض الحيوان والحيوان يحمل على كل فرس ولعين يلزم منه ان يحمل الناطق على الفرس فقد صرح بان هذه القضية يصدق جزئية وعلم ان الحق الحيوان الجنس اعم من ان يكون الحكم فيها بالعرض على الافراد المحققة او الاعتبارية الا ان المتعارف ربما خصصها كالكلية بل المهملة ايضا بالافراد الشخصية او النوعية والشخصية معا كما علم من كلام الشيخ وغيره

**قوله** ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرا في الحقيقية او ذهنا في الذهنية صدق القضية الموجبة يستلزم وجود موضوعها ضرورة ان ما لا يوجد اصلا لا يثبت له شي اصلا فان ما ليس موجودا ليس شيئا من الاشياء حتى يصدق سلبه عن نفسه ثم الموجبة تارة يوخذ خارجية فيكون معنى قولنا كل ج ب كل ج موجود في الخارج ب في الخارج وصدقها يستلزم وجود الموضوع في الخارج وقد يوخذ حقيقية وقد فسرها

المتاخرون بالحكم على الافراد الخارجية محققة كانت او مقدرة فيتناول الافراد التي ليست موجودة في الخارج اذا كانت بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بالمحمول كقولنا كل عنقا طائر فان معناه عندهم كل ما لو وجد وكان عنقاء فهو بحيث لو وجد لكان طائرا ولا يخفى ان موضوع الحقيقية بهذا التفسير وان كان اشمل من الخارجية الا انها لا يشمل جميع افراد الموضوع فان جميع الافراد الخارجية محققة او مقدرة بعض الافراد اذ من الافراد ما ليست موجودة في الخارج لا محققا ولا مقدرا وانها قضايا لا يلتفت فيها الى وجود الموضوع في الخارج اصلا كقولنا كل كرة كذا وكل مثلث كذا فان الحكم فيها على الموضوع سواء كان موجودا في الخارج او لم يكن حتى ان هذا الحكم يشمل الكرة التي هي اعظم من فلك الافلاك والمثلث الذي اضلاعه اعظم من قطره مع امتناعها في الخارج لا يقال افراد الموضوع كيف ما كانت يصدق عليها انها لو وجدت في الخارج كانت ج فحينئذ يدخل في الافراد المقدرة لانا نقول اما اولا فهم اخذوا امكان وجود الافراد وهذا القيد يخرج ما ذكروا واما ثانيا فلو اسقطوا هذا القيد اولم يوخذ او اخذ امكان صدق الموضوع على الافراد بحسب نفس الامر كما ذكره افضل المتاخرين في حواشي شرح الشمسية فهو بحسب الاعتبار جزئي بالنسبة الى مفهوم القضية الكلية فان معنى قولك كل كرة كذا وكل مثلث كذا الحكم على جميع ما هو كرة او مثلث مع قطع النظر عن الوجود الخارجي محققا او مقدرا فاعتبار الوجود

الخارجي اعتباد زايد لا تقتضيه مفهوم القضية ولا التعارف
ضرورة ان القضايا الهندسة غيرها ماخوذة بهذا الاعتبار كما
نبه طائفة اعتباره وبعضهم فسر الحقيقة بقولهم كل ما يكون صدق ج
عليه بحسب نفس الامر فهو ب وقضية العقلاء بالفعل فهو ب بحسب نفس
الامر ونسبه الى الشيخ وجعله المفهوم المنطبق على جميع المواد
واعلم ان جمهور المتاخرين كما اعتبروا الاتصاف بالعنوان على
تقدير الوجود فكذلك اعتبروا الاتصاف بالمحمول على تقدير الوجود
حتى يصدق قولنا كل انسان ذي رأسين ماش بالاطلاق وان لم
وان لم يوجد الموضوع ولم يتصف بالمشي بالفعل في الواقع فانه لو اصلاح
وجد كان ماشيا ويعلم من كلام بعضهم انهم اخذوا الوجود اعم من
الذهني والخارجي ولم يخصوا الافراد بالممكنة او التي يكون
صدق العنوان عليها ولذلك قال صاحب المطالع ومن وافقه
ان قولنا كل مجهول مطلقا يمتنع الحكم عليه يصدق حقيقة من
غير تناقض لان معناه ثبوت الامتناع على تقدير كونه مجهولا
مطلقا وهو لا يستلزم ثبوت الامتناع في الواقع وبذلك يندفع
الايراد الذي ذكره على تفسير الحقيقة انفا وعدم صدق الحقيقية
الكلية بهذا المعنى في مثل قولنا كل انسان ماش لا يضر كما ان عدم
صدق الكلية بالمعنى الذي نسب الى الشيخ في قولك كل جسم متحيز
بالفعل لا يقدح فيه فان هذا المعنى هو معنى الحقيقة الكلية تخصيص نسخه
بحيث لا يصدق بحقيقي وانت تعلم ان المعنى الذي نقلناه
يكن اعتباره بحيث لا يكن اعتبار المعنى الذي نسب الى الشيخ

لكون

في تحقيق الوجود الذهني

كقولنا شريك البارئ ممتنع لعدم امكان صدق العنوان على
شيء بحسب نفس الامر والقول بان هذه سالبة في المعنى تحكم غير مسموع
لان كل مفهوم نسب اليه الآخر فللعقل ان يحكم منهما بالايجاب كلا
شك ان اعتبار المعنى المذكور اعتبار صحيح عقلا وهو ماخوذ في بعض
القضايا وهو اشمل ما خذا من ساير الاعتبارات فلا يبعد ان
يجعل معنى الحقيقة الاصلية ويكون ما عداه من التخصيصات
التي يقتضيها التعارف وفي كلام الشيخ اشارة الى هذا المعنى
ايضا حيث قال الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في
نفسها ووجودها يوجد له المحمول او انها تعقل في الذهن موجودا
لها المحمول لا من حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت
وجد لها المحمول ثم قال فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان
الاثبات الذي ربما اشتمل عليها حيث يرى ان الذهن يحكم عليها
انها كذا معناه انها لو كانت موجودة وجودها في الذهن لكان
كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد انتهى ثم ههنا نكات يجب
التفطن بها الاولى ان معنى قولهم صدق الوصف يستلزم وجود
الموضوع ان صدقها يستلزم وجود الموضوع حال ثبوت المحمول له
واتحاده معه في ظرف ذلك الثبوت والاتحاد ان ذهنا فذهنا
وان خارجا فخارجا وان وقتا فوقتا وان دايما فدايما فان قلت
ما معنى قول المص ان الحقيقة تقتضي الوجود المقدر للموضوع والوجود
المقدر امر لا يحجر فيه فلا فائدة في اعتباره قلت انا اعتبر في موضوع
الحقيقة امكان صدق العنوان على الافراد وامكان وجودها

فالمراد بالموجود المعدوم الوجود المعدوم مع ذلك القيد ولا يخفى
فائدة اعتباره وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم فالمراد بالوجود
المعدوم كون الموضوع بحيث لو وجد كان متحدا بالمحمول الثاني
ان صدق السالبة لا يستلزم وجود الموضوع بل قد يصدق
بانتفائه ضرورة ان ما لا ثبوت له في نفسه لا ثبت له غيره لكن
تحقق مفهوم السالبة في الذهن يستلزم وجود موضوعه فيه
حال الحكم فقط الثالث ان المتأخرين اعتبروا قضية سالبة
المحمول وحكموا بان صدق موجبتها لا يستلزم وجود الموضوع
وفرقوا بينها وبين السالبة بان فيها زيادة اعتبار اذ في السالبة
يتصور الطرفان ويحكم بالسلب وفي سالبة المحمول يرجع ويحمل
ذلك السلب على الموضوع قالوا ومعنى سالبة المحمول ج شيء سلب
عنه المحمول ومعنى السالبة الطرفين ان شيئا سلب عنه ج هو شيء سلب
عنه ب ومعنى السالبة ان ج سلب عنه ب وكما ان صدق لا يستلزم
وجود الموضوع كذلك صدق ثبوت السلب هذا كلامهم و
اقول فيه نظر لان المقدمة القائلة بان ثبوت الشيء للشيء
يستلزم ثبوت المثبت له لا يستثني العقل منها الا نفي السلب و
القول بان العقل يستثني السالبة المحمول دون معدولة المحمول تحكم
وايضا المعدوم المطلق ليس شيئا اصلا فكيف يكون شيئا سلب عنه
ب لا يقال المعدول هو عدم مقارن للاستعداد فيقتضي
وجود الموضوع باعتبار الاستعداد الذي هو وجودي لانا نقول
ليس ذلك مذهبهم لانهم صرحوا بخلافه قالوا قولنا كل ج هو

ليس

في تحقيق السالبة المحمول

ليس ب عرضي وكلما ليس ب عرضي غير موجود في الموضوع فينتج قضية
موجبة معدولة مع عدم استعداد الموضوع للمحمول اصلا والذي
يفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان الايجاب مطلقا يقتضي
وجود الموضوع قال في الشفاء وانما اوجبنا ان يكون الموضوع
في القضايا الايجابية المعدولة موجودا لانا نعني بقولنا
غير عادل يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك فان
يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم
او لا يقع الا على الموجود فيجب ان يعلم ان الفرق بين قولنا كذا هو
غير كذا وبين قولنا كذا ليس هو كذا ان السالبة البسيطة اعم
من الموجبة المعدولة في انها تصدق على المعدوم من حيث هو
معدوم ولا تصدق الموجبة المعدولة على ذلك وقد صرح قبيل
ذلك بانا اذا اخذنا حرف السلب مع ما لو انفرد كان محمولا وجعلنا
الجملة كشيء واحد ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الايجاب
كانت القضية موجبة فتلخص من كلامه انه لم يفرق بين ما
سمي سالبة المحمول والمعدولة وان الموجبة مطلقا تقتضي وجود
الموضوع لاجل معنى الرابطة لا لاقتضاء المحمول ذلك والحق
ان الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون قضية ذهنية
لان اتصاف الموضوع بسلب المحمول عنه انما هو في الذهن فيقتضي
وجود الموضوع في الذهن لا في الخارج فيكون بينها وبين السالبة
الخارجية تلازم فان قلت صدق السالبة الخارجية لا يقتضي
وجود الموضوع حال ثبوت المحمول اصلا لا ذهنا ولا خارجا وصدق

السالبة المحمول على ما قررت بمعنى وجوده فى الذهن فكونت
السالبة الخارجية اعم من السالبة المحمول قلت المراد بالوجود
الذهنى ههنا الوجود فى نفس الامر وجميع المفهومات المتصورة مساوية
الاقدام فى انها موجودة فى نفس الامر لانها لا موضوع لقضية يحاد بموجبة و
اقلها انها مغايرة لجميع ما عداها واما ان ذلك الوجود فى مشعر من
المشاعر اولا وعلى الاول ففى اى مشعر فبحث اخر وبهذا القدر ثبتت
المساواة بينهما بحسب الصدق فتأمل جدا البرايع ان قولهم صدق
الموجبة بمعنى وجود الموضوع وصدق السالبة لا يقتضيه عند كلام المحققين
المتاخرين بين السالبة المحمول فان الامر فيها على العكس عندهم و
اما على ما حققناه لا تخصيص والله اعلم قوله وقد يجعل حرف
السلب كالجزء وغير وليس قوله جزء من جزء اى من الموضوع و
المحمول قوله وسمى اى القضية المشتملة على ذلك الجزء قوله معدولة
اى معدولة الموضوع والمحمول او كليهما ومن اعتبر السالبة المحمول فينبغى
ان يعتبر ما ذكره فى تعريف العدول بعدم حج محمولها فان حرف
السلب هناك ايضا جزء من المحمول وان وقع فى شرح المطالع ان
السلب خارج عن المحمول فى السالبة وسالبة المحمول مع تصريحه بان
السالبة المحمول يعود سلب المحمول عن الموضوع ويجعل ذلك السلب محمولا على
الموضوع وهذا الا تناقض يحتاج فى دفعه الى تكلف بان يجعل
المحمول فى عبارته على المحمول الاول الذى ورد عليه السلب قوله وقد يصرح بكيفية
القضية موجهة نسبة المحمول الى الموضوع اما ان يكون ضرورية فى نفس
الامر او ممكنة دائمة او غير دائمة الى غير ذلك فكل الكيفيات الثابتة

فى

فى نفس الامر يسمى مادة القضية والصورة العقلية لها فى
القضية المعقولة واللفظ الدال عليها فى الملفوظة يسمى جهة فان
كانت القضية خالية عنها تسمى مهملة من حيث الجهة وان كانت
مشتملة عليها فموجهة قوله وما به البيان جهة اراد به ما يتناول
الصورة المعقولة واللفظ الدال معا فان الصورة الذهنية دالة
على ما فى نفس الامر على ما هو المشهور ثم الجهة ان وافقت المادة
صدقت القضية والا كذبت اذا تمهد ذلك فنقول القضايا التى
بحث عن احكامها من النسبة بينها والتناقض والانعكاس خمسة
عشر سبع منها مركبات وهى التى معناها مركب من ايجاب وسلب
وثمانية منها بسايط وهى التى معناها اما ايجاب فقط او سلب
فقط فقدم الى البسايط لتقدمها بالطبع قوله فان كان الحكم بضرورة
النسبة ما دام ذات الموضوع اى ما دامت موجودة قوله ضرورية
لاشتمالها على الضرورة قوله مطلقة لعدم تقيد الضرورة والحكم
فيها بوصف او وقت مثاله كل انسان حيوان بالضرورة وقد يطلق
الضرورية المطلقة على ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
ازلا وابدا كما فى قولك الله تعالى حى بالضرورة ويخص باسم الضرورية الازلية
والاول باسم الضرورية الذاتية فان ضرورة ثبوت الحيوان للانسان
فى وقت فهى ضرورة مقيدة بشرط اذ لو لم يوجد الانسان اصلا
لم يكن حيوانا ولا يلزم من ذلك خلاف ضرورة ثبوت الحيوان له
فانه ضرورة غير مقيدة بشئ بشرط فان اعتبار ثبوت المحمول له تعالى
مستحيل بالذات فان قيل على التعريف الاول اذا كان المحمول هو الوجود

لزم ان لا ينافي الضرورة الامكان الخاص كقولنا كل انسان موجود
بالضرورة فانه صادق لان الشيء ما دام موجودا يكون موجودا بالضرورة
مع صدق قولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص اجيب بان
المراد ضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع اوقات وجوده والوجود
ليس ضروريا في جميع اوقات وجود الموضوع وان كان ضروريا
بشرط وستعرف الفرق بينهما في المشروطة العامة وفيه نظر لانه
لو كان معنى الضرورة المطلقة ما ذكر لزم ان لا يصدق الا في
مادة الضرورة الازلية فلا يكون اعم منها لان وجود الموضوع
اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول الضروري
في ذلك الوقت وهذا ظ وقد تنبه له بعض المشتغلين
بهذا الكتاب والحق ان الضرورة المطلقة هي الضرورة بشرط
الوجود والمنافي للض بهذا المعنى هو الامكان بمعنى نفي الضرورة
بشرط الوجود واما الامكان الذاتي فانما ينافي الضرورة
الازلية فتدبر **قوله** او ما دام الوصف اي حكم فيها بضرورة
النسبة ما دام الوصف العنواني **قوله** فمشروطة عامة انما
تسميتها بالمشروطة فلاشتراط الض فيها بالوصف واما تقييدها
بالعامة فلكونها اعم من المشروطة الخاصة كما يجيء في المركبات
ثم المشروطة العامة تارة توخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط
الوصف العنواني واخرى بمعنى ضرورتها في جميع اوقات
الوصف والفرق بينهما انه يجب في الاول ان يكون للوصف
مدخل في الضرورة بخلاف الثاني فان الحكم فيها بامتناع

الانفكاك

الانفكاكية وقته مصونا ان يستند الى علة غير الامر ان قولك
كل كاتب متحرك الاصابع بالض ما دام كاتبا بالمعنى الاول صادق
وبالمعنى الثاني كاذب لان حركة الاصابع ليست ضرورية للموضوع
في وقت كتابته وهو وقت العطل مثلا اذ الكتابة ليست ضرورية
في شيء من الاوقات فكذا حركة الاصابع فالمعنى الاول اعم من
الضرورية من وجه لصدقهما في مادة الضرورة الذاتية و
العنوان عين الذات كقولك كل انسان حيوان بالض الذاتية
وبالض ما دام انسانا وصدق الاولى بدون الثانية حيث يكون
العنوان غير الذات والمادة ضرورية ذاتية نحو كل كاتب انسان
بالض وصدق الثانية بدون الاولى في مادة الض الوصفية
دون الذاتية كمثال تحرك الاصابع والمعنى الثاني اعم منها
مطلقا لانه اذا ثبت الضرورية الذاتية ثبت في جميع اوقات
الوصف من غير عكس كما في قولك كل منخسف مظلم ما دام منخسفا
فان الاظلام ضروري له في وقت الانخساف وهو وقت
الحيلولة على ما زعموا وليس ضروريا له في سائر الاوقات وبين
المعنيين عموم من وجه اما بحسب العموم فلان الاعم المطلق من
الاعم من شيء من وجه يكون اعم من ذلك الشيء في الجملة فيكون المعنى
الثاني اعم في الجملة من الاول واما بحسب الخصوص فلصدق
الاول بدون الثاني في المثال المذكور فتدبر تفهم **قوله**
او في وقت معين اي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين
من اوقات وجود الموضوع **قوله** فوقتية مطلقة لتقييد الض

فيها بالوقت المعين وعدم تقيدها بلا دوام او لا ضرورة شاملة
كل قمر منخسف وقت الحيلولة وهي اعم مطلقا من الضرورية ومن
وجه من المشروطة العامة بالمعنى الاول ومطلقا من المعنى الثاني
لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات **قوله** او في وقت معين
اي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت ولم يعين ذلك الوقت
في القضية **قوله** تسمى منتشرة مطلقة اما المنتشرة فلعدم التعيين
واما المطلقة فلعدم التقييد كما مر مثاله كل ذي روح متنفس
وقتا ما بالضرورة وهي اعم مطلقا من الوقتية وهو ظ ونسبتها الى الضرورية
والمشروطة بالمعنيين نسبة الوقتية **قوله** او بدوامها ما دام الذات
اي حكم فيها بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة **قوله**
فدائمة مطلقة ووجه التسمية ظ كما مر وقد علمت ان الضرورة
ازلية فكذا لنا دوام ازلي وهو دوام النسبة ازلا وابدا مطلقا
لا حال وجود الموضوع فقط كما مر في مثال الضرورة الازلية
والازلي منهما اخص من المطلق اي كما في الضرورة لكن الدوام
الذاتي لا يفارق الاطلاق العام في قضية محمولها الوجود بخلاف
الضرورة الذاتية كما مر والدائمة اعم مطلقا من الضرورية لان
امتناع انفكاك النسبة يستلزم دوامها من غير عكس لجواز
ان يدوم النسبة مع امكان زوالها وفيه ما مر في تقسيم الموجهة
المفارق الى الدائم فان الممكن لا يدوم الا لعلة يجب اما بذاتها
او بواسطة استنادها الى ما يجب بذاته ومع وجود العلة يجب
وجود المعلول فالدوام لا ينفك عن الضرورة بالمعنى الاعم اعني امتناع

الانفكاك

الانفكاك سواء كان ناشيا عن ذات الموضوع اولا وان قيدت
الضرورة بالكون ناشيا عن ذات الموضوع صح النسبة المذكورة
وان حدث اعم فلا الا ان يقال هذه النسبة بحسب النظر الى
مجرد مفهوم القضايا مع قطع النظر عن الاصول التي تحققت في
الفلسفة فان العقل في بادي النظر يجوز انفكاك الدوام عن
الضرورة وليس من وظايف الفن بناء الكلام على الاصول الحكمية
التي يتيسر ادخالها في العلوم التي اخرى وقد اشار الى ذلك
الشيخ في بعض مواضع الشفاء وهي اعم من وجه من المشروطة
بالمعنيين لتصادقهما في كل انسان حيوان وصدق المشروطة
بالمعنيين بدونها في كل منخسف مظلم وصدقها بدونهما في مادة
الدوام الخالي عن الضرورة الذاتية والوصفية مطلقا وكذا
الوقتية والمنتشرة بناء على ما مر من العذر وعليك بطلب الامثلة
**قوله** او بدوامها ما دام الوصف اي ان حكم فيها بدوام النسبة
ما دام الوصف موضوع فعرفية عامة اما العرفية فلان العرف
يفهم هذا المعنى من السالبة عند عدم ذكر الجهة حتى لو قيل لا شيء
من النائم بمستيقظ يفهم العرف منه سلب الاستيقاظ عن النائم
ما دام نائما **قوله** وتوهم منها هذا المعنى من الموجبة ايضا واما العامة
فلكونها اعم من العرفية الخاصة كما سيجي وهي اعم من الدائمة و
الضرورية مطلقا لانه اذا ثبت الدوام في جميع اوقات الذات ثبت
في جميع اوقات الوصف من غير عكس كما في كل منخسف مظلم وكذا
من المشروطة العامة بالمعنيين لان الضرورة الوصفية يستلزم الدوام الوصفي

من غير عكس كما في مثال الكاتب وتحرك الاصابع ومن الوقتية
والمنتشرة من وجه لانهما يتصادقان جميعا في مادة الضرورة الا
والعنوان عين الذات مثل كل انسان حيوان ويصدق بدونهما
في مثل كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا ويصدقان بدونها
في كل قمر منخسف وقت الحيلولة او وقتا ما مع كذب كل قمر
منخسف مادام قمرا قوله وبفعليتها اى ان الحكم بثبوت النسبة
بالفعل سواء كان في احد الازمنة الثلثة كاحوال الجسمانيات
او متعاليا عن الزمان كاحوال المجردات مطلقة عامة اما تسميتها
بالمطلقة فلان هذا المعنى هو المتبادر وعند الاطلاق القضية
مجردة عن الجهات واما تقييدها بالعموم فلانها اعم من الوجودية يعني
كما سياتي انشاء الله تعالى وهذه القضية اعم من جميع ما سبق كما لا يخفى
وما قيل من انها ليست اعم من المشروطة العامة لجواز ان يكون
اتصاف ذات الموضوع بالوصف مستلزما للصفة ولا يكون الاتصاف
بالعنوان ولا بالمحمول دائما فيصدق المشروطة لثبوت الضرورة
بالوصفية مع كذب المطلقة كقولنا كل كاتب دايما متحرك الاصابع لا
دايما فان الكتابة الدائمة يستلزم التحرك الدائم لكنه غير واقع
فيصدق قال في شرط الوصف بدون المطلقة فاقول فيه بحث
لان ذلك انما يتم لو كان معنى المشروطة ثبوت المحمول على تقدير
الاتصاف بالموضوع ولم يكن معنى الفعلية الثبوت على التقدير
بل الثبوت في نفس الامر اذ ح يصدق المشروطة بدون المطلقة
اما اذا اعتبر الثبوت في كليهما على التقدير او بحسب نفس الامر

فلو يظهر

فلو يظهر صدق المشروطة بدون المطلقة ويمكن ان يقال
المشروطة يستلزم المطلقة فان كان الحكم فيهما الثبوت فيستلزم
مطلقة كذلك مثلها فانك قد علمت ان القضية قد توخذ حقيقية
وقد توخذ خارجية واذا اخذت خارجية كان الحكم فيها
بثبوت المحمول على تقدير وجود الموضوع ثم لو كان الحكم فيها بثبوت
المحمول في نفس الامر لا على التقدير فلا وجود المشروطة كذلك
وتفصيل الكلام ان معنى المشروطة ثبوت المحمول للموضوع ثبوتا يمتنع
انفكاكه عن الوصف وليس معناها مجرد امتناع انفكاكه عن الوصف
بل هو كيفية النسبة واصل النسبة هو الثبوت ثم اذا اعتبر هذا الثبوت
بالفعل سواء كان بحسب نفس الامر او على التقدير وجود الموضوع
ظهر استلزامها المطلقة مثلها قطعا ضرورة استلزام المقيد المطلق
وان اعتبر بالامكان حتى يكون معناها ثبوت المحمول في نفس الامر لا
على التقدير فلا احتمال المشروطة كذلك وتفصيل الكلام ان معنى المشروطة
ثبوت المحمول للموضوع بالامكان ثبوتا يمتنع انفكاكه عن الوصف كان
اخص من الممكنة ولم يستلزم المطلقة بناء على كون الممكنة اعم من
المطلقة كما هو المشهور لا انضمام لبعض واما المعنى بل اخذوا
الثبوت المعتبر فيها بالفعل فمن اخذ معنى المشروطة مجرد استلزام
العنوان المحمول فقد غيرت اصل معنى الحمل الذي هو اتحاد المحمول
مع الموضوع ومن اخذ في المشروطة ثبوت المحمول على التقدير وفي
المطلقة الثبوت بحسب نفس الامر يحكم بالاتعدد للاتصاف الى القاعدة
المهملة في عكس القضايا وكذا من اخذ في المشروطة ثبوت المحمول

بالامكان لا بالفعل على انه لا يرد على القوم في حكمهم بكون المطلقة
اعم من المشروطة حتى لا منعم اما تبينوا النسبة بين المعينين على ما ذكر
ثمن عنو تفسيرهما الى ما اراده ومن النسبة بين ما فصل ومنهما
فلا نزاع له في المعنى قوله وبعدم ضرورة خلافها اي ان
نحكم فيها بعدم ضرورة خلاف تلك النسبة ان كانت موجبة
فبعدم ضرورة السلب او سالبة فبعدم ضرورة الايجاب قوله
فالممكنة العامة اما تسميتها بالممكنة فلاشتمالها على الامكان
واما العامة فلعمومها بالنسبة الى الممكنة الخاصة كما سياتي قوله
فهي بسايط بمعنى ان المعترض لا مكان اعتبار بسايط اخرى
بل سياتي بسايط اخرى معترض في ضمن المركبات لم يعترض سنورده
وقد وضعت البسايط في شكل مضرس ووضعت النسبة بين
كل اثنين في ملتقى الخط الخارج من كليهما تسهيلا للضبط
على المبتدي ه ه وقع الفراغ من تحريره ليلة الاحد السادس
عشر من شهر رمضان المبارك الواقعة في
سنة ٩٤٢ على يد الفقير الى عفو ربه
ابو الحسن بن عبد الله وفقه
الله لتحصيل العلوم
والكمالات
م

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
اللهم ثبتنا على الاقتداء بغياث الورى وجنبنا عن الضلالة
والردى فلا تجعلنا بطلبات اغشية حلالك عن شاهق
اذكر جمالك بحمافي تهذيب المنطق والكلام وتنزه المطلب
والمرام عن توهمات اوهام الدواني من اللئام
حمد الله العزيز العلام والصلوة والسلام على غياث الانام واله
الكرام يقول الفقير الحقير غياث المشتهر ببعض ان هذا شي
من تهذيب المنطق لتهذيب المنطق في تهذيب المنطق وهو
قانون يعصم مراعاته اذهان الناظرين عن وجوه خطا وقعت
لبعض الدولة والعاصرين من اجلة المعاصرين
تهذيب المنطق والكلام توشيحه لا يذهب عليك ان التهذيب
ليس هو التوشيح والترشيح سواء اعتبر المعنى اللغوي والعرفي
او جعل اسما للكتاب ولعله اراد رعاية ما حسبه براعة
الاستهلال وسلاسة الاملاء من مراعاة اصل المعنى وغفل
عن ان مثل هذا انما يكون محسنا في كلام بليغ لا فيما خلا عن
البلاغة بل الفصاحة بل عن اصل المعنى الذي يعترض جمهور
الانام ويلتحق باصوات اولئك الانعام ولا يكون له محصل الا
بتكلف وتعسف ومع هذه المحاسن كلها اخذ عن بعض
معلميه وهو المولى الفاضل حسن البقال الشيرازي فانه
كتب شرحا على هذا المتن وقال في مفتتحه تهذيب المنطق و



الكلام في شرح بزواهر جواهر حمد الله المتفضل المنعام والصلوة
والسلم على صفوة الانام واله وصحبه الغر الكرام فاياك نستعين
ولك نحمد ونشكر لمن لا نحيط بكنه ذاته النقص ولا نسبق
التصديق الى مونة الشكر اسعدنا بوفايق العبوديات و
اعتصنا من دق الشهوات صل وسلم على خواص نوع البشر
مختار اهل الوبر والمدر وخصص نبينا الذي اوتي الحكمة
وفصل الخطاب بمزيد العطايا وبعد فيقول العبد المستعيد
بالله من الفتن حسن بن على حسن الشهير بالاقوام بحنشاه
الى اخر ما ذكر ثم بعد النظر فيما نقلناه عن خواجه حنشاه يظهر
انه مجلالة شانه ما قصر في التقصير فمن عجلاله النحالة
بالضم ما يحل به واسم للاخشى من ولد البقر والغلالة ما يلبس
تحت الدرع واسم للماء المتسلسل الخالي عن الجرية ويطلق
على الغل والجناية والسرقة ولا يخفى انه فيما اتى به من
المناسبات اشارات الى ما اشير اليه والرابع ما يفيد المط
والربع الثم سوى غليل طالبي في هذا وفي قوله
يشفي غليل السابقين من الخزازة لفظا ومعنى ما لا يخفى الا
بتكلف لا يخفى وذلك الدوي والشفا لان الاشيا تتبين باضدادها
اولكون هذا الروا الياس والبرا فان الياس احرى الا حين
لم يلتفت الى ما اشتهر مع كونه صدقا بل لكونه خطابيا
واتقا اظهاره لا افعال مظهر اسم الجلال الذي هو العلم في الضلال
والاضلال فلسلك النظر اشاع ممنوع في نظر

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین

حمد مصور صور متقدر و رقدر ملک و ریز بیت و مصدق باین
صور تیرا حاجت حجت خبر بنا ولی بنده در مانده کر بد
هرانچه مقدور است میتوان گفتنش که مقدورات
و در و د منفصل و رحمت متسلسل غیر منفصل بر مدار
دوار افلاک دلیل طالبان خاک معتبر قوانین
شرع معدل موازین اصل و فرع معصوم از خطای عاصم
غیر حدا مظهر حکم الهی مظهر حکم نامتناهی **شعر** انکه
آرد از خدا پیغام او **بد** حمد محمود آمده از نام او **١٥**
و بر آل و اصحاب او که مال رمات هر برند و دبال
و عقاب اهل شر نند و د ر معرفت شریعت او متبحر ند
و در متابعت او مستظهر ند **و بعد** چنین گوید خادم

کمین اهل دانش و نقیض ابراهیم ابن محمد بن عربشاه
الاسفراینی الموصوف بعصام الدین که این نوابد بیت
علمیه و سوانح حسنیه معلق بر فارسی منطق بر فارس
میدان بیان مؤثر جنان منان مظهر انوار الهیه
مظهر اسرار غیبیه مثنا هبه استاد البشر عقل حادی عشر
سید شریف قدس سره الحنیف و لا انتهی بریع
فضله باطریف که بر سبیل استعجال ملکه فی الحال
اعتنا ما للفرصه ترتیب یافت از برای هر مستعد
قابل و مستفید فاضل که بمنصف متصف باشند
امید از مبدا فیض شامل انکه هر ناظر را از و نصیبی
کامل رساند و این بیچاره از بحر رحمت او بر ساحل
نماند انه علی ما یشاء قدیر و بالاجابة دعوة المضطرین
جدیر بدانکه مردمی را قوتیست و قوة بالفعل که اشتغال
او از برای ما یفعل به می باشد یعنی چیزی که باو
قوی شوند جواری با مقدر لیست که ما یتقوم به را
نیاورنا مبده اند و او در اصطلاح چنانکه مناسب

این مقام است اکثر بیت که مبداء تغیر باشند در امری
دیگر از ان حیثیت که امری دیگر است از حیثیتی مساوی الست
که این مبداء جوهر باشد با عرض و صنف قوه بدراکه
یعنی مدرکه و با نتقاش صوره اشیا در وی
و قول او که و هر صورت که در قوه مدرکه انسانی
که او را ذهن خوانند ظاهر و رانست که مراد با نی
نفس ناطقه باشد نه قوتی که بواسطه او اشیا را
دریابند و اشتقاق دراکه از انسان ادراک
باشند و در صحاح جوهری آمده که صیغه فعال از برای
مبالغه از افعال آمده چون دراک و حساس از
ادراک و احساس ولی نادر است و فرستی درراک
از ادراک باید گرفت که درک بمعنی ادراک
نیامده باشند و اما اگر استعمال درک بمعنی ادراک
یافت شود چنانکه در عبارت مصنف قدس سره در
شرح الشرح مختصر ابن حاجب واقع شده او مشتق
از درک است بمعنی ادراک و حمل او تنبیه بر صیغه

نسبت از ادراک ما سیجو حمال نیز آمده است یعنی
قوتی که کار او ادراک است موقوفست بر سماع چرا
که صیغ نسبت بما عست و اختیار او بر مدرکه از برای
تنبیه است بر کمال این قوه در ادراک و تفصیل او
از ادراک بر سایر مدرکات زیرا که او را ادراک
نظری و بدیهی میسر است بخلاف سایر مدرکات
نگوییم که مراد بکمال اگر کمال فی الجمله است بعضی
حیوانات را نسبت به بعضی میسر است و اگر
کمالیت که ما فوق او متصور نیست غیر انسان
اکمل را نیست زیرا که مراد بکمال ادراک نظری است
چرا که غیر او را اعتدادی نیست جهة مشارکت
حیوانات در وی بعضی گفته اند که تحقیق نیست
که جمیع صور اشیا در نفس حاصل است و قول او
که منتقش گردد در وی صور اشیا ظاهر در ان است
و بنتری بر انند که صور غیر مادیه در عقل حاصل
شود و صور مادیات که در قوی که متعلق اند بنفس

و برین تقدیر مراد از انتقاش در نفس انتقاش
نزدیک نفس است تا شامل باشند انتقاش
مادی و مجرد را و اگر گویی که انتقاش صورة
نزدیک نفس صادق نیست بر انتقاش صورة در
نفس جواب انست که مراد نزدیکی مکانی نیست
بلکه مراد بحصول صورة نزد عقل انست که عقل را
باین صورة نزدیکی معنوی حاصل گردد و عقل
متصف شود باو چنانکه میگویند که این مسئله
نزد فلان چنین است اگر گویی چرا حصول
صورة در نفس را عبارت از ملابسه صورة بنفس
نمیداری بانکه استعمال ادات ظرف در
امثال این ملابسات واقع است تا محتاج
نشوی که ادات ظرف را بمعنی نزدیکی بری
و نزدیکی را هم عبارت از ملابسه علمیه داری
جواب انست که این عبارت که این مسئله
نزد فلان چنین است و صورة در لغة شکل است

شایع است بخلاف این عبارت که این مسئله در فلان چنین است



و در عرف

و در عرف ارباب این فن عبارتست از انچه شیء باو منکشف
شود و اشیا جمع شیء است و شیء موجود را
گویند و مشکل شود بحصول صور معدومات
چراکه انچه صورة او حاصل باشد بعد از حصول
صورة موجود خواهد بود بوجود ذهنی لیکن برین
تقدیر این عبارت محمول است بر معنی مجازی
زیراکه حقیقت انتقاش صورة شیء است که
مضاف الیه صورة قبل از اضافه صورة باو
شیء پس بهتر در دفع اشکال آنست که هیچ ذی
صورة معدوم نیست بلکه همه موجود اند در علم
مبادی عالیه و تصدیق کاذب صورة موجود است
زیراکه اگرچه مبدء را تصدیق نمی باشد اما بر نفی
علم تصوری باو دلیلی نیست بدانکه حصول صورة شیء
در آینه از اغلاط حس است و اصلا صورة مرئی
در وی منقش نیست چنانچه در محلش مبین شده
ولیکن چون مقصود از تشبیه اظهار تشبیه باشد نه الحاق

حصول

ناقص بکامل و اضعف ظاهرتر باشند اضعف را تشبیه
نتوان ساخت چنانکه میگویند فلان چیز سفید است
همچو برف با انکه برف سفید نیست و سفیدی
او از اغلاط حس است و مخفی نیست که حال معلوم
اینه پیش مخاطب ظاهرتر است از حال محقق عقل
پس قبول او که چنانکه در آینه متوجه نشود که حال عقل را
تشبیه نتوان کرد بحال اینه چرا که مشبه به
اقوی می باید و حصول صوره شئ در عقل محقق
است محقق است و در آینه موهوم و در عقل
صوره معقول و محسوس حاصل است بخلاف
آینه پس حال عقل اقوی باشد و مخفی نماند که در تشبیه
حال عقل باینه تشبیه است متفطن را بر انکه صور حاصله
در عقل گاهی صادق و گاهی کاذب می باشد
چنانکه حکایت آینه گاهی مطابق و گاهی غیر مطابق
است و بدانکه هرچند عاقل بفکر آینه عقل را
از غبار علایق پاکیزه تر سازد صور اشیا در او

روشن تر

روشن تر نماید و چون ظاهر از تشبیه اطلاق
الحاق ناقص است بکامل توهم ان میشد که حصول
صوره در عقل کمتر باشد از حصول صوره در آینه
برای دفع ان گفت لیکن در اینه حاصل نشود مگر
صور محسوسات و در قوه مدرکه انسانی که انرا
ذهن خوانند حاصل شود صور محسوسات و معقولات
و چون حال آینه پیش مخاطب ظاهر است اعتماد بر ان
نمود و تقیید نکرد محسوسات را بمبصرات و هرچند تصریح
بعموم محسوسات حاصله در قوه مدرکه انسانی
مناسب تر بود تا توهم نشود اختصاص او
بمبصرات لیکن در دفع این توهم اکتفا کرد بمقارنه
محسوسات بمعقولات و میتوان گفت
که چون متبادر از تشبیه عقل باینه تشبیه تام بود
توهم میشد که در عقل حاصل نشود مگر صور محسوس
و کلام مذکور از برای دفع این توهم است زیرا که
در دفع این توهم غرض بحال این اینه مستدرک است

پوشیده نماند که اگر گفتی که آدمی را قوتیست در که
که مشتمل کرده در وی صور محسوس و معقول چنانچه
در آینه مبصرات با وجود اختصار الظهر می بود و قول
او که در قوة مدرکه انسانی ظاهر تر در او انسانیه
بود و چون محسوس و معقول بر وجهی که مشهور است
شامل جمیع اشیاء حاصله در عقل بود بلکه اشیاء
حاصله در عقل منقسم بود بمحسوس و معقول
و متخیل و موهوم و محسوس مدرک یکی از
حواس پنجگانه بود و معقول مدرکی بود که در نفس
عاقل شود و متخیل مدرکی مادی بود که بسبب یکی
از حواس پنجگانه مدرک بود نشده باشد و موهوم
مدرکی بود که معنی جزئی متعلق بمحسوس باشد
محتاج شد بانکه معقول را بر خلاف مشهور تغییر
کند پس گفت که و محسوس آنست از حواس پنجگانه
که آن باصره یعنی قوتیه که مخلوق است در
دو عصب مجوف که بهم دیگر ملاقی شده از هم جدا

بشنوند

که یکی حس مشترک [illegible] حافظه [illegible] متصرفه [illegible] صور [illegible] معانی

بشنوند و هر یک یک چشم میرسند و باین
قوة ضوء و لون در یابند و سامعه آن قوتیست
که مخلوق است و درد و عصب مفروش در
مغاک سوراخ گوش که بان اصوات را
دریابند و شامه آن قوتیست که مخلوق است
در دو گوشت پاره بلند در مقدم دماغ
که شبیه اند بدو سر پستان که بان بویها را
دریابند و ذائقه آن قوتیست که مخلوقست
در عصبی مفروش بر زبان که بان طعوم را
دریابند و لامسه قوتیست پراکنده در جمیع
بدن مگر گرده و جگر و سپرز و شش و
استخوانها که بان حرارت و برودت و درشتی
و نرمی و امثال آن دریابند و تسمیه این قوی
باین الفاظ از قبیل تسمیه آلت است باسم فاعل
مگر آنکه ثابت شود که این الفاظ از برای آنچه
آمده است مدرک عقل شود و معقول آنست که بان تنها

است و لامسه هم

یعنی یکی ازینها مدرک نشود پس موهوم و متخیل
داخل معقول باشند و میتوانست که محسوس را
بمعنی محسوس بیکی از حواس ظاهره و باطنه دارد
تا موهوم و متخیل را شامل باشند و معقول را بمعنی
مشهور گذارد لیکن چون محسوس در مقام خود بمعنی
مشهور صحیح بود احتیاج بتأویل در مقام ذکر
معقول شد پس مناسب ننمود که از برای لفظ
متأخر لفظ متقدم را تأویل کنند زیرا که ارتکاب
تأویل است قبل از احتیاج و این صورة را
استاد امم علامه زمانی محقق تفتازانی در
شرح کتاب شمسیه بیان کرده که پیش از آنکه با آب
رسند موزه را بکنند بدانکه مقصود از حصول
صور اشیا در عقل کشف ماهیة علم است با تقسیم
او بتصور و تصدیق میگردد و تقسیم علم موقوف
علیه بیان احتیاج بمنطق و فایده بیان احتیاج حیث
درمحلش مبین خواهد شد ان شاء الله تعالی پس ازین جهت

بعد از

بعد از تحقیق ماهیة علم مشغول شد بتقسیم علم بتصور
و تصدیق و از جهت اهتمام باثبات تقسیم
دلیل تقسیم را تقدیم کرد پس قول او که فصل
و هر صورة که در قوة مدرکه انسانی که از او من
خوانند حاصل شود یا تصور باشد یا تصدیق
مقدمه است از مقدمات اثبات تقسیم
و تقسیم ثبت پس متوجه نشود که مناسب
تر آن بود که گفتی که صورتی که در قوة مدرکه
انسانی حاصل شود و لفظ هر که دلالت کند
بر افراد ذکر نکردی از برای آنکه تقسیم مفهوم
را باشد نه افراد و مراد بانکه یا تصور است
یا تصدیق انفصال حقیقی است یعنی اگر
تصور است تصدیق نیست و بر عکس اگر تصور
نیست تصدیق است و اگر تصدیق نیست تصور است
زیرا که آن صورة حاصله اگر صورة نسبت خبری
است خبری نه مطلق صورة نسبت زیرا که صورة

نسبت اگر مقارن باذعان و قبول نباشد
تصور باشد بلکه صورة نسبت خواه باین طریق
که آن صورة بایجاب باشد یعنی ادراک آن
نسبت واقع است بر وجه اذعان چنانکه
زید نویسنده است یا باین طریق که آن
صورة بسلب باشد یعنی ادراک آنکه
نسبت واقع نیست بر وجه اذعان چنانکه
زید نویسنده نیست پس لابد است در تعریف
تصدیق از تقیید صورة نسبت بایجاب
و سلب تا صحیح باشد آن صورة را
تصدیق خوانند و اگر آن صورة حاصله غیر
صورة نسبت مذکوره است آنرا تصور
خوانند مذکوره صفت صورة است نه نسبت
باشد بمعنی صورة بطریق ایجاب و سلب که اگر صفه
نسبت باشد معنی چنین خواهد که غیر صورة
نسبت چیزی بچیزی و راست نیست که آنرا تصور

خوانند

خوانند زیرا که برین تقدیر تصور نسبت مذکوره
از تعریف تصور خارج می ماند و قسمی که هر دوی
صورة از تصور و تصدیق خارج نیست پس علم که
عبارة از مفهوم است و مرادف ادراکست
منحصر در تصور و تصدیق تفسیر علم با دراک
برای آنست که علم بمعنی یقین آمده است و در مقام
تقسیم بنا بر توهم آنکه مراد مرا این است
اشکال کرده اند که تصور مباین یقین است
پس تقسیم علم با و بقسیم شیء انقسیم باشد
لیکن مثل این توهم درین مقام لغایت بعید است
و پوشیده نیست که کلام مشتمل است بر مسامحه
زیرا که آنچه عبارة از ادراکست لفظ علم است
و آنچه منحصر است مفهوم اوست و ظاهر تر آن
بودی که گفتی که علم که صورة حاصله است منحصر شد
در تصور و تصدیق و وجه تقدیم تصور بر تصدیق
بعد ازین معلوم خواهد و وجه تقدیم تصدیق بر تصور

شد هم

در بیان بنا بر انست که تصدیق وجودی است
وتصور عدمی و معرفت وجودی مقدم است
بر معرفت عدم بالذات و بالشرف و چون میان
امام فخر الدین الرازی و حکمای اهل التحقیق در معنی
تصور و تصدیق خلافی بود بغایت دور از تدقیق
هر چند بعضی از تدقیق در ان مقام شده اند
جهة فرید استمام بمذاهب اهل التحقیق که حقیق
و سزاوار بود باعتبار **فصل** دیگر کرد از برای
مزید تفصیل در بیان اقسام نسبت بعد از ین
بتفصیل معلوم می شود و از برای مزید تحقیق
تصور و تصدیق همین قدر بسند است که نسبت
خبری خبری خواه ملتبس بالایجاب و خواه ملتبس
بسلب یعنی خواه متعلق الایجاب باشد و خواه
متعلق السلب بجمیع وجه باشد یکی حملی و حملی اتی
دو امر است که متغایرانند در نظر عقل چنانکه معلوم
شد و در صورة نسبت سلبیه اگر حمل متحقق نیست

بلکه اورا

لکن اورا الجهة مشابهه بالنسبة حملیة الایجابیة حملی گویند
و همچنین در و [و] م که انصالی زیرا که انصال عبارة است
از انکه نسبتی باشد دیگر متحقق شود چنانکه گوی
اگر افتاب برامده باشد روز باشد یا گویا نیست ۲ [illegible]
چنانکه اگر افتاب برامده باشد شب باشد
و بر همین قیاس است قسم که انفصالی زیرا
که انفصال عبارة است از منافات میان
دو نسبت چنانکه گوییا این عدد یعنی منقسم بالذات
که انشار ابا و تشمر ندیا زوج باشد یعنی منقسم
شود بدو قسم برابر یا فرد یعنی منقسم نشود بدو قسم
برابر نه باین معنی که این عدد محکوم علیه است
بیکی از ین دو امر چنانکه ظاهر لفظ است بلکه
باین معنی که یا این عدد زوج است یا این عدد
فرد است یا گوییا نیست چنین که این شخص یا انسان
باشد یا حیوان باین معنی که نیست چنین که این
شخص انسان باشد یا این شخص حیوان باشد

بان معنی که نسبت چنین که این شخص انسان باشد
یا این شخص حیوان باشد و چون معلوم شد
که تصدیق ادراک نسبت امریست بامری با ایجاب
و سلب و تصور ادراک نسبت غیر این ادراک
مذکور و نیز معلوم شد که نسبت بر سه قسم است
پس ادراک نسبت حملی و اتصالی و انفصالی بالایجاب والسلب
تصدیق باشد و آنکه او را نیز حکم خوانند بر کند تنها
متفرع نمیشود پس ذکر او بر سبیل اعتراض است
منافی کلام سابق و آنکه ماورای اینها تصور باشد
و چون ادراک نسبت است بالایجاب یا بالسلب
لطرفین لفظ ناچار باشد او را از سه تصور از دو جهه
محقق نسبت و چون تقدیم تصور منسوب الیه بر تصور
منسوب علی الاطلاق واجب نبود بلکه در حملیه اولی
تقدیم منسوب الیه بود بنا بر آنکه اولی آنست که اول
ذات را تصور کند و بعد از آن صفت را و در متصله
نیز اولی تقدیم منسوب الیه زیرا که در ذکر غالبا او را

ادراک حکم

تصدیق هم

تقدیم

تقدیم کنند و اولی آنست که تصور موافق
ذکر باشد و در منفصله تقدیم واجب نبود چرا
که فرق میان منسوب الیه و منسوب بتقدیم و
تاخیر است که گفت یکی تصور منسوب الیه
که او را محکوم علیه خوانند دوم تصور منسوب
که او را محکوم به خوانند و نگفت که اول تصور
منسوب الیه و بعد از آن تصور منسوب به لیکن
سیم که تصور نسبت باشد بین بین است و وجوب
تأخر او از طرفین ظاهر و مبین است و وصف
نسبت به بین بین بانکه هر نسبت را لابد است
از آنکه میان دو طرف باشد برای نسبت
که نسبت را بر آن وجه ملاحظه میتوان کرد
که حال منسوب است و بان اعتبارش اسناد
خوانند و بر آن وجه ملاحظه میتوان کرد که متعلق است
بمنسوب الیه و بان اعتبارش اسناد الیه
خوانند و بر آن وجه ملاحظه میتوان کرد که متعلق

و طرف باشند و با و مرتبط شوند تو بیکدیگر و بان

اعتبارش نسبة بین بین خوانند چرا که تعلق

او بخصوص هیچ طرف ملحوظ نیست و بغیر این ملاحظه

حکم با و متعلق نمی شود و از نجهه است که او را نسبة

حکمیه خوانند و میتوانند بود که از ین جهتش نسبة

بین بین خوانند که مورد ایجاب و سلب است

و دایر است میان ایشان هر دو مثلا در تصدیق

بانکه زید قایمست ناچار باشند او را از سه تصور

از تصور زید که محکوم علیه است و از تصور قایم

که محکوم به است و از تصور میان زید و قایم که

نسبة حکمیه است چرا که تصدیق موقوفست

برین سه تصور چنانچه قول او که تا بعد از ان

ادراک آن نسبة بر وجه و ایجاب یا سلب

حاصل شود دلالت میکند بران زیرا که مراد

از بعدیه بعدیه ذاتیه است نه زمانیه پس

تصدیق موقوف باشد بر تصور محکوم علیه و تصور

محکوم

محکوم به و تصور نسبة حکمیه و مخفی نیست که از

کلام سابق اصلا توهم نمیشود که تصورات مذکوره

اجزاء تصدیق باشند بس لفظ لیکن بموقع خود

نیست و والی انست که بگوید تصدیق کدام از ین

تصورات ثلاث نزد اهل تحقیق که حکما اند جزء

تصدیق نیست اند و بیش امام تصدیق عبارتست

از مجموع این تصورات و حکم و اصطلاح حکم

راجح است چنانچه تعبیر از و با هل التحقیق

مشعر است بان و بیان رجحان درین رساله

مناسب نیست بدانکه مقدمه دیگر از مقدمات

بیان احتیاج بمنطق انقسام هر یک از

تصور و تصدیق است ببدیهی و نظری و شک

نیست که این مقدمه بعد از مقدمه سابقه که انقسام

علم است بتصور و تصدیق باید دانست از نجهة

**فصل** که در تحقیق این مقدمه است در عقب

فصل مقدمه سابقه مذکور شد بدانکه تقسیم

موقوف بود بر تصورات ثلث کسی توهم میکرد

که مگر تصورات مذکوره جزء تصدیق باشند

و عالی المصنف قدس سره شروع کرد و انشد است

بکار دفع ان گفت لیکن

۲

عبارت از انست که دو قید متخالف در مفهوم را
با شئ ضم کنند وان با شئ با هر قیدی از ان
قسمی باشد جنانجه تصور بواسطه ضم قید ضروری
ونظری بر دو قسم است یکی انکه در حصول وی
احتیاج نباشد بنظری وفکری جون تصور
حرارت وبرودت که بلمس حاصل شود وتصور
سیاهی وسفیدی که بباصره حاصل شود وما
ان واین قسم را تصور ضروری و در بعضی نسخها
بدیهی خوانند بواسطه انکه ضروری علمی را
کویند که در حصول وی احتیاج نباشد بنظری
وفکری و هرجند تصور نسبت باین باین از
بدیهیات است اکرجه اطراف او نظری
باشد و در حصول او احتیاج باشد بنظر مودی
بطرف لیکن جون مراد از نظر نظریست
که مودی شود بوی پس از تعریف تصور
بدیهی خارج نشود و در تعریف تصور نظری

داخل

داخل شود و قسم دوم انکه در حصول وی احتیاج
باشد بنظری وفکری مودی بوی جون تصور
ماهیت روح و ملک وجن بر وجهی که از تعریفات
مذکوره در کتب قوم حاصل است وامثال
ان واین قسم را تصور نظری خوانند بواسطه
انکه نظری در اصطلاح علمی را کویند که در حصول
او احتیاج افتد بنظری وفکری مودی
بوی و بر همین قیاس تصدیق بر دو قسم است
یکی تصدیق ضروری و در بعضی نسخها بدیهی که
محتاج بنظری مودی بوی نباشد جون تصدیق
بانکه افتاب روشن است واتش کرم است
که هر یک ازین دو تصدیق بمشاهده حاصل شوند
ونظایر ان دوم تصدیق نظری که محتاج باشد
بنظری مودی بوی جون تصدیق بانکه صانع
موجود است وعالم حادث است وغیر ان
وتصدیق بدیهی که طرف او نظری باشد جون

[illegible]

محتاج بنظر مودی بطرف است نه تصدیق از تعریف
بدیهی خارج نمیشود و در تعریف نظری داخل نمیشود
و مصنف قدس سره گمان برده که بر تعریف
قسمین تصور بر وجهی که مذکور شد اصلا اشکال
مذکور متوجه نیست تا در دفع او قیدی اعتبار
باید کرد و اشکال بر تعریف قسمین تصدیق متوجه
لیکن در دفع اشکال تاین کرده که مراد باحتیاج
بنظر که مذکور است در تعریفین احتیاج بی واسطه
است و حکم بدیهی آن مذکور محتاج است بتصور نسبه
او لا بواسطه تصور نسبه محتاج است بتصور طرف
و بواسطه احتیاج بتصور طرف محتاج است بنظر
و فکر بدانکه نظریه و بداهت نسبت باشخاص
متفاوت می باشند چنانکه بدیهی شخصی نظری
شخصی دیگر باشد بلکه نسبت بیک شخص باختلاف
او قات تفاوت پذیر است پس در تعریفات
احتیاج لقیدهای دیگر باشد و چون انقسام هر یک

از تصور

از تصور و تصدیق ببدیهی و نظری ظاهر بود و بوجدان
و دلیلی که بروی اقامت کرده اند در غایت
خفا بود و مصنف قدس سره التفات نکرد و در استدلال
بروی مقدمه دیگر از مقدمات بیان احتیاج بمنطق
است که تصور نظری را از تصور ضروری و تصدیق
نظری را از تصدیق ضروری حاصل میتوان
کرد بطریق نظر چراکه مقصود اثبات احتیاج است
بقسمین منطق که مباحث موصل بتصور و
مباحث موصل بتصدیق است و چنانکه اثبات
احتیاج بقسمین منطق که مباحث موصل
بتصورات پس قسمت علم بتصور و تصدیق میسر
نمیشود پس معرفت انکه هر قسم از تصور
و تصدیق طریقی خاص باشد نیز میسر نشود
چراکه اگر هر دو قسم بیک طریق حاصل شوند
اثبات احتیاج بیک قسم بیش نبود و انچه در استحصال
از فصل سابق معلوم شد زیاده بران نبود

وچون توقف تحصیل بود بنا بر ملازمت [illegible] پس تخصیص [illegible] نسبت بدیهی نظری [illegible] اورا قسم [illegible] بعضی اوقات [illegible] باشد [illegible] نظری است [illegible] که در تحصیل او احتیاج باشد [illegible] فلیس [illegible]

[illegible] ۱۳۰۷

که نظری هر قسم حاصل میشود از ضروری بنظر پس
درین **فصل** بیان آنکه تصور نظری را از تصور
ضروری و تصدیق نظری را از تصدیق ضروری
حاصل میتوان کرد بطریقی که نظر است
مکرر نباشد و مراد از امکان امکان مقارن
وقوع است و اگر نه میتوانند بود که تصدیق نظری را
از تصور ضروری و بعکس حاصل کنند زیرا که دلیل
بر امتناع این معنی قایم نشده و پوشیده نیست
که چنانچه بتعریف نظر از برای مقدمه مذکوره
درین فصل مهم است از برای مقدمه مذکوره
در فصل سابق نیز مهم است و اگر در فصل سابق
مذکور شدی مقدمه مذکوره در آن فصل بی
انتظار معلوم شدی لیکن ذکر او درین فصل
از برای مزید اختصاص اوست بمقدمه
مذکوره فصل بنا بر آنکه هم باعتبار موضوع
و هم باعتبار محمول از دو وجه موقوفست

۱۰ اهودن

بر موقوف نظر بخلاف مقدمه سابقه که احتیاج او
بموقوف نظر باعتبار موضوع است نه باعتبار محمول پس نیست
و نیز احتیاج نظر از برای اثبات این مقدمه
مهم است و آن نظر عبارتست از ترتیب
و نهادن بجای خود هر یک از تصورات را
در کسب تصور یا تصدیقات را در کسب تصدیق
و مراد از هر جمعی که در تعریفات این فن
واقع شده ما فوق واحد است و ترتیب
که عبارت است از نهادن هر شیء مقصود
بجای خود بی متعدد متعذر است و مصنف
قدس سره بر آنست که ترتیب بالذات در معلومات
وجود دیگر دو در علوم بالطبع و نظر عبارت
ازین ترتیب بالذات است پس تصور و تصدیق
در تعریف آن محمول بر معلومات باید بود و هر
چند متصور و مصدق به بی حصول متصورات
فاما بی حصول متصورات نیست متفکر ناظر متصور را

باعتبار حصول نفس الامر ۱۲

من حصول الفعل

و ترتیب متصورات ومصدقات بها که بنفس مرتب
حاصل نباشد محالست بنا بران وصف کرد
البته
انتها را به حاصل بنفس متفکر ناظر چنانچه متبادر
و نبودن انها فاسده بروجهی که ادا کنند
و رسانند بحصول تصوری یا تصدیقی بر تقدیری
که منافی حصول نگردد مثلا موت واغماء چنانچه
مراد می باید بود ظاهر نیست وظاهر انست
که نظر در اصطلاح شاملست صحیح وفاسد را
چنانچه کلام او بعد ازین که بر همه کس لازمست
که طریق نظر وصحت وفساد از انشناسد ناظر است
بان وکر دانیدن تعریف مخصوص بنظر صحیح مناسب
مقام نیست چرا که تا دانسته نشود که نظر که
طریق کسب است صحیح وفاسد می باشد که اگر
اولی
عام نباشد احتیاج بمنطق ثابت نمی شود پس
ان بود که گفتی از برای انکه ادا کند بحصول تصوری
باتصدیقی یعنی متصور یا مصدق به که حاصل نبوده باشد



بنفس متفکر ناظر بروجهی که باین فکر حاصل
شده باشد زیرا که اگر اصلا حاصل نبوده باشد
طلب مجهول مطلق لازم اید واگر بروجهی که
حاصل شده حاصل بوده باشد تحصیل حاصل
لازم اید پس در کسب هر شئی لابد است از علم
بوی بوجهی واز جهل بوی بوجهی که مطلوبست
ومی شاید که تصور وتصدیق را در جانب
مطلوب بمعنی متصور ومصدق به ندارند
چرا که صحت تعریف موقوف بوی نیست وتاویل
وی از برای مجرد مناسبت است بمتصورات
ومصدقات بها ودرین هنگام احتیاج نیست که مطلوب است بمعنی متصور ومصدق به ندارند
که حاصل نابودن را قید گیرند بانکه بر وجهی
که باین فکر حاصل شده چرا که تصور وتصدیق
غیر حاصل حاصل از وجهی نمی باشد وانچه از
وجهی حاصل واز وجهی غیر حاصل می باشد
را
معلوم است وقول او که چنانکه تصور حیوان

با تصور ناطق جمع کنی چنانکه می شاید که مثال نظر
باشد می شاید که بیان دعوی باشد بر هر تقدیر
دیگر ضمنا حاصل است واگرچه تعلق او بتعریف
فکر که اقرب است باو از روی لفظ
انسب است تعلق او باصل دعوی که اهم است
از روی معنی اتم است و شک نیست در آن
که اگر گویی حیوان ناطق یا نگویی از آنجا
تصورات آن که حاصل شوده باشد حاصل شود
چرا که شودی مجهول مبا نیست و لفظ را مدخل
نیست چنانچه نباید پس مراد بگفتن حیوان
ناطق تعقل اوست برین وجه و اطلاق
گفتن به تعقل مرکب نظرا اطلاق قول است
در عرف این فن بر مرکب معقول و برهان
قیاس است قول او که همچنانکه تصدیق بانکه
عالم یعنی الخ واجب است متغیر است بالصدق
بانکه هرچه متغیر است حادث است یعنی وجود داد

غیر صح

بعد

بعد از زمان عدم اوست جمع کنی و چنین
گویی که عالم متغیر است و هرچه متغیر است
حادث است تصدیق آنکه عالم حادث است
حاصل شود مقدمه دیگر از مقدمات بیان
احتیاج بمنطق چنانچه در کتب این فن مشهور
و مسطور است آنست که معرفت صحت طریق نظر
همه کس را بخود میسر نیست زیرا که عقلای که
در صدد مراعات حال نظراند غلط میکنند
و ظاهرا که ترک آن درین رساله بجهة آنست
که در غایة ظهور است و چون مقصود از بیان
احتیاج بمنطق انجز وع در مقاصد فن آنست
که شارع فایده مقیدها که در خود منتفت بتحصیل
این فن باشد داند که بسبب آن متشرف گردد
بتحصیل فن و از روی جد و اهتمام که مدار
نیل مقاصد و هر مرام اوست در فن شروع
نماید و لحظ لحظ چون مناسبت فن را بآن فایده

ببايد جدا او ميتواند كرد و بنا برين بيان احتياج را
مقدمة الشروع عبارت است از اموري
كه امتداد نمايند در تحصيل فن و اين مقصود از بيان
حاجت حاصل نمي شود مادام كه ظاهر نشود كه تحصيل
اشيا بنظر او نهي مقدمه است بنا برين مصنف
درين **فصل** بيان آن كرد كه حصول اشيا
بنظر از اهم مهمات است و غالبا تحقيق انكه اين
معني در غايت ظهور است در كتب قوم غير مذكور است
و اشرف الحجة امتياز هر ادمي از ديگر حيوانات
بانست بنا بر ان كه اشرف صفات موقوف
مبدا و معاد است كه نظر است با امتياز فقد مهم
ادمي در تحصيل ادراك اشيا بانست كه ادمي
مجهولات را از معلومات بنظر حاصل ميتواند
كرد بخلاف ساير حيوانات و چون بسبب
امتياز مجردات شواند بود كه آدمي حاصل منشي تواند
كرد و آن نيز بايد كه حيوانات حاصل نمي توانند

[illegible]

كرد

كرد بس قول او كه بخلاف ساير حيوانات
سخن تمام نباشد و اگر از لفظ چند از ند نقد برايم
كرد بس انكه ذكر او مستغني عنه است مجرد توهم است
و شكر نيست كه انچه معتبر است از براي اعتبار
تحصيل مجهول بنظر بر وجه صواب آنست و ظاهر اكه
براي آن گفت كه بنظر حاصل ميتواند كرد
بر وجه صواب نادر و هم ميندازد كه مطلق نظر
از ساير حيوانات مسلوب نيست و چون
معرفت همه انظار تفصيل متعذر است
بس بر همه كس لازمست كه طريق كه نظر است
و صلاح و فساد از ان باعتبار ماده كه عبارتست
از انچه او را ترتيب كنند و باعتبار صورت
كه عبارت است از انچه بر ترتيب ان امور حاصل
شود بشناسد بر وجه اجمال تا كه چون خواهد يعني
هر وقت كه خواهند كه مجهول تصوري يا تصديقي
را از معلومات تصوري يا تصديقي بر وجه صواب

بنا بر انكه او از نظر غير متناهي است و هم چنين غير متناهي است كه هم افراد او را نمي توان كرد بتفصيل پس بر كس او را بر وجه اجمال بايد دانست

حاصل کند تواند کرد و اما آنکس که طریق نظر و اصطلاح
وقف و آنرا نداند و معرفه همه انظار بر وجه
صواب احتیاج بمنطق است پس همه کس را احتیاجست
بمنطق مگر آنکسانی که من عند الله مؤید اند
بنفوس قدسیه که عبارتست از نفسی که آنچه هیچ نوع را
حاصل نشود تواند شد ایشانرا در یک زمان
باندک زمان حاصل شود بسبب اتصال نفس
پاکیزه ایشان از همه کدورات بشریه بعقول
که همه صور اشیاء در ایشان حاصل اند بالفعل
و ازینجهت است که ایشانرا در دانستن
هیچ چیز از چیزها احتیاج بنظر و در بعضی نسخها
احتیاج بفکر نباشد و امتیاز ایشان از سایر
حیوانات بلکه از باقی انسان بنفس قدسیه
باشد بتحصیل اشیا بطریق نظر و همچنانچه صاحب
نفس قدسیه را احتیاج بمنطق نیست ارباب نظر را
که مؤید من عند الله باشند نیز بخاصیتی که ایشانرا

در صحت

در صحت نظر کفایت کند احتیاج بمنطق نیست
چنانچه بدوی را در بلاغت کلام خود احتیاج
بمعرفت علم بلاغت نیست و مخفی نماند که چنانچه
نفوس انسان متفاوت می باشند بانکه بعضی را
هیچ چیزی نظری نیست متفاوت می باشند
در آنکه نظری بعضی بیشتر است و نظری بعضی
کمتر تا آنکه بعضی را در صحت نظر احتیاج بمنطق
کمتر است پس مراتب احتیاج ناس بمنطق
متفاوت باشد بقدر تفاوت انسان
در مراتب و یکی دیگر از اموری که امداد میکنند
در تحصیل فن و او را از مقدمات شروع میشمرند
معرفت علم مطلوب است بر وجهی که هر مسئله
از مسائل فن را که دران مدخل باشند و غیر مسائل
فن را که دران مدخل نباشند تا اگر مسئله که از آن
فن است بر طالب وارد شود آن مسئله را
بامداد این معرفت بشناسد باین نوع که در فن

منطق گویند مثلا این مسئله است که دخل دارد در معرفت
صلاح نظر و هر چه چنین است از منطق است بنابر انکه
منطق عبارتست از قوانین که دخل دارد در معرفت
صلاح نظر و تحصیل او از و فوت شود و برهان قیاس
مثلا که وارد شود که از فن مطلوب نباشد شناسد
که از فن مطلوب نیست و صرف وقت تحصیل او
نکند و مثل این حالت که از تعریف فهم شود اورا
بصیرت خوانند و قوی شدن این حالت را جهت
تعدد اسباب او مزید بصیرت خوانند و چون
بیان حاجت متضمن این معرفت بود چنانچه اشارت
شد بیان او را مبین ساخت بیان علیحده و الحق
از برای تقویت این حالت است در کتب قوم
بیان الجزئیت که در فن از بحث کنند و احوال
او را بیان کنند و او را موضوع فن خوانند
و این بیان را نیز از مقدمات شروع شمرند زیرا که
در امداد او در تحصیل فن شبهه نیست و چون



**فصل** بیان حاجت متضمن بیان موضوع نبود
علیحده ذکر کرد از برای بیان آنچه درین فن احوال
اورا باید دانست و ناظران درین رساله
گمان برده اند که از مقدمات شروع درین
رساله غیر بیان حاجت مذکور نیست و محتاج
شده اند به پیدا کردن نکته بر ترک موضوع
بدانکه عرف در عرف عبارت است
از جه طایفه دران با هم متفق باشند و متفق
علما این فن آنست که آن تصورات یعنی
متصورات چنانچه قول او که معرف و حجت
معاینت اشارت می کند بان مرتبه را اما
حاصله از ترتیب که موصل شوند تصور دیگر
بطریق نظر و دور نباشد که طریق نظر در عرف
ایشان داخل مفهوم ایصال باشد احتیاج
نباشد با جنبیا رطریق نظر درین بیان چنانچه احتیاج
دران سا که آن تصورات مرتبه که مستلزم تصور

دیگر باشد معرف وان داخل لغت شناسا
کرداننده است و قول در عرف ارباب این فن
مرادف مرکب است و شارح بیان کننده را خوانند
و وجه خواندن باین دو اسم خصوصا بمقتضی
این تعریف که معرف غیر مرکب نباید بود ظاهر است
اما پیش انکس که تعریف بمفرد تجویز کرده است
تسمیه بقول شارح بنا بر انست که اغلب
معرفات مرکب می باشد و هر چند که اصل معنی
معرف و قول شارح مخصوص بموصل بتصور نیست
اما وجه تسمیه اختصاص لازم نیست و ان
تصدیقات یعنی مصدق بها مرتبه را اما همان
حاصل از ترتیب که موصل شوند بتصدیق دیگر را حجت
ان حجت و دلیل خوانند که باو در خصم استدلال
متغلب کنند وان طالب را راه می نماید بمطلوب
پوشیده نیست که تصور و تصدیق و بدیهی و نظری
و نظر نیز عرف علمای این فن است پس سبب معرف

وقول

و قول شارح و حجت و دلیل را بمعرف علمای
این فن نه ان الفاظ مذکوره را جهتی باید و میتواند
بود که الفاظ مذکوره مشترک باشند میان
ارباب این فن است پس سبب معرف و قول
شارح و حجت و دلیل را بمعرف علمای این فن
نه ان الفاظ مذکوره را جهتی باید و میتواند بود
که الفاظ مذکوره مشترک باشند میان ارباب
این فن و کلام و حکمت بخلاف معرف و نظایر
او با انکه مقصود از ان نسبت انست که اطلاق
حجت و معرف بر الفاظ چنانچه در کتب فن واقع است
بمقتضای عرف نیست بلکه مجاز است و چون
مثل این اطلاق در الفاظ مذکوره واقع نبود
و محتاج نشده نیست ایشان بعرف علمای این فن
و بهتر انست که تقیید بعرف علمای این فن معرف
و حجت این معنی نیست زیرا که پیش اصولی معرف
و دلیل الخبر نزاکو سند که استدلال کنند از حال او

با وجود بر وجود او باز حال شی دیگر مثلا اصولی
عالم را دلیل کوید بر وجود واجب وازین مقدار
بیان ان معلوم نمیشود که مقصود فن معرف وحجت
است مادام که باو منفهم نشود که مقصود فن بتوجیل
است پس این مقدمه را در نظم تغریر بباید کرد
بانکه مقصود ازین فن دانستن معرف وحجت است
مذکور بر سبیل تفریع نباشد بلکه مذکور بر سبیل
تعقیب باشد ومراد بمقصود بدون حجت ومعرف
مقصود بودن اوست باعتبار نفس او واجزا
او ازین جهة نکفت که مقصود بالذات ونسبت
که معرف وحجت واجزا او فی الحقیقة معانیست
نه الفاظ هر چند اطلاق معرف وحجت بر الفاظ
بر سبیل مجاز واقعست وهر چند بظاهر وهمچنان
می نماید که لفظ را در اتصال مدخل چون نقش در
نصوب معانی بملاحظ الفاظ چنان معتاد شده
که تعقل معانی بی تخیل الفاظ تصور نمیتواند کرد

مثلا

مثلا معرف انسان که معنی حیوان ناطق است
نه لفظ ان یعنی بانه لفظی که ان حیوان ناطق است
وحجت حدوث عالم معنی انست که ان قضایا
مذکوره است نه الفاظ ان قضایا پس صاحب
این فن را بالذات وباعتبار انکه صاحب این
فن است احتیاج بمباحث الفاظ نیست
وتقید بر مباحث بقرینه قول او که نظر کند در حال
الفاظ برای ان شد که صاحب این فن را بالذات
احتیاج بمعانی نیز نیست بلکه احتیاج معانیست
لیکن چون تفهیم وتفهم معانی بالفاظ وعبارات
باعتبار دلالت بحکم عادت ازین جهت واجب
شد بروی که نظر کند در حال الفاظ باعتبار
دلالت او بر معانی تا در استفاده این
فن ودر تفهیم مقصود ودر مقام طلب
یا در تفهیم این فن طالب را مقصودی عارض
نشود که بسبب ان از فهم معنی باز ماند وازهمین جهت

که او را یکی از مقدمات شروع در فن شمرده اند
زیرا که امداد می نماید در تحصیل فن و مدخلیت توقف
تفهیم بمعنی دارد دوم در مقدمه بودن مباحث الفاظ
محل نظر است وچون در مباحث لفظ بحث
از حال لفظ دال بود وتا شیء را تصور نکنند
از و بحث نتوان کرد درین فصل بیان کرد
معنی دلالت را که محتاج بیان بود چرا که در عرف
علمای این فن لفظ را غیر معنی مشهور معنی نیست
اما دلالت معنی دیگر هست وان بودن شیء است
بحیثیتی که لازم اید از علم باو علم بشیء دیگر اما در عرف
غیر این فن در دلالت لازم نیست که علم بمدلول
از علم بدال ممکن نباشد که منفک شود بلکه
حصول علم ثانی با علم اول در بعضی اوقات
کفایت میکند واین تعریف مطلق دلالت است
وبر همه افراد خود صادق نیست زیرا که علم بدال
ملزوم علم بمدلول نیست واگر علم بدال حاصل شود



بی علم علاقه بمدلول که نسبت دلالت میکند علم
بمدلول حاصل نشود مثلا اگر علم بزید شود و علم
بوضع او باشد علم بمدلول او نشود واگر علم بدخان
وعلم بان نباشد که دخان اثر نار است علم بوجود
نار حاصل نشود پس صواب انست که دلالت
بودن شیء دالست بحیثیتی که لازم اید از علم بوی
علم بشیء دیگر بعد از علم بعلاقه وضعیه یا طبیعیه یا عقلیه
وشک نیست که دلالت باین معنی متعدی
نیست که از و اسم مفعول اشتقاق توان
کرد پس آن شیء اول را که دال گویند احتمال
دارد که از قبیل اشتقاق دال از دلالت بمعنی
مذکوره باشد یعنی کاین بحیثیتی که لازم آید از علم
باو علم بشیء دیگر وثانی را که مدلول گویند باعتبار
انست که راه نموده شده است بسوی او وتسمیه
مدلول بمعنی لغت است واحتمال ندارد که تسمیه
او باین اسم باعتبار اشتقاق این اسم

باشد از دلالت بمعنی مذکور و چون تقسیم دلالت
که بمنزلهٔ تتمه از تعریف است و توطیهٔ تعیین دلالت
معتبره است موقوف بود بر معرفت وضع
بمعنی مشهور و تعیین دلالت معتبره نیز موقوف
بود بروی ناچار وضع را بالمعنی المشهور تعریف کرد
بانکه او تخصیص شیٔ است بشیٔ دیگر که مغایر شیٔ اول
باشد بالذات بر مذهب مصنف که الفاظ برای
نفس خود موضوع نیست اند واعم از انکه مغایر بالذات
باشد یا بالاعتبار بر مذهب علامه تفتازانی
که الفاظ برای نفس خود موضوع اند حاصل شود علم بشیٔ
ثانی که او را موضوع له خوانند تخصیص شی بشی شامل است
افراد وضع را و تعیین مجاز را و قصر را چنانچه زید نیست
مگر قایم زیرا که زید را تخصیص کرده شده است بقایم
و قول او که بر وجهی که از علم بشیٔ اول حاصل شود علم
بشیٔ ثانی بیرون کرد قصر را لیکن تعیین مجاز در
مفهوم تعریف باقی است مگر انکه گفته شود که مراد از علم

بر وجهی که از علم بشیٔ
اول که آنرا موضوع
خوانند صح



بشیٔ اول علم بنفس شیٔ اول است و تعیین مجاز
از برای معانی مجازی بر وجهی نیست که از علم بنفس
مجاز حاصل شود علم بمعنی مجازی لیکن برین
تقدیر مشکل میشود طرد وی مگر انکه گفته شود
که تخصیص ایشان بر وجه مذکور است فاما عدم
استقلال مفهوم مانع است از مقتضای تخصیص
و اولی آن بود که گفتی تعیین شیٔ است از برای
شیٔ تا وارد نشود که اگر از تخصیص شیٔ بشیٔ آن میخواهی
که شیٔ اول بدون شیٔ ثانی یافت نشود لازم آید
که مرادفان موضوع نباشد و اگر آن میخواهی که
دوم بی اول یافت نشود لازم آید که مرادفان
موضوع نباشد و محتاج نشود بدانکه مراد تخصیص
تخصیص اضافی است بانکه مراد تخصیص است درین
تعین که از تخصیص واقع است و لفظ مشترک
و مرادفان را در تعین خاص تخصیص واقعست
بانکه در وضع عام و موضوع له متعدد این سخن ظاهر نیست

ومخفی نماند که از علم شیء اول پی علم بوضع علم شیء
ثانی بعد از علم تخصیص ایشان نشود پس مراد است
که حاصل شود علم شیء ثانی بعد از علم تخصیص و بنا
بر آنکه شیء اول عبارة از مخصص است اعتبار
قید حیثیت تخصیص میتوان کرد یعنی از علم شیء
اول که مخصص است از این حیثیت که مخصص است
علم شیء ثانی که ذات مخصص به است حاصل شود
لیکن بغایت تکلف است و چون مدخلیت
علم بوضع در تعریف ملحوظ بود صحیح است قول او
که پس علم بوضع شی است از اسباب دلالت
واگر نه بر نقض تعریف مذکوره زیاده از آن متفرع
نشود که وضع سبب است از اسباب دلالت
بدانکه قسم شیء عبارة است از همان شیء با قیدی و چون
دو قید را با شیء ضم کنی که مخالف یکدیگر باشند خواه یک
غیر صادق تواند آمد و خواه صادق نتواند آمد دو قسم
حاصل شود و هر قسم را قسم دیگر خوانند و این

قسم مذکور را قسمت و تقسیم خوانند و اگر این دو
قید که ضم کرده اند نفی و اثبات یکدیگر اند این
قسمت را عقلیه خوانند زیرا که عقل بمجرد ملاحظه مفهوم
قسمت حکم میکند بانکه قسم دیگر نیست و اگر در حکم
عقل سلب قسم دیگر احتیاج افتد به تتبع و تفحص
این قسمت را استقرائیه خوانند یعنی منسوب باستقراء
بمعنی تتبع و تفحص چنانکه مرضی مصنف است نه منسوب
باستقراء بمعنی یکی از اقسام حجه چنانکه خواهد آمد
و بیان این بتمام مناسب این مقام نیست و دیگر
نیست که ورای این دو قسمت متصور است
چنانکه قسمت مفهومات بثنویه که عقل حکم کند
بانحصار مقسم در آن بمجرد ملاحظه مفهوم قسمت
و چنانکه قسمت مفهوماتی که انحصار مقسم در آن
بدلیل ظاهر شود نه بتتبع و تفحص پس کلام مصنف
در بعضی تصانیف او که قسمت یا عقلیه است
یعنی مذکور یا استقرائیه است بمعنی مذکور ناتمام باشد.

وننگ نیست که اگر او را با عقل مدخل باشد
در تحصیل دلالت وقتی که عقل مستقل نباشد عقلا
منحصر در وضع و طبع نیست بلکه انحصار را و حکم منع آن
پس اقسام دلالت بحکم استقرا سه است یکی
دلالت وضعیه که وضع را بحسب تحقق و تعقل در وی
مدخل است و چون مقصود بالذات دلالت وضعیه است
مستحق تقدیم و بحسب وضع است و چون دلالت عقلیه
اشرفست و اشبه بدلالت وضعیه در عموم مقدم
شد بر دلالت طبیعیه و آن وضعیه در الفاظ باشد چون
دلالت لفظ که زید است بر ذات که موضوع له
وی است یا گوییم که چون دلالت لفظی بر ذات
زید است بر ذات که وی است در غیر الفاظ باشد
چون دلالت خطوط بر الفاظ و دلالت عقود بر اعداد
که بازار را موضوع است چنانچه در علم عقود بیان
شده و اشارات و نصب که جمع نصبه است
و آن عبارتست از علامتی که از برای معرفت راه

دم

وضع کنند و چون دلالت حرکات اعرابیه بر معانی که
از ایشان مفهوم گردد چنانچه در نحو مفصل شده
دوم دلالت عقلیه که عقل در وی مستقل است
و از این جهت گفت بمقتضای عقل باشد و نگفت
که عقل مرا در وی مدخل است و این نیز در الفاظ
دیز هم باشد چون دلالت لفظ مسموع من ورای جدار
بر وجود لافظ که بغایت ظاهر است بخلاف
دلالت لفظ مسموع از شخص محسوس که چون علم بوجود
او را سببی دیگر است که مشاهده است در آن
مرتبه ظاهر نیست پس قید از ورای جدار
از برای آنست که مثال بغایت ظاهر کرده نه از
برای توقف دلالت بر وی چنانچه کلام مصنف
در بعضی مصنفات او ظاهر است در آن و در غیر
الفاظ باشد چون دلالت مصنوع که غیر لفظ باشد
بر وجود صانع سیم دلالت طبیعیه است که بمقتضای
طبع باشد بلکه طبع لافظ را در وی مدخل باشد

هم باعتبار وجود دال چنانچه طبع لافظ مقتضی آنست
که در وقت سعال اح اح گوید و هم باعتبار دلاله
چون دلالة اح اح بر درد سینه چه آنست که سامع
میداند که طبع لافظ در وقت درد سینه مقتضی
اوست و آنکه این دلالت در الفاظ یافت
شود چون دلالت اح اح بضم همزه و سکون حا بر درد
سینه و در غیر الفاظ یافت نشود چنانچه ظاهر است
از سوق و مصرح است در بعضی تصانیف مصنف
بروی سخن کرده اند و سرخی خجل و زردی خایف را
دال بالطبع داشته اند بر خجالت و خوف بدانکه
مقصود از بیان مطلق دلاله و اقسام او آنست
که حکمی مذکور است درین **فصل** یعنی آنچه از دلاله
معتبر است دلاله لفظیه وضعیه است روشن گردد
چون دلاله ماخوذ است و فایده قید لفظیه و وضعیه
از و ظاهر شود و نیز تقسیم دلاله لفظیه وضعیه بعد از
تصور مفهوم او می باید و دلاله غیر لفظیه وضعیه در هیچ فنی

از فنون

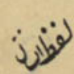
یا از فنون معتبر نیست زیرا که افاده و استفاده
معانی بدلالت طبیعیه و عقلیه اگرچه واقع است
چنانچه کامل در صناعتی اثری ظاهر گرداند تا دلالت
کند بر کمال وی دران صناعت و چنانچه متمارض
نباشد تا گمان برند مرض را بوی لیکن بغایت نادر است
و ازین جهت است که نزد ملاحظه اثر و ناله ذهن بقصد
افاده به مدلول نرود بدلاله وضعیه غیر لفظیه
اگرچه فی باشند و در معتبا باین طریق دلاله لفظیه
وضعیه است و پوشیده نیست که هرچند افاده
بخط نسبت با افاده بلفظ نادر است اما نادر نیست
او درین مرتبه که در اعتبار نتوان گفت ظاهر
نیست مگر آنکه گفته شود که مراد با افاده و استفاده
افاده و استفاده معانی است بالذات و خطوط
از برای افاده بالذات اند میتوان گفت
که دلالت غیر لفظیه وضعیه اگرچه در محاورات گاهی
مستعمل می باشد اما چیزی که افاده معرف

باحجت کند یافت نشده پس درین فن معتبرش
نباید بود زیراکه طریق افاده صاحب این فن را
حجت موقوف وحجت مهم است واین دلالة لفظیه
وضعیه پیش جمهور ارباب این فن بجمیع اقسام
خود معتبر است زیراکه منحصر است در مطابقه وتضمن
والتزام وهمه معتبر اند لیکن التزام در بعضی
اوقات معتبر نیست چنانچه بیاید وپیش بعضی مطلقا
التزام مهجور است ونگفت که این دلالة منحصر است
بحکم استقرار چنانچه در تقسیم سابق گفته شد زیرا
که این حصر را در بعضی تصانیف خود عقلی شمرده
و پوشیده نیست که قیود این تقسیم همه نفی واثبات
نیستند پس اگر این حصر عقلی باشد نقض حصر عقلی
منتقض گردد باین قسمت ونیز عقلی آنست
که بمجرد ملاحظه مفهوم قسمت عقل جزم کند بآنکه
قسم دیگر نیست چنانچه گذشت ودرین تقسیم قسم دیگر
متصور است چنانکه میگویند که میتواند بود که

لفظ

لفظ دلالت کند بر جزو موضوع له از آن جهت که لازم
جزو دیگر است واین دلالة چون بر خارج موضوع له
نیست التزام نیست وچون بر جزء از آن جهت
نیست که جزء موضوع له است بلکه از آن جهت است
که لازم جزو دیگر است تضمن نیست وچنانچه
میتوان گفت که مبین شده که تضمن فهم
جزء است در ضمن کل فهم جزء از لفظه در ضمن
کل نه تضمن خواهد ونه التزام وچنانچه میتوان
گفت که میتواند بود که لفظ دلالة کند بر خارج
که دایم باسمی مفهوم شود وممتنع الانفکاک
نباشد از مسمی واین التزام نیست چراکه دلالة
بر خارج لازم نیست وآنکه ضرورت منفک
نیست از دوام چنانچه مصنف در بعضی تصانیف
خود نوشته بر تقدیری که تمام شود در اصطلاح
حصر عقلی نافع نیست بدانکه مطابقه را دلالة
مطابقه نیز گویند بطریق اضافه نه وصف ونیز

قیاس است باقی اقسام چنانچه در فصل بیان نسبت
میان دلاله در عبارهٔ مصنف واقع است واو
دلاله لفظ است بخلاف دلاله غیر لفظ که هر چند
بر تمام معنی موضوع له باشد اورا مطابقه و دلاله مطابقه
نگویند و بی لفظ تمام تعریف تمام است زیرا که جزء
موضوع له را موضوع له نگویند پس ذکر او از برای
مزید اهتمام است و دلاله لفظ بر تمام موضوع له
مطلق مطابقه نیست زیرا که دلاله لفظ انسان
بر معنی حیوان و معنی قابل صنعت کتابه دلاله
بر موضوع له حیوان و قابل صنعت کتابت است
با آنکه مطابقه نیست بلکه ناچار است که دلاله لفظ
بر تمام موضوع له خود باشد و دلاله لفظ بر تمام موضوع له
خود اگر از آن حیثیت نباشد که تمام موضوع له
اوست چون دلاله لفظ حیوان که تمام تشخص
انسانی باشد بر حیوان از آنجهت که جزء این تشخص است
اورا مطابقه نگویند واین دلاله مطابقه چون دلاله




لفظ انسان است بر معنی که حیوان ناطق است
یا گوییم بر معنی لفظ حیوان ناطق بشرط آنکه مفصل باشد
چرا که فرق میان حیوان ناطق و انسان نیست
که موضوع له او مجمل است چنانچه در سایر مفردات
و موضوع له حیوان ناطق مفصل چنانچه در سایر
مرکبات و از آنجهت است که تعریف انسان بحیوان
ناطق تعریف شیء بنفس نباشد بخلاف تعریف
انسان به بشر و همچنین تضمن دلالت لفظ است
نه غیر لفظ بر جزء معنی موضوع له خود نه مطلقا
زیرا که دلالت لفظ حیوان بر معنی او و دلالت لفظ است
بر جزء موضوع له انسان و مطابقه است
و دلاله لفظ بر جزء موضوع له خود اگر از آن حیثیت
که جزء موضوع له اوست نباشد همچون دلالت
حیوان بر جزء تشخص انسانی مذکور باعتبار
آنکه این جزء نیز مسمی حیوان است اورا تضمن
نگویند بلکه مطابقه گویند همچون دلاله لفظ انسان

برمعنی حیوان ولفظ تنها اینجا یا در قول او که ناطق
تنها محتاج الیه نیست و همچنین التزام دلالة لفظ است
نه غیر لفظ بر معنی که خارج لازم موضوع له خود نه
مطلقا زیرا که دلالة لفظ قابل صنعت کتابه بر معنی او
دلالة لفظ است بر خارج لازم موضوع له انسان
و مطابقه است و دلالة لفظ بر خارج لازم موضوع له
او اگر از ان حیثیت نباشد که خارج لازم موضوع له
اوست چون دلالة لفظ شمس که موضوع است
از برای جرم شمس که ملزوم روشنی است
و از برای روشنی بر روشنی از آنجهة که روشنی
موضوع له اوست او را التزام نگویند و بودن
دلالة التزام چون دلالة لفظ انسان بر معنی قابل
علم و صنعت کتابت خواه کتابت بمعنی نوشتن
باشد و خواه بمعنی انشا و نیز تحقیق راست نیست
چون ظاهر است که قابل صنعت کتابت لازم
مفهوم انسان است بمعنی که مبین خواهد شد بلکه مثال



بمجرد فرض است و در امثله بمجرد فرض قناعت
میکنند و از آن جاست که گفته اند که مناقشه در مثال
از داب محصلان نیست و مثال محقق لفظ اب است
که تعقل مفهوم او بی تعقل ولد ز این جهة ممکن
نیست و دلالة لفظ این که تعقل مفهوم او بی
تعقل مفهوم ولد نه اب چنانچه مشهور است ممکن
نیست و باید دانست که چون در کتب فن از
برای دلالة التزام شرطی مذکور میشد و از برای
مطابقه و تضمن شرط مذکور نمیشد نبود این **فصل**
را آورد از برای بیان تخصیص التزام باشتراط
شیء و از برای بیان شرط مذکور ربو شنیده
نیست که لفظ بر موضوع له خود بمجرد تحقق وضع در
خارج و ذهن دلالة نکند بلکه بسبب وضع و عقل
دلالة کند و از آن جهة دلالت وضعیه را با آن
بیان کرد که وضع را در وی مدخلیت و دلالة
لفظ چنانکه بمجرد وضع نیست و بمجرد علم بوضع نیز نیست

معنی ج

بلکه وضع و علم بوضع با هم سبب دلالة اند پس صحیح
نیست که اولالی ان بود که گوید لفظ بمجرد علم بوضع
دلالة کند و بر جزء موضوع له خود دلالت کند
بواسطه محقق وضع بمعنی مذکور وانکه فهم کل بی فهم
جزء ممکن نباشد وازین جهت نگفت که بمجرد
انکه فهم کل بی فهم جزء ممکن نباشد پس هر موضوع له
و هر جزء موضوع له مدلول باشد احتیاج نباشد
میان شرطی که بعضی موضوع له و جزء موضوع که را
از مدلول بودن بیرون اید نبرد لیکن دلالة
لفظ بر خارج معنی موضوع له خود بنابر انکه بودن
بر خارج مدلول را نشاید محتاجست بشرط بلزوم
آن خارج مر موضوع له را در جمیع ذهن بابن معنی
که آن خارج بحیثیتی باشد که هر گاه که موضوع له در
ذهن بصورت خود حاصل شود ان خارج نیز
بصورت خود حاصل شود در ان ذهن و ان
کفایت نکند که چون موضوع له در ذهن شود لازم

نیز ع

حاصل

حاصل شود چرا که حصول در ذهن بدو نوع می باشد
یکی بصورت و یکی بذات چنانکه اربعه هر وقت
که در ذهن حاصل شود انقسام او بتساوی بین
در ذهن حاصل شود بایمعنی که انقسام او را عارض
شود در ذهن هر چند انقسام او معلوم نفس نباشد
و دوام در دلالة التزام کافی نیست وازین جهت
انقسام مدلول اربعه نیست وازین جهت که لزوم
در ذهن دو قسم بود تغیر کرد او را با جهة تغیر
انست که لزوم خارج مر موضوع له را در ذهن
پیش علماء بیان و اصول بان معنی است که خارج
بحیثیتی باشد که در بعضی اوقات که موضوع له
در ذهن بصورة خود در اید ان خارج بصورت
خود در آید و لزوم بمعنی مذکور برای ان شرط شد
که اگر خارج در ذهن چنین نباشد یا اصلا در ذهن
بصورت خود در نیاید لازم مسمی نخواهد بود پس
لفظ را اصلا دلالة نخواهد بود بر وی یا در بعضی اوقات

لازم خواهد بود بس لفظ را دلالة در بعضی اوقات
خواهد بود نه در بعض دیگر بر هر تقدیر که آن لفظ را
بر وی دلالة دائمی نباشد و بنزد اصحاب این فن
دلالة کلی دائمی معتبر است و مراد بدلالة درین مقام
معنی مذکور دلالة که عرف این فن است نیست
بلکه مراد معنی است که مذکور شد و عرف ارباب
این فن نیست وآن بودن شئ است بحیثیتی
که در وقتی از اوقات از علم بوی علم بشئ
دیگر حاصل شود و اما این دلالة بنزد علماء اصول
و بیان متعارف نیست زیرا که بنزد ایشان دلالة
فی الجملة کافیست و شک نیست که لفظ دلالة و
فروع او باین معنی مذکور در کتب سایر علوم عربیت
شایع و آن ظاهر نیست که غیر ایشان در استعمال
این لفظ تابع بیان و اصول باشند و درین معنی
دلالة با ایشان شریک نباشد بس تخصیص کفایت
دلالة فی الجملة بعلماء اصول و بیان ظاهر نباشد



وچون دلالة فی الجملة بنزد علماء اصول و بیان
کافیست بس لزوم عقلی بمعنی مذکور بنزد
ایشان شرط نباشد بلکه لزوم در ذهن فی الجملة
بسند است زمطلق لزوم فی الجملة چرا که علماء اصول
و معقول متفق اند در آنکه لزوم خارجی باین معنی
که مسمی بحیثیتی باشد که از تحقق او در خارج
تحقق لازم در خارج لازم آید کافی نیست اگر گویی
که بحث الفاظ در کتب فن از برای آنست
که تفهیم معانی در معنا و بالفاظ است و افاده
و استفاده بطریق مجاز و کنایت که دلالة
دائمی ندارد بسیار است بس اعتبار دلالة
برین وجه مناسب غرض نیست زیرا که بسیاری
از طریق افاده و استفاده از مبحث خارج
مینماید گوییم که دلالة لفظ مجاز و کنایت
قرینه مذکوره با وی کلی دائمی است و منطقیان
مجرد لفظ مقرون با قرینه را دلیل گویند اما در دال بود

مجموع نزاع ندارد چنانکه مصنف در غیر این رساله
اشارت بان کرده هر چند محل نظر است
چون بعد از بیان دلالة ثلث در کتب فن
متعارف بود که نسبت میان ایشان بطریق
استلزام و با عدم استلزام بیان کنند و بیان
نسبت باین طریق مذکور مخصوص اقسام دلالة
ثلث و بیان نسبت میان اشیا در غیر
این موضع بحسب صدق یا تحقق می باشد مصنف
نیز از جمله متابعت کتب فن فصل در بیان
این نسبت آورد هر چند نفع تمام درین بحث
ظاهر نیست و مشهور آنست که مطابقت لزوم مستلزم
تضمن نیست و استلزام و عدم استلزام
التزام را ظاهر نیست زیرا که معلوم نیست
که هر ماهیت را لازم ذهنی هست یا ماهیة
هست که او را لازم ذهنی نیست و بعضی
دعوی کرده اند که بعضی ماهیات تعقل میکنیم

باغفلت

باغفلت از جمیع ما عدا پس مطابقه مستلزم التزام
نباشد و مصنف در غیر این کتاب در صحه این سخن
با ایشان تردد کرده و فرموده که اگر دعوی ایشان
درست نباشد تمام نشود لیکن عبارت کتاب
که هر گاه که موضوع له لفظ بسیط باشد و
او را لازم ذهنی نباشد آنجا دلالة مطابقه باشد
بی تضمن و التزام ظاهر در صحه دعوی ایشان نیست
لیکن همه متفق اند در آنکه تضمن و التزام بی مطابقه
صورت نبندد و بهتر دلیلی که برین دعوی گفته
آنست که در بعضی نسخ این کتاب مذکور است
که از برای آنکه ایشان تابع وضع اند و هر گاه
که وضع باشد دلالة مطابقه هست و اگر میگفت
که زیرا که ایشان مستلزم وضع اند چنانکه مردم
گفته اند بهتر می بود زیرا که تابع میشود آنکه
بود که بی متبوع یافت شود و ظاهر آنست
که بعد از تعقل معنی مطابقه و تضمن و التزام این

این دعوی احتیاج دلیل ندارد از جهة انست که
درین کتاب به بیان ان مشغول نشده چنانچه
در نسخ مشهور است و در کتب قوم در مقام
بیان نسبت التزام را بتضمن اهمال کرده بودند
مصنف درین کتاب تدارک او نموده فرموده
که واگر موضوع له بسیط باشد و او را لازم
ذهنی باشد انجا دلالة التزام باشد بی تضمن
واین سخن وقتی تمام است که ماهیت بسیط
یافت شود که او را لازم ذهنی باشد وظاهر
انست که حال التزام با تضمن معلوم نیست
وهمچنانکه و چون موضوع له مرکب باشد
و او را لازم ذهنی نباشد انجا دلالة تضمن
باشد بی التزام وقتی تمام است که ماهیتی مرکبی
یافت شود که او را لازم ذهنی نباشد
چنانچه بعضی دعوی کرده اند ومصنف
در غیر این کتاب دران تردد فرموده

ومشهور انست

ومشهور انست که استلزام تضمن التزام را معلوم
نیست و شک نیست که بیان حقیقت و مجاز متفرع
ان بود که در فصل علیحده مذکور کرد و وغایة الجهد توان
گفت انست که چون امام و بعضی متاخران حقیقة
دلالة مطابقه را گفته اند و مجاز تضمن والتزام بنابران
توهم می شد که مطابقه را هرگز با تضمن والتزام نباید
بود وتضمن والتزام مستلزم مطابقه نتوانستی بود
واگر نه جمع میان حقیقت ومجاز لازم اید بنا بر اجتماع
دلالتین و دفع این شبهه بیان حقیقة حقیقه و مجاز
بود بنابران بیان انرا ازو در همین **فصل** اورد
ولفظ را نه غیر لفظ زیرا که غیر لفظ موصوف
بحقیقه ومجاز نگردد و نه کلمه نحویه را زیرا که حقیقه و مجاز
مخصوص کلمه نیست چنانچه از بعض توبیخات
متوهم میشود چون در موضوع له خود از ان حیثیت
که موضوع له اوست استعمال کنند حقیقه خوانند و مجرد
وضع بی انکه استعمال یابد حقیقه نخوانند واگر در موضوع له

از ان حیثیت که موضوع له اوست استعمال نکنند
حقیقه نباشد پس یک لفظ بیک استعمال هم حقیقه
تواند بود و هم مجاز مثل لفظ صلاه که در عرف لغه
بمعنی دعاست و در عرف شرع بمعنی افعال مخصوصه است
اگر او را نظر باصطلاح شارع در دعای مطلق استعمال
کنند استعمال او از ان جهه است که خارج موضوع له
اوست پس مجاز باشد و اگر نظر بلغه استعمال کنند
استعمال در موضوع له باشد از ان حیثیت که موضوع له
اوست پس حقیقه باشد و ازین جهه است که در تعریف
حقیقه و مجاز استعمال را قید کرده اند باصطلاح که مخاطبه
ان اصطلاح است و مصنف باشعار لفظ بقید حیثیت
اکتفا نموده ان قید را از تعریفین انداخت
وانکه لفظ را چون در موضوع له از ان جهه که موضوع له
اوست استعمال کنند حقیقه باشد علی الاطلاق
بر تقدیری صحیح است که لفظ از برای نفس خود
موضوع نباشد چنانچه مذهب مصنف است



اما چنانچه علامه تفتازانی بران رفته که هر لفظ
از برای نفس خود موضوع است لا بد است
از تقیید موضوع له بغیر نفس او چرا که باعتبار
این وضع لفظ بلفظ و مجاز متصف نشود و بعضی
از عجایب که بعضی از شارحان کتاب را
در شرح این کتاب واقع است انست که اگر گویند
که چون شارع لفظ صلاة را استعمال کند
در مطلق دعا باید که حقیقه باشد زیرا که استعمال
لفظ است در موضوع له گوییم که اگر شارع لفظ
صلاه را در مطلق دعا استعمال کند استعمال
در موضوع له خود نکرده باشد زیرا که موضوع له
او افعال مخصوصه است و بالجمله لفظ مفرد بجای
اصطلاح مخاطب است لفظ خود را که ضمیر است
راجع بلفظ چنانچه پوشیده نیست عبارت
از مستعمل دانسته و ندانسته که با وجود این
نافع نیست از برای انکه اگر شارع مخاطب بلغه کند

واستعمال لفظ صلاة در دعا کند حقیقه خواهد بود بانکه
استعمال لفظ در موضوع له مستعمل نیست و اگر استعمال
لفظ صلاة در افعال مخصوصه که مجاز است بانکه
استعمال لفظ در موضوع له مستعمل است و امثال
این امر عجیب درین شرح بی نهایه بود فاما چون معایب
این فقیر زیاده از آن بود که مجال باید که درین مختصر
بمعایب دیگری پردازد و لله الحمد بر اظهار معایب
خود اختصار نموده و چون لفظ را نه غیر لفظ را
در جزء موضوع له وی از ین جهه که جزء موضوع له وی است
یا در خارج موضوع له وی از ین جهه که خارج موضوع له
وی است استعمال کنند به بیش از استعمال
مجاز خوانند زیرا که از مکان اصلی خود درگذشته
برخلاف حقیقه که ثابت است در مکان اصلی خود
و از آن جهه است حقیقه خوانند بمعنی ثابت
از حق بمعنی ثبت و قید نکرد خارج را بلازم چرا که
در مجاز شرط نیست که مستعمل فیه او لازم باشد

بمعنی

بمعنی که معتبر است درین فن و در تعریف مجاز داخل نشد
غلط اگرچه مستعمل است در غیر موضوع له زیرا که
استعمال غلط چنانچه فرس گویند و معنی انسان
خواهند بغلط نه از آن جهه است که آن جزء موضوع له
یا خارج موضوع له وی بلکه بگمان آنست که موضوع له
وی است باقی ماند آنکه استعمال مجاز در خارج
موضوع له از آن جهه نیست که خارج موضوع له است
بلکه از آن جهه است که مناسب موضوع له وی و اعتبار
قید مناسب مناسب تعریف نیست و بر هر تقدیر
داخل شد همه افراد کنایت و از برای اخراج او تعریف
مجاز را قید میکنند بانکه قرینه مانعه باشد از اراده
موضوع له باشد مگر آنکه گویند مراد از مجاز استعمال
در جزء است و بس یا در خارج و بس و قول او که
اینجا احتیاج بقرینه باشد اصطلاح تعریف نمیکند
و مراد آنست که اینجا بمنزله احتیاج باشد بقرینه مانعه
از اراده موضوع له و قرینه معینه مراد بخلاف حقیقه

که اینجا همیشه احتیاج بقرینه نیست بلکه در بعضی اوقات
که اشتراک عارض شود احتیاج افتد بقرینه
معینه بدانکه تقسیم لفظ بحقیقه ومجاز چون باعتبار
استعمال لفظ بود که فرع وضع اوست وتقسیم
بمفرد ومشترک ومترادفان ومتباینان باعتبار
نفس وضع مناسب ان بود که فصل تقسیم بمفرد
ومشترک ومرادف ومباین را بر تقسیم حقیقه
ومجاز مقدم دارد ولیکن چون تقسیم حقیقه ومجاز
بمنزله تتمه **فصل** اول بود سبقت یافت لفظ را سابق حم
چون یک موضوع له باشد نیست بهمه کس خواه
ان موضوع له معین باشد چون لفظ غیر منقول
وخواه غیر معین که چون منقول که عبارتست
از لفظی که او را از موضوع له اصلی او نقل کرده باشند
بمعنی دیگر بجهه مناسبت میان ایشان واول
متروک شده باشد ومرتجل که عبارتست از لفظی
که شده باشد از معنی اصلی بی مناسبتی ومعنی اصلی منقول حم

متروک

متروک نشده باشد زیرا که موضوع له اول نسبت
بهمه کس یکیست غایتش انست که ان یک موضوع له
بنسبت هر طایفه چیزیست انرا مفرد و در بعضی نسخ
منفرد گویند تسمیه لفظ باسم معنی چون مشترک
واگر زیاده باشد بنسبت همه کس آن لفظ را مشترک
گویند زیرا که معانی شریک اند با هم در وی چون
مفرد پس متوجه نشود که منقول ومرتجل در تعریف
مشترک داخل است واز تعریف مفرد خارج
وتقیید تعریف مشترک بانکه معانی متساویه باشند
اصلاح تعریف مفرد نمی مفرد نمیکند وانکه گفته
میشود که منقول ومرتجل را داخل مرتجل داشته
بانکه فی نفسه صحیح نیست منع میکند او را وانکه در
هر معنی احتیاج باشد در تعیین مراد نه در دلالت بقرینه حم
چون لفظ عین زیرا که منقول ومرتجل را در هر معنی
احتیاج بقرینه که تعیین مراد کند نیست ومفرد
ومشترک مخصوص باسم نیست چنانچه در رساله شمسیه

واقع شده بلکه آنکه از شیخ واقع شده که مراد با آسم
در تقسیم بمشترک و مفرد و متواطی و مشکک مطلق
لفظ است دلالت بران میکند که اختصاص بمفرد
نیز ندارد پس متوجه نشود که تقسیم نمودن لفظ بمفرد
و مشترک بعد از تقسیم بمفرد و مرکب باید چرا که این
اقسام اقسام مفرد اند و اگر دو لفظ از برای یک
معنی موضوع باشند انرا مترادفان گویند چون
انسان و بشر زیرا که ترادف در لغة نشستن
کیست بر مرکب در عقب دیگری و معنی بمنزله مرکو
که یکی از دو لفظ بر وی نشسته در عقب لفظی
دیگر و ظاهر است که هر یک از دو را که یکی حق
مرادف نبود پس تسمیه بمترادفان از قبیل
تغلیب است چون ابوان و اگر زیاده از دو لفظ
موضوع باشد از برای یک معنی چون لیث و اسد
و حارث انرا مترادفان گویند و هر یک ازان
دو لفظ را با الفاظ را مرادف آن لفظ دیگر گویند

وتعریف

وتعریف ترادفان بدو لفظی که موافق باشند
و در معنی منتقض است بمثل شجاع و اسد از الحقیقة
ازین تعریف عدول کرد و لیکن این تعریف مشکل
میشود بدو لفظ مرکب که موضوع له ایشان متحد
باشد زیرا که مرکب موصوف نشود بترادف چنانکه
مصنف در شرح الشرح مختصر ابن حاجب اشارت
بان کرده و بدین قیاس ظاهر است که موصوف
بتباین نیز نشود چنانچه کلام امام فخر الدین رازی
در محصول اصول در کلام مولانا قطب الدین در
شرح مطالع ظاهر در انست پس تعریف متباین که
و اگر هر یک را موضوع له باشد نیز مشکل نشود
و مناسب تاخیر این قسمت باشد از تقسیم بمفرد
و مرکب لیکن این تعریف به ازان است
که اگر هر یک را معنی باشد زیرا که لازم اید که
اسد مستعمل در رجل شجاع مباین حارث مستعمل
در حقیقت خود باشند انرا متباینان گویند چون

[illegible]

سل زید فاعل و زید جالس که موضوع له
ایشان متحد است و مشکل تعریف مصنف
که اگر دو لفظ از برای یک معنی موضوع باشند
زیرا که این تعریف صادق است
برین دو لفظ مرکب که موضوع له
ایشان متحد است و محقق ثبت
که قرار داد قوم است که مرکب متصف
بترادف نشود

وبغایت ضعیف است وتقیید لفظ دال بر معنی
مطابقه چنانچه دال بالطبع وبالفعل را بیرون میکند
از مقسم بنا بر آنکه ایشان مفرد و مرکب نباشند
بیرون میکنند نیز دال بالتضمن والتزام را بنا بر آنکه
ایشان مفرد و مرکب نباشند یا بنا بر آنکه
درین مقام مقصود نیستند در تقدیر اول مفرد
ومرکب نفس قسم باشند و در تقدیر دوم اعم
باشند از قسم و قید قسم باشند و بسیار است
که قید قسم را بالمسامحه ذکر کنند بجای قسم بحسب ظاهر
و در معنی مقسم اینجا معتبر باشد چنانچه گویند که
حیوان یا ابیض است یا اسود و بودن او
بر دو قسم تقسیمت عقلیه است زیرا که قیود مفرد
و مرکب نفی و اثبات یکدیگر اند و چون مفرد
و مرکب هر یک از ایشان من وجهی مقدم بودن
بر دیگری زیرا که مفهوم مرکب بنا بر آنکه وجودیست
در تعقل مقدم است بر مفهوم مفرد و افراد مفرد

انسان و فرس که هر یک مرکب علیحده اند پس
از یکدیگر جدا باشند و هر یک را مباین دیگری
گویند و زیاده از دو لفظ که مفارق باشند در
موضوع له متباینات اند بدانکه تخصیص قسمت
بسوی مفرد و مرکب و اقسام ایشان بدال مطابقی
وقتی مناسب می بود که در تعریفات واقعیت
استعمال الفاظ مجازیه درست نبودی لیکن استعمال
الفاظ مطلقا و در تعریفات نیز در قرینه واضحه
سخنی نیست پس مناسب تعمیم مقسم بود تا در مفردات
و مرکبات مجازیه که در تعریفات وافیه واقع است
از بیان خارج نشود و ظاهر آنست که تخصیص مقسم
بنا بر آنست که مفرد حاصل از قسمت مقسم کلمه و ادات
و اسم تواند شد و از تقسیم او لازم نباید که لفظ
باعتبار غیر معنی موضوع له اسم و کلمه و ادات
تواند شد و وجه تخصیص بر وجهی که در شرح شمسیه مذکور است
و مصنف تفصیل نمود درین فصل گنجایش ندارد

ولیکن

وی صم

بنا بر انکه اجزاء مرکبات الت مقدم است
بر مرکبات مرکب را تقدیم کرد بر مفرد و در تعریف
که مقصود تعقل مفهوم است و مفرد را تقدیم کرد
و در تقسیم که از و تحصیل افراد نوعیت تا هیچ
وجهی از وجهین ضایع نماند و مرکب آنست که
جزء لفظ مرتب در شنیده دلالت کند بر جزء
معنی مقصود وی دلالة مقصوده و تشبیه نسبت
که اگر گفتی که دلالة کند بر جزء معنی دلالة مقصوده
تعریف تمام نبودی چرا که دلالة مقصوده بر غیر
مقصود یا جزء مقصود منصور نیست و اخصر
آنست که دلالة کند جزء وی بر مقصود وی از
چون دلالة رامی الحجاره که رامی دلالة بر ذات
میکند که انداختن منسوب است بوی و حجاره
دلالة میکند بر جسم مخصوص و الف لام بر تعیین او
وانکه در عبارة شرح شمسیه واقع است که رامی
دلالة بر انداختن منسوب بذات ما میکند

مساهله

مساهله و مسامحه است و مفرد آن دلالة بمطابقه
آنست که اینچنین نباشد که جزء مرتب فی السمع او
دلالة کند بر جزء معنی مقصود وی دلالة مقصوده
و فایده هر یک از قیود مذکوره در تعریفین
از بیان و این چهار قسم مفرد بلکه از بیان
شش قسم و تعیینات ظاهر است یکی آنکه جزء
ندارد چون همزه استفهام و همزه ندا دوم
آنکه جزء دارد ولیکن آن جزء دلالة ندارد
اصلا چون زید و این مثال فرض است و اگر
حرف یا بحساب جمل موضوعست از برای عدد
ده اما آنکه گفته اند که این قسم در خارج موضوع
نیست بجود احتمال عقل است بنا بر آنکه
وضع حروف از برای اعداد بحساب جمل
نا تمام است اذا الجمله که حروف ابجد را
وضع کرده اند از برای اعداد و آن معلوم
نیست که این حروف بهر هیئت که باشند

اصطلاحا

موضوع باشند از برای عدد جزو نشاید
که همان هیئت که در ابجد مذکور مذکور است
موجود باشد از برای عدد پس کلمه بو بضم با یا بکسر او
یا بفتح او هیچ جزء او موضوع از برای عدد
نباشد و بر تقدیری که این حروف موضوع
باشند بهر هیئات از برای عدد کلمه توان
یافت که هیچ یک ازین حروف جزو وی نباشد
چون کج سیم آنکه جزء دارد و آن جزء دلالة
دارد لیکن بر جزء معنی مقصود دلالة ندارد
چون عبد الله در حالة علمیة زیرا که وضع که سبب
مقتضی بدلالة است در عبد الله نظر بمعنی
اضافی موجود است لیکن هیچ یک
از اجزاء معنی او جزء معنی مقصود که ذات
متشخص است نیست چهارم آنکه جزء دارد و آن
جزء دلالة دارد بر جزء معنی مقصود لیکن
آن دلالة مقصود نیست چون حیوان ناطق




که علم شخص انسانی باشد زیرا که حیوان دلالة
میکند بحکم وضع اصلی بر جسم نامی حساس
متحرک بالاراده و آن جزء شخص انسانی است
که مقصود است در حال علمیة مقصود نیست بلکه
مقصود دلالة مجموع لفظ حیوان ناطق است بر شخص
انسانی من حیث المجموع قسم پنجم آنکه جزء دارد
که دلالت میکند بر جزء معنی مقصود لیکن مرتب
در شنیدن نیست چون کلمه و اسم فاعل که هیئات
ایشان دلالة میکند بر یک جزء معنی مقصود
و ماده بر جزء دیگر لیکن هیئات با ماده مسموع است
شود و میان ایشان در شنیدن ترتیبی نباشد
و میتوان گفت که دلالة هیئت مفردات
ممنوع و دلیلی که بران اقامة کرده اند مدخول است
چنانچه مصنف در غیر این رساله بیان کرده و ازین
جهة است که قید مرتب در شنیدن را و در تعریف
مرکب زیاده نکرد و ازین جهة است که قید مرتب

در شنیدن را در تعریف مرکب زیاده نکرده
ازین جهة است که قید مرتب در شنیدن را
تعریف کلمه باعتبار دلالة بهیئت عدول کرده
چنانچه بیاید انشاء الله تعالی ششم انکه جزء مرکب
فی السمع دارد لیکن دلالت بر جزء معنی لفظ ندارد
مثل لفظ کل که لام جزء او است دلالة دارد
بر عدد سی لیکن دلالة بر جزء معنی این لفظ ندارد
چراکه عدد سی جزء معنی این لفظ نیست و همچنان است
لفظ بل و بُر و بَر و جر و جران بر وجه تقدیم
فصل تقسیم لفظ مفرد تقدیم یافته و او بر سه قسمست
بقسمت عقلیه اسم و کلمه و اداة زیراکه اگر
معنی لفظ مفرد ناتمام باشد یعنی صلاحیت
نداشته باشد که محکوم علیه یا محکوم به شود یعنی
مسند الیه یا مسند به شود پس مشکل نشود یا ضرب
و امثال او زیراکه معانی ایشانند صالح آن نیستند
که محکوم علیه یا محکوم به شوند لیکن صالح این هستند

که مسند الیه

که مسند شوند و استعمال محکوم علیه یا محکوم به در مسند الیه
و مسند به از قبیل ذکر خاص و اراده عام است
یا باعتبار استلزام محکوم علیه و محکوم به است
از حکم یعنی نسبت و بر هر تقدیر ایشان در تعریفات
مفهومات اقسام مفرد نامناسب است و تعریف
مجرد آنکه صلاحیت آن ندارد که محکوم به شود
تمام است و نفی صلاحیت محکوم علیه بودن در تعریف
ضروری نیست لیکن ذکر او در تعریف بجای
خود است زیراکه موجب مزید توضیح است
و منبه است برانکه اداة محکوم علیه نتواند بود
نگویی که اگر گفتی که معنی صلاحیت ندارد که محکوم به
شود مشکل می شد بالفاظ که معانی ایشان جزء
حقیقیه هیئات اند چراکه پیش مصنف جزئی حقیقی را
محمول نتوان ساخت اگرچه در تحقیق وی بحث است
و مقام مناسب تفصیل آن نیست زیراکه مصنف
قدس سره العزیز برانست که جزئی محمول نشود

بجمل ایجابی ومحکوم به خصوصا بمعنی مذکور عام تر است
از محمول بجمل ایجابی و وجه تقدیم اداة با انکه
مفهوم او عدمی است انست که وجودی او
منقسم بود بدو قسم وبسیط مقدم است بر مرکب
واما تقدیم فعل بر اسم لجهة انست که مناسبت فعل
باداة بیشتر از مناسبت اسم است چرا که این دو
هر دو عدمی اند واسم وجودی محض وانرا که
صلاحیة ندارد که محکوم علیه شود یا محکوم به شود
خواه او وجزوهم نتواند شد چون لفظ است
که در زید قایم است ولفظ ان در ان فی الدار
زیدا درین فن اداة خوانند زیرا که معنی اداة
ترکیب معانی وارتباط اینان است
ونفس اداة ترکیب الفاظ است وتنکیر نیست
که انکه جزء محکوم به است یا محکوم علیه همچون
لا انسان لا حیوان است نه محکوم علیه و
نه محکوم به است پس حاجت نباشد که نفی صلاحیة جزء را

دلهر در

در مفهوم اداة تقیید کنند با انکه تنها صلاحیة
نداشته باشد چرا که اداة صلاحیة محکوم به
شدن ندارد اصلا وانچه محکوم به میشود مرکب از
اداة وغیر اوست واز نسخه است که مصنف
قدس سره ترک این قید کرده پس اعتراض
بر او واتمام کلام او باعتبار قید تنهایی در
وی از قصور است وناکان برند که میان
نحاة وصاحب این فن مخالفه است در تعیین
مفهوم حرف واداة زیرا که نحاة افعال
ناقصه را کلمه نهند در نظر ارباب این فن
اداة باید بود دانسته اند گفت که ودر نحو
حرف خوانند پس اسم حرف موضوع است
از برای انچه لفظ اداة متعین است از
برای وی زیرا که نحوی نیز حرف لفظی را گویند
که دلالة کند بر معنی که مستقل نباشد در مفهوم بنفسه
واما انکه افعال ناقصه را لفظ فعل بر وی اطلاق

میکنند و در قسم افعال میشمرند بالطریق مجاز است
وجهه انست که با افعال میشمرند و بالطریق مجاز است
وجهه انست که با افعال در بعضی احکام شریک
او هست یا جهه انست که تاویل میکنند
ومیکویند که این الفاظ دراصل وضع از برای معنی
تمام بوده اند وعدم استقلال مفهوم ایشانرا
عارض است در استعمال و ارتکاب این
تاویل را از برای انست که نظر او برحال الفاظ
باعتبار نفس ایشان و قاعده لفظ بمثل این تاویل
محکم میشود ومنطقی را که نظر بر الفاظ باعتبار معانیست
احتیاج باین تاویل نیست وشک نیست
که اکر میکفت که واکر معنی وی تمام است وصلاحیت
ندارد که محکوم علیه شود او را درین فن کلمه
خوانند خالی می بود از تکرار که مشتمل است بر وی
عبارة او که پس خالی از ان نیست که صلاحیت
دارد که محکوم علیه شود یا نه اکر ندارد انرا درین

فن

فن کلمه خوانند زیرا که خاطر مجروح میشود از تعبیر معانی
جهه انکه زمانی است وزمان متجدد و متغیر است
وبعضی الفاظ اسم که صلاحیت محکوم علیه بودن
ندارد چون ظروف که لازم است ظرفیه ایشان
خارج اند از حد فعلی زیرا که معانی ایشان صلاحیت
محکوم علیه بودن هست وانکه این الفاظ محکوم علیه
نشوند جهه امریست که نفس ایشان را عارض شده
واز ان جهه کفت که و در نحو فعل خوانند تا توهم
مخالفه در تعین مفهوم فعل در نحو و در مفهوم کلمه
درین فن مرتفع شود زیرا که انکه نحوی اسمای افعال را
اسم خوانند با انکه صلاحیت محکوم علیه بودن
ندارد وجهه انکه این صلاحیت ندارد در باب این
فن انرا کلمه خوانند متوهم آنست که در مفهوم او
نیز مخالفت باشد و وجه مخالفت در ماصدقات
با موافقت در مفهوم آنست که نحاة جهه امور
لفظیه اسماء افعال را که مفید معانی افعال

بتاویل در تحت مفهوم اسم در می اورد و باین نوع
که میکویند که این اسما در اصل موضوع ازرای
معانی مصادر باظر و فند وانشانرا معنی فعل
بجهه استعمال ظاهر شده است پس انشانرا بحسب
معانی اصلیه صلاحیة محکوم علیه بودن باشد وارباب
این فن که بسبب ضبط احوال معانی الفاظ اند و محتاج
باین تاویل نیستند اسما افعال را بمعنی افعال
میدارند و صلاحیة محکوم علیه بودن را از انشان
سلب میکنند و اکر صلاحیة دارد اورا اسم کویند
در هردو فن جهة علو مرتبه او چنانچه ظاهر است
میان این دو طایفه در بعضی افراد اسم ظاهر شد
و برین وجه که سخن مشروح کشت انچه بر ظاهر کلام
او میتوانست کفت که انچه نحاة حرف خوانند
اخص است از انچه منطقی اداة کویند و انچه نحوی فعل
کویند اخص است از انچه منطقی کلمه کویند مثل فعل
و افعالی که دلالة بر زمان ندارند چون عسی و نعم

وامثال

وامثال او بی تکلف درین تعریف فعل داخل اند
وازین تعریف اسم خارج بخلاف تعریف فعل
با انکه صلاحیة محکوم به بودن داشته باشد و بهیئت
خود دلالة کند بر ماضی یا حال یا استقبال و تعریف
اسم با انکه صلاحیة محکوم به داشته باشد و بهیئت
خود دلالة نکند بر یکی از ازمنه مذکوره زیرا که افعال
مذکوره بر تعریفین وارد اند و احتیاج میشود بانکه
کویند که عدم دلالة بر زمان این الفاظ را عارض است
و در اصل وضع دلالة مذکوره بوده است با انکه
مثل این تاویل مناسب صاحب این فن نیست
و در دلالة هیئت کلمه بر زمان سخن است فصل
مرکب بر دو قسم است تام و غیر تام تام است
که بروی سکوت متکلم صحیح باشد بقاعده سخن
کردن و چون متکلم خاموش شود خاموشی ازوی
عیب نباشد و ضابطه صحة خاموشی انست که بیان
کرده است یعنی چون متکلم بانجا سکوت کند

مى طلب را انتظاري نباشد الخبان انتظاري
كه محكوم عليه يا محكوم به باشد ومحكوم به بي محكوم عليه
يا محكوم عليه ومحكوم به باشد بي رابطه پس زيد قائم
مركب تام نباشد بي لفظ است يا مي شود يا باشد
يا با فضله باشد بي محكوم عليه وبي محكوم به پس
عبد الله در عبد الله ضربت مركب تام نباشد
زيرا كه با وي انتظار محكوم عليه يا محكوم نباشد
قاصر مي بود وانكه اين بيان اخصر است از قصور
نظر است واكر مي‌كفت الخبان انتظاري
كه محكوم عليه باشد بي محكوم به ظاهرا انتظار
محكوم عليه يا محكوم به بيرون ميرفت ازان
جهة كفت كه يا محكوم به باشد يا محكوم عليه
تا انتظار محكوم عليه يا محكوم به در وي داخل شود
واكر مركب تام مفهوم او في نفسه با قطع نظر
از امور خارجه ازين مركب مثل صدق متكلم
ومشاهده دليل عقلية با قطع نظر از تشخص خبر ونظر

أكرچه

بمجرد

بمجرد ماهية محتمل صدق كه مطابق بودن علم متكلم
است نسبة تامه مر نفس امر را بان معنى كه اكر
نسبة ايجابيه است علم او ايجاب باشد واكر
سلبيه است علم او سلب باشد وكذب كه
مطابقه نابودن علم متكلم است نسبة تامه مر نفس
امر را بان معنى كه اكر نسبة ايجابيه باشد علم
با وسلب باشد وبعكس از اخبر وقضيه خوانند
بالحقيقة بنا بر انكه اشتراك لفظ قضيه ميان
لفظ ومعني بالمجاز بنا بر انكه حقيقة در معنى باشد
واطلاق او بر لفظ بنا بر علاقه كه ميان لفظ ومعنى است
وثاني را مصنف ترجيح كرده وكاهي تصديق
نيز خوانند بمعنى مصدق به وبعد ازين متوجه
نشود در تعريف خبر وانشاء طردا وعكسا اخبار
كه احتمال صدق وكذب ندارند چون خبر
خدا ورسول او صلى وخبر وجود حق تعالى با علم بدليل
وي وچون خبر بانكه اين زمان روز است

وچون خبر بانکه اجتماع نقیضین محال است
جائز خبر بانکه اجتماع نقیضین محال است
احتمال کذب ندارد باعتبار ملاحظهٔ خصوصیة
طرفین فاما چون چشم را از خصوصیة طرفین
بردارند وبر ماهیة آن خبر که عبارتست از
ثبوت شیء مر شیء را اندازند محتمل کذب باشد
ونیز متوجه نشود اخباری که محتمل صدق ندارند
چون سوالب اخبار مذکوره فاما مخفی نیست
که عبارة فی نفسه اگرچه تجرید از امور خارجیه را مفید است
اما استفاده تجرید از خصوصیة خبر از وی لغایت
بعید است واز برای این معنی عبارت فی نفسه
ماهیة سد باب است وچنان گمان می شود که آنکه
اجتماع نقیضین محال است نحیثه آن احتمال
کذب ندارد که علم بصدق او لازم تعقل اوست
وعلم بصدق مانع از تجویز کذب است واگر قطع
نظر کنند از علم بصدق وی تجویز کذب خواهد شد

وعلم

وعلم بصدق خارج است از مفهوم او پس در دخول او
در تعریف خبر مجرد از اشتراط تجرید خبر از امور خارجیه
کافیست واحتیاج بقطع نظر از تشخص او نیست
پس عبارة فی نفسه لغو خود در تکمیل حد تمام باشد
اگرچه تفصیل وبیان مصنف در تصانیف او موافق
این گمان نیست واین مرکب خبری باعتبار
مفهوم خود عمده است در باب تصدیقات
وقضایا زیرا که مقصود بالذات بحث از
مدلول وی است وبحث از غیر قضیه وخبر بطفیل
وی است واین سخن گاهی تمام است که قیاس
فردی باشد از افراد خبر واگر نه عمده در
باب تصدیقات قیاس است اگر مرکب
تام فی نفسه محتمل نباشد آن صدق وکذب را
تا آن مرکب را انشا خوانند خواه دلالت کند بالذات
یعنی بوضع بر طلب چون امر که عبارت است
از مرکب تام غیر محتمل که دلالت بر طلب فعل کند

بطریق استفاده یعنی آنچه در لغه او را فعل خوانند
تا اعلم و اترک در تعریف در اینجا اگر فعل را
عبارة از تأثیر دارند این امور خارج مانند
لیکن تعریف مانع نیست و نهی که از برای طلب
ترک است بطریق استعلا و استفهام که از
برای طلب علم است در تعریف او داخل است
چنانچه اعلم و اترک در تعریف امر و نهی و استفهام
داخل است و تصحیح تعریفات محتاج است بمزید
تحمل که مناسب این مقام نیست و تقیید دلالة
بر طلب بقید وضع از برای اخراج اطلب منک الفعل است
وقتی که مقصود از وی طلب باشد مجاز زیرا
که نه امر و نه نهی و نه استفهام است و نه باقی
اقسام که درین مقام از جهة عدم اختصار متروک
شده اند چون دعا که عبارتست از طلب فعل
یا ترک بر سبیل خضوع و التماس که عبارتست
از طلب فعل یا ترک بر سبیل تساوی و خواه

دلالة

دلالة نکند بالذات بر طلب و او را تنبیه خوانند
چون تمنی که مرکب تام است بر دلالة از آرزومندی
کند و ترجی که دلالة بر امید داشتن کند و تعجب
که دلالة بر تعجب کند و در شگفت بودن از چیزی
کند چنانچه چه خوبست فلان و ندا که دلالة کند
بر طلب توجه منادی و مانند آن از قسم والطلب
منک الفعل که بالذات دلالة بر طلب ندارد
و این قسم بعضی از آن را که دلالة بالذات ندارد
بر طلب چنانچه میشود در محاورات و مخاطبات
معتبر است نه در اکتساب اشیاء و تکلفت
که عمده است در محاورات زیرا که خبر در محاورات
مقصود است و انشا بر وی فضلی ندارد و غیر
تام است که بر وی سکوت صحیح نباشد و این
منقسم میشود بترکیب تقییدی که ثانی در وی بحکم
استقرار جزء دوم قید اول باشد بآن معنی که
اول را تخصیص کند ببعض افراد او و در نفس امر و این

مشکل میشود بحیوان ماشی بالقوه که شامل است همه
افراد حیوان را ودر نفس امر با آن معنی که اول را
تخصیص کند در نظر عقل وحیوان ماشی در نظر عقل
اخص است از حیوان لیکن مشکل میشود بزید
عاقل که شخص زید در نظر عقل اعم نیست از زید
عاقل با آن معنی که اول را تخصیص کند بعض افراد
یا اوصاف واین مشکل نشود ولیکن از عبارت
دور است واین نظر بلغة عرب ظاهر است
واما بلغة عجم گاه باشد که اول قید دوم باشد
چون کل آب که قید کل است لیکن چون
در غالب تدوین این فن بلغة عرب است
گاه باشد که بعضی احکام لفظ بوجهی بیان کنند
که مخصوص بوی باشد جهة مزید اهتمام بشان
آن لیکن اولی تعمیم بحث است پس بهتر آن
بودی که گفتی که در وی جزء قید جزء دیگر باشد
وچون حصر مرکب تقییدی در مرکب از صفة وموصوف

چنانکه

چنانکه گفته اند تا تمام بود گفت خواه باضافة
چون غلام زید وخواه بوصف چون حیوان
ناطق ومخفی نماند که زید در حقیقة قید غلام نیست
بلکه وصفی که غلام را از اضافت بزید حاصل است
یعنی که غلامی که ثابت است زید را قید اوست
پس می شاید که مراد از ترکیب تقییدی در مرکب
از صفة وموصوف آن باشد که عند التحقیق
تقیید باعتبار وصف است هرچند ظاهر
وصفی نباشد والحق مشهور است تفصیل تقییدی
زیاده از ترکیب وصفی واضافی نشده
ولکن میشود که ترکیب حال ومفعول با عامل
ترکیب تقییدی باشد چرا که در وی جزء قید جزء است
واین ترکیب تقییدی مطلق خواه دوم قید
اول باشد وخواه اول قید دوم باشد چنانچه
گذشت عملا است در باب تقیید لغات
ومقصود بالذات بحث از مدلول است که معرفت

و بحث از غیر مرکب بطفیل اوست و از میان
مرکبات قیدی عمده تر ترکیب وضعی است
چراکه غالب اکتساب بوی است و ترکیب
غیر تقییدی چون فی الدار خمسه عشر و چون مقرر شد
که بحث از لفظ بالذات نیست بلکه بحیثیت است
که لفظ طریق افاده و استفاده است بعد از
اتمام مباحث لفظ درین **فصل** تنبیه کرد که
کدام لفظ طریق افاده معلوم تصوری است
و کدام لفظ طریق افاده تصدیقی است و غرض
ان نیست که معلوم شود که تصور کدام است
و تصدیق کدام تا متوجه شود که انکه ادراک معانی
الفاظ مفرده غیر رابطه و ادراک معانی مرکبات
غیر تامه و ادراک معانی مرکبات تامه انشائیه
مجموع تصور باشند بعد از تحقیق معنی تصور
و تصدیق بر وجهی که مستغنی است از بیان
و تصور است تفصیلی اشتباه نمانده و احتیاج

بیان

نباشد بانکه ذکر از برای توطیه است باشتغال
مباحث قصور بعد از فراغ از مباحث لفظ
و انکه ادراک معانی خبر و قضیه تصدیق باشند
مناسب تحقیق که در مقام تصور و تصدیق کذشت
نیست و بر مذهب حکیم سعم و بر مذهب امام است
و حمل معنی بر معنی تضمنی ناتمام است چراکه محکوم
علیه و محکوم به و نسبت بین این نیز معنی تضمنی
جزء است مگر انکه گفته شود که ادراک معنی
که مقصود بالذات از انکه زید قایم است
افاده نسبت مخصوصه است و افاده زید
و قایم و نسبت بین این از برای انست
که وسیله مقصود شوند و چون مباحث الفاظ را
استیفا نکرد و به بیان مفردات لغه و اعراب
و امثال ان چنانکه در فنون عربیت است مستوفی
اشتغال نمود از برای اعتذار ان فرمود که
انست مباحث الفاظ چنانکه مناسب این مقام

و اسائل این فن است و امابحث از خصوص لغات
و تثبیت آن مناسب مل دیگر است باغرض است
که ایراد بحث بر وجه شمول و عموم مر جمیع لغات را
مناسب این فن است که همه ابحاث او در شمول
مر جمیع ماهیات و مفهومات را و می شاید که مراد
ازین مقام این رساله باشد و مقصود عذر ترک
بعضی مباحث الفاظ که در کتب مبسوط مذکور باشد
و چون بیان احوال تصدیق مشتمل است بر ذکر
تصدیق چنانچه بیان احوال تصور مشتمل است بر ذکر
تصور و چون تصدیق موقوف است بر تصور چنانچه
گذشت و موقوف علیه در تحقیق متقدم است
بر موقوف ازین جهة بیان احوال تصورات را
موقوف داشتیم تا ذکر تصورات که
در ضمن بیان احوال موانع است موافق تحقیق
او باشد و چنانچه بیان احوال تصور مستحق تقدیم است
بر بیان احوال تصدیق بیان احوال اجزاء موقف

مقدم است

مقدم است بر بیان احوال او و اجزاء او اقسام
کلی است و معرفه انسان بعد از معرفه مفهوم کلیات
فصل تقسیم مفهوم بکلی و جزئی را که مقصود ازو
تحصیل معرفت کلی است بر وجه اوضح که بعد از
معرفت مقابل او که جزئی است میسر شود در اول
مباحث تصور ذکر کرد و تقسیم چون مفهوم را
باشد نه ماصدق را لفظ هر در عبارت او که
هر چه در ذهن متصور شود بجای خود نباشد و لفظ
در ذهن بی فایده است و محرر انست که الجز
متصور شود اگر نفس تصور او مانع عقل از تجویز
وقوع شرکت بطریق صدق و حمل بر کثیرین
باشد بین کثیرین که عبارة است از ما فوق
واحد انرا جزئی حقیقی خوانند و مراد از
کثرت مقابل وحدت است نه ضد قله و لفظ
جمع لغو و بی فایده است و استعمال لفظ کثیر
از قبیل استعمال لفظ مشترک است بی قرینه واضحه

بلفظ چیزی از خود نیست بنابر آنکه او احاطه افراد
میکند بلی بغیر آنست که گویند مقصود او از [illegible] ۱۲

وتحقیق معنی جزئی آنست که متصور است که مجرد تصور او
با قطع نظر از هر چه خارج این متصور است من حیث انه
متصور مانع باشد عقل را از تجویز شرکت و حمل او
بر زیاده از واحد که اگر منع بواسطه امر خارج باشد
چون منع مفهوم انسان از اشتراک بجهة تشخص
که او را عارضی است در ذهن متصور و چون
منع مفهوم لاشئ از اشتراک بجهة علم بآنکه در خارج
و ذهن هیچ فردی یافت نیست که در تحت شئ
داخل نیست و چون منع مفهوم واجب از اشتراک
بجهة ملاحظه دلیل وحدت از اجزای حقیقی نخوانند
و وجه تسمیه بجزئی آنست که منع وقوع شرکت
در وی از جزء وی که تشخص است ناشی شده
وتحقیق بواسطه آنست که جزئیت او باضافه بشئ
حاصل نیست و حقیقی را چنانکه بمعنی موجود در خارج
در مقابل اعتباری استعمال کنند بمعنی غیر اضافی در
مقابل اضافی استعمال کنند و جزئی حقیقی چون

ذات

ذات زید و لفظ زید باشد و ظاهر آنست که
مقصود مصنف تمثیل ذات زید است تا ملایم تمثیل
کلی باشد و اگر تصور وی یعنی او از این جهت
که متصور است مانع نباشد عقل را از تجویز وقوع
شرکت بین کثیرین خواه اصلا مانع نباشد یا مانع باشد
بجهة ملاحظه خارج این مقصود از کلی حقیقی خوانند
چرا که صحیح است دخول لفظ که موضوع است کل ح
از برای احاطه افراد بر وی بخلاف جزئی
و کلیت او باضافه بشئ که مندرج باشد در وی
بالفعل نیست بخلاف کلی اضافی که عبارتست از آنکه
شئ در تحت او بالفعل مندرج باشد چون انسان
که در وی کل انسان صحیح است و هر یک از این
کثیرین را افراد آن کلی و جزئی اضافی وی
خوانند فرد خواندن مطلق است زیرا که فرد
میتواند بود که فرضی باشد یعنی بمجرد فرض
عقل و تجویز او فرد باشد نه بحسب واقع و میتواند

بود که حقیقی باشد و این کلی در نفس امر وصف او باشد
ولیکن جزئی اضافی خواندن مطلق نسبت فوقیتی
هر یک از آن کثیرین را جزئی اضافی خوانند
که بالفعل در وی مندرج باشد پس بیان او
ناتمام است و آنکه جزئی اضافی خوانند بواسطه
آنست که جزئیت او بقیاس بکلی است
که فوق اوست و کلی فی الجمله جزئی حقیقی باشد
چنانچه بعد ازین معلوم خواهد شد و کلی را
بآن اعتبار که فرد در تحت وی بالفعل است
کلی اضافی خوانند زیرا که کلیت او بسبب فردیت
که فی الجمله آن فرد کلی این کلی است و این کلی
جزء وی است و جزئی اضافی شاید که جزئی
حقیقی باشد چون زید بقیاس و شاید که کلی
باشد فی نفسه یعنی کلی حقیقی باشد زیرا که کلی
فی نفسه کلی اضافی نباشد و کلی اضافه بقیاس
بآنچه در تحت اوست کلی باشد و آنکه لیکن جزئی

بانسان هم

اضافی

دیگر

اضافی کلی باشد مستغنی عنه است چون انسان
قیاس با حیوان و چون مقصود از تعریف
مفهوم کلی تحصیل اقسام او بود که اجزاء معرف شد
درین فن **فصل** تقسیم کرد کلی را باین نوع که کلی را
چون قیاس کنیم با حقیقه افراد خود و در آن صورت
که کلی عین حقیقه افراد باشد قیاس شیء بنفس لازم
نمی آید زیرا که در مغایره مغایرت اعتباریه کافیست
و مراد بآنکه با تمام حقیقه افراد باشد آنست که
جایز است در نظر عقل که تمام حقیقه افراد باشد
تا کلیات فرضی از قسمت خارجی نشود ولیکن لازم
می آید که هر کلی که فرد همه اقسام کلی باشد چرا که
در نظر عقل جایز است که کلیات تمام ماهیات
افراد باشند و جزء باشد و خارج و هر چند که میتوان
گفت که بحیثیات هر کلی فرد همه انواع باشد
اما از اعتبار رعایت بعید است پس اولی تخصیص
قسمت است بکلیات نفس الامری و مراد است

که کلی که نفس امر او را افراد باشد چون قیاس کنیم
با حقیقة افراد وی یا در نفس امر تمام حقیقة افراد باشد
یا جزء حقیقة افراد باشد یا خارج حقیقة افراد باشد
و یکی کلی شاید که تمام حقیقة بعض افراد باشد و داخل
در حقیقة بعضی دیگر باشد و خارج از حقیقة بعضی دیگر
پس قسمت کلی باین اقسام قسمت اعتباریه است
و فرق میانه اقسام بحیثیة است وان کلی که تمام
حقیقة افراد باشد انرا نوع حقیقی خوانند و مراد بتمام
حقیقة انست که هیچ جزء خارج از و داخل حقیقة
نباشد خواه حقیقة را اصلا جزء نباشد چون بسائط
یا جزء باشد چون مرکبات جزء نوع حقیقی از برای
ان خوانند که نوعیت او باضافه شیء نیست
چون انسان که تمام ماهیة زید و عمر و بکر و خالد است
و ایشان را از یکدیگر امتیاز نیست الا بعوارض مشخصه
معینه که تشخص و توابع اوست که از ماهیة انسان بلفظ
ضمیر جمع در بعض نسخ و انسان در بعضی مدخل ندارد و جنس

نوع

نوع تمام ماهیة افراد است پس ازین حیثیة که تمام
ماهیة افراد است افراد وی متفق الحقیقة باشند هر اینه ماهیة حج
پس هرگاه که از فرد وی یا از افراد وی بما هو
که متعین از برای سوال از تمام ماهیة الخ بروی در
امده سوال کنند ان نوع در جواب مقول شود
چرا که تمام حقیقة یک فرد یا افراد متعدده است
پس نوع کلی باشد که مقول و محمول یعنی عقل شود جم ما
تجویز کند حمل او را بر امور متفق الحقیقة در جا آنکه
این متفق افراد حقیقة دیگر ضم نکرده باشند چنانچه
از عبارت متبادر است در جواب ما هو
و تفسیر مقول بمعنی مذکور بنا بر انست که مصنف
مقول را بمنزله کلی داشته و در کلیه مجرد فرض
صدق کافیست لیکن لازم می آید که هر کلی فرد
اقسام خمسه باشد زیرا که عقل تجویز میکند حمل او را
بر امور متفق الحقیقة و بر امور مختلف الحقیقة و در شیء
در جواب ای شیء هو فی جوهره و ای شیء هو فی عرضه

دغیر ذلک واین اعتبار بغایت بعید است
پس اولی انست که مراد بمقول بر امور متفقة الحقیقة
ومقول بمنزله کلیه نیست بلکه اخص است از کلی واز
برای اخراج کلیات عرضی است وذکر کلی با
وجود مقول در تعریف کلیات خمس مستدرک نیست
چنانچه بعضی از محققان گمان برده اند وقول
او که بر امور متفقة الحقیقة بیرون میکند جنس و فصل
جنسی و خاصه جنس وعرض عام را وقید در جواب
ما هو باقی کلیات را ناتمام است چرا که جزئی
که بیشتر بیرون رفته بیرون میکند فصل نوع
وخاصه نوع را با انکه بعضی از محققان فرموده اند
که قید متفق الحقیقة جنس را بیرون میکند وقید
در جواب ما هو باقی کلیات را ناتمام است
چرا که جزئی که بیشتر بیرون رفته بقید اخیر
بیرون نتواند رفت زیرا که تحصیل حاصل لازم
می آید هرچند مصنف استناد بیرون کردن را بقید



اخیر با انکه بقید سابق بیرون رفت در بعضی تصانیف
خود نگفته است مثلا هرگاه گویند ما زید یا ما زید
وعمرو وبکر جواب انسان باشد زیرا که چنانچه انسان
تمام حقیقة زید است تمام حقیقة زید وعمرو وبکر است
واگر جزء حقیقة افراد باشد ازین حیثیت که جزء حقیقة
افراد باشد انرا ذاتی خوانند زیرا که ذات بمعنی
حقیقة است وجزء حقیقة را نسبة بحقیقة ظاهر است
وگاهی ذاتی را بمعنی انکه خارج نیست گویند درین
هنگام شامل است نفس حقیقة را وان ذاتی منحصر است
در جنس وفصل زیرا که آن حقیقة افراد اگر تمام مشترک
باشد میان ان حقیقة وحقیقت دیگر انرا جنس
خوانند ومراد بتمام مشترک انست که میان
ان دو حقیقة هیچ جزء مشترک خارج از ان نباشد
خواه ان تمام مشترک را جزء نباشد وخواه
جزء باشد چون حیوان که تمام مشترک است
میان حقیقة انسان وفرس زیرا که ان هیچ یک

جزء ماهیتهم

وفرس هم

مشترک کنند

در ذوات نباتات بسیار چون جوهر که عبارتست از ممکن
وجود که در وجود خود محتاج بمحلی که مقوم او باشد
نباشد مانند بیاض که در وجود خود محتاجست بمحلی که
مقوم این بیاض باشد که ابیض است و قابل ابعاد
ذکر طول و عرض و عمق است و نامی که مشتق از
نمو است و نمو زیاده شدن ابعاد جسم است
بسبب انضمام جسمی دیگر و حساس و متحرک بالاراده
و بودن حساس و متحرک بالاراده با هم ذکر فصل
خیوان ظاهر نیست و فصل هر یک از ایشان هر دو است
فاما چون قرب هر یک بماهیت نسبت با آن دیگری ظاهر
نمیشود و هر دو را در فصل شمردن بر سبیل مسامحه
و حیوان عبارت ازین مجموع است و چون
جنس تمام مشترک است میان امور مختلفة الحقایق
پس هرگاه که از امور مختلفة الحقایق بماهو که سوال
است از تمام حقیقة الجه بروی در آمده اگر بر واحد
در آید از تمام حقیقت او پرسد و اگر بر متعدد در آید

از تمام

از تمام حقیقت مشترک میان آن متعدد و پرسد
سوال کنند جنس در جواب مقول شود و چون تمام
حقیقت مشترک میان امور مختلفة الحقیقة است
مثلا هرگاه که از انسان و فرس بماهو سوال کنند
ظاهر آن بود که بما هما گفتن جواب حیوان باشد
زیرا که سوال ح از تمام حقیقت مشترکست و آن
حیوانست و اگر از انسان تنها سوال کنی از
تمام حقیقت مختصه باشد و حیوان در جواب نشاید
بلکه جواب حیوان ناطق باشد که حد انسانست
و ازینجا تفصیل مفهوم جنس بالقوه قریب
بفعل معلوم شد زیرا که جنس بالفعل باین مفهوم
مذکور معلوم نشد بلکه مرا و این مفهوم متفرقا
مذکور شد چنانچه او باندک توجهی باین
تفصیل معلوم تواند شد پس گویا که معلوم شد
که جنس کلی است کلی جنس است مر کلیات
جنس را که مقول شود و تفصیل مقول کند است

برامور مختلفة الحقیقة بیرون کرد نوع عالی را و فصل
نوع را و خاصه نوع را لیکن شامل است فصل
جنس را چون ماشی حساس و خاصه جنس را چون
ماشی نسبت با حیوان و عرض عام را و قول
او که در جواب ما هو بیرون کرد این امور را
زیرا که عرض عام اصلا در جواب محمول نشود و فصل
و خاصه جنس در جواب ما هو مقول نشود بلکه در جواب
ای شئ مقول شوند و آنکه بعضی از محققان فرموده
که بقید مختلفة الحقیقة نوع بیرون رود و باقی
کلیات بقید در جواب ما هو بیرون رود
ناتمام است چنانچه معلوم شد هر چند مصنف
بر آنست که اولی طریقه بعضی محققان بنا بر آنکه
چنانچه در بعضی تصانیف خود بیان کرده و اما آنکه
استاد المحققین علامه تفتازانی در تفصیل تعریف
نوع با این محقق موافقت نموده و در تعریف جنس
مخالفت کرده جهة آن ظاهر نیست زیرا که فرق

میان

میان این دو تعریف امر وجهی که او بر تفصیل
فرموده قصوری است زیرا که نوع و خاصه و فصل
قریب را المختلفة الحقائق بیرون کرده و عرض عام
و فصل بعید را بجواب ما هو و بر آنست که خاصه
بجواب ما هو بیرون نرود زیرا که بالمختلفة الحقائق
بیرون رفته و ظاهر آنست که تفصیل در فصل
فرموده در خاصه جاریست و چنانچه از سابق
گو بیا از تفصیل مفهوم جنس معلوم شد گو بیا از بیان
آنکه انسان با فرس شریک است در جوهر و قابل
ابعاد و نامی و حساس و متحرک بالاراده معلوم
شد که شاید که یک حقیقت را اجناس متعدده باشد
و وصف اجناس متعدده با آنکه بعضی فوق بعضی
نه با آنکه بعضی تحت بعضی باشد بنا بر آنست که
جنسیت که فوق شئ است و آنکه در تحت شئ
باشد در جنسیت مدخل ندارد چون حیوان
که جنس انسان است جنسیت او باعتبار آنست

او

که فوق انسان است و آنکه فوق جسم نامیست
و فوق او جسم نامی جسم مطلق است و فوق
جسم مطلق جوهر است در جنسیت او مدخل دارد
و جنس قریب مخصوص نیست بماهیتی که در او
اجناس متعدده باشند بلکه شامل است جنس
بعید را بس معنی قول او که وجه نه آن باشد که
درین هنگام که اجناس متعدده باشند چنانچه متبادر است
بفهم بلکه آن باید بود که درین هنگام که شناختنی
که شاید که یک ماهیته را اجناس متعدده باشند
و مقصود از وی اشارتست بانکه وضوح مفهوم
جنس قریب و بعید و بیان ایشان بملاحظه
تعدد جنس است زیرا که انکه گاهی جنس جواب
از جمیع مشارکات در وی نباشد و گاهی
جواب از جمیع مشارکات در وی باشد باعتبار
تعدد جنس است که اگر جنس متعدد نشدی
بودی همیشه جواب از جمیع مشارکات در وی بودی

دانکه

دانکه آن جنس که جواب از جمیع مشارکات
در آن جنس واقع شود و از آن جنس قریب خوانند
بهتر است از آنچه مشهور است که جنس قریب
آنست که جواب از ماهیته و از بعض مشارکات
در وی جواب باشد از ماهیته و از بعض جمیع
مشارکات و ماهیته در وی چنانچه مخفی نیست
و مراد از جمیع مشارکات در تعریف جنس
قریب و بعید هر یک از مشارکات است
و اگر نه هر جنس جواب میشود از سوال از ماهیته
و از جمیع مشارکات در وی چون جمیع را با وی
در سوال جمع کنند لیکن جنس بعید جواب
نمیشود از ماهیته و یک یک از مشارکات سوال
کنند اگر گویی که چون مراد از جمیع مشارکات
هر مشارک باشد معنی تعریف مذکور چنین شود
که جنس قریب که جواب از هر مشارک ماهیته
در آن جنس شود و هیچ جنس جواب از هر مشارک

نتواند شد بلکه جواب از ماهیت و هر مشارک تواند
شد پس همه اجناس قریبه از تعریف بیرون
شوند و در تعریف جنس بعید داخل شوند جواب
انست که چون مشارک را مخصوص کردانند بسوال
سوال از مشارکات ماهیت نباشد بلکه از نفس ماهیت
باشد و بسوال وقتی از مشارک ماهیت که
او را با ماهیت در سوال جمع کنی اری اگر میگفت
که ان جنس که جواب از ماهیت در جمیع مشارکات
در ان جنس شود انرا قریب خوانند روشن
تر می بود که بمقام تعریف مناسب تر و چون
بسیار باشد که در عبارات حیوانیت را بمعنی
حیوان استعمال کنند و انسانیه را بمعنی انسان
و برین قیاس از برای تنبیه بر ان گفت که
چون حیوان که هرچه با انسان در حیوانیه
مشارکست چون او را با انسان در سوال
جمع کنی جواب حیوان باشد اگر نه ظاهر ان بودی

که گفتی

که گفتی که هرچه با انسان در مشارکت و انکه آن
جنس که در جواب جمیع مشارکات در وی
واقع نشود انرا جنس بعید خوانند بهر انست
از انکه جنس بعید انست که جواب از ماهیت و از
بعض مشارکات ماهیت در وی غیر جواب
باشد از ماهیت و از بعض مشارکات دیگر و چنان
کمان میشود که روشن تر در تعریف جنس قریب
و بعید انست که جنس قریب ماهیت انست
که در تحت و فوق ان ماهیت و جنس دیگر باشد
اگر یک جنسی باشد بعید بیک مرتبه و اگر دو
باشد بعید بدو مرتبه و علی هذا القیاس و چون
جسم که مشترکست میان انسان و نباتات
و حیوانات تمام مشترک نیست میان
انسان و هر یک از ایشان نتوانند که جواب
از ماهیت و هر یک از ایشان واقع شود لیکن
در جواب سوال از انسان و نباتات که تمام

نامی من جم

مشترک است میان ایشان مقول شود در
جواب سوال از انسان با حیوانات مقول
نشود زیرا که تمام مشترک نیست میان انسان
و چون در ماهیت جنس یک مرتبه پیدا شود ماهیت را
دو جنس باشد دو بعید و یک قریب و علی هذا
القیاس پس هر جنسی که جواب از جمیع مشارکات
در وی دو باشد بعید یک مرتبه باشد چون
جسم نامی که جواب از بعض مشارکات در وی
خود است و از بعض دیگر حیوان و اگر جواب
سه باشد بعید بدو مرتبه باشد زیرا که واسطه
میان او و ماهیت یک قریب و یک بعید است
چون جسم که واسطه میان او و انسان جسم نامی
و حیوان است و علی هذا القیاس فی الابعاد جنس آن را
با مشترک که تمام مشترک نیست در آنکه ممیز است
از بعض اغیار اما بحسب اصطلاح او را فصل نگویند
زیرا که فصل را ناچار است از دو چیز آنکه تمام مشترک

بنا[illegible]

جنس عالی خوانند چون جوهر در مثال مذکور چون
فوق همه اجناس است نه باین جهت که فوق مفهومات
که درین سلسله واقع است زیرا که مثل این در
تسمیه جنس سافل جاری نیست و مخفی نیست که جنس
قریب متعدد نتواند بود چنانچه از تعریف
او معلوم شد پس صیغه اقرب در قول او که
و اقرب اجنس سافل خوانند بر مقتضی صیغه افعل
باقی نیست و گوییا که اراده او بمثابه کلمه البعد است
و وجه تسمیه آنست که او در تحت اجناس است
چون حیوان درین مثال و آنچه میان عالی
و سافل باشد آنرا جنس متوسط خوانند چون
جسم نامی و جسم درین مثال و وجه تسمیه
ظاهر است اینست توضیح و شرح بیان آن جزء
که تمام مشترک است و اگر جزء حقیقت افراد تمام
مشترک نباشد آنرا فصل خوانند زیرا که فصل در
لغت جدا کردن است و فصل آن حقیقت را تمیز کنند

وجدا کرد اند از غیر تمیز جوهری یعنی نظر بذات او
با قطع نظر از خارج ماهیت و شک نیست در کمال
این تمیز پس مستحق اسم فصل شد بنا بر آنکه گویا
که عین تمیز است و اولی آنست که قول او که
زیرا که آن حقیقت را تا آخر بیان آنست که آن
جزء که تمام مشترک نباشد فصل است نه وجه
تسمیه هر چند وجه تسمیه از وی میتوان گرفت
و شک نیست که تمیز جوهری از غیر بمجرد جزو
حاصل است خواه آن جزء مشترک نباشد
اصلا چون ناطق که مخصوص است بحقیقت افراد
آن و در تمییز غیر از اغیار انسان با ذات نیست
و درین نظر است زیرا که ناطق مشترک است
میان انسان و ملک در ملایکه که اجسام لطیفه اند
چنانکه متکلمین میدانند نه حکما یافت نیست
پس این حقیقت را از همه ماهیات دیگر مرکبه و بسیطه
تمیز کند و این را فصل قریب خوانند چرا که فصل

قریب

قریب آنست که تمیز کند ماهیت را از جمیع اغیار
خواه آن ماهیت را جنس باشد یا جنس نباشد و آنکه
در رساله شمسیه واقع شده است که فصل ممیز
ماهیت از مشارکات در جنس قریب فصل قریب
است مصنف بر آنست که این از قبیل تخصیص
بیان است بفصل ممیز از مشارک در جنس جهت
مزید اهتمام است بشأن او و جهت تحقق او
بخلاف فصل ممیز از مشارکات در وجود که
فصل ماهیت مرکبه از امرین متساویین است
چرا که او مجرد احتمال است که برهان بما هو
تحقق قایم نشده از قبیل تخصیص اصطلاح قریب
و بعید بفصل ممیز از مشارک در جنس پس
وارد نشود که جزء غیر مشترک نباید که فصل
ماهیت مرکبه از امرین متساویین باشد و فصل
قریب و بعید مخصوص بماهیات است که آن را
اجناس باشد و خواه مشترک باشد و آنکه

وامانمام مشترک نباشد محتاج الیه نیست زیراکه سخن
در جزء نیست که تمام مشترک نباشد و تمام مشترک
اگرچه با مشترک که تمام مشترک نیست در آنکه ممیز است
از بعض اغیار را اما بحسب اصطلاح او را نکو شد زیراکه فصل را
ناچار است از دو چیز آنکه تمام مشترک نباشد و ممیز
باشد از بعض اغیار و طریق بهتر در بیان آنکه وی بی ممیز
حقیقه نشود از بعض ماهیات چون حساس است
که آن ماهیات بسیط نیستند و آن جزء مشترک
لا اقل در ماهیات بسیط یافت نخواهد شد و ماهیته را
تمیز خواهد کرد از انیات آن و آنکه این فصل را فصل
بعید خوانند بنا بر آنست که بیان شد که فصل
بعید ممیز ماهیته است از مشارکات در جنس بعید
پس مصنف از قبیل تخصیص بیان است یعنی فصل
ممیز از مشارک در جنس چنانچه گذشت تخصیص
اصطلاح پس متوجه نشود که شاید که جزء مشترک
ممیز باشد ماهیته را از بعض اغیار مشارکه در وجود

نه در

نه در جنس بعض اغیار مشارکه در وجود چراکه جمیع اغیار
مشارکه در وجود جنس بعض اغیار مشارکه در وجود
ماهیته اند و او را فصل بعید نخوانند و بالجمله فصل
ممیز لیث جوهری لما هو ان بودی که گفتنی که
و هر جوهری فصل است تا آنچه گذشت که زیرا
که آن حقیقه را تمیز کند از غیر تمیز جوهری یا
اثبات آن کند که جزئی که تمام مشترک نیست
فصل است اما آنکه فصل ممیز است که جوهری
با سابق اثبات آن نکند مگر آنکه گویند که
مقصود ازین کلام اثبات آن مطلوب
نیست و این مقدمه در اثبات او مبهم است
و در کلام مطول است و مقصود ازین بیان محمل
فصل است بعد از تفصیل او به بیان قریب
و بعید و چون معلوم شد که فصل قسم است
و ممیز جوهری است پس او کلی باشد که در جواب
ای شیء هو فی جوهره مقول شود و کلی جنس

فصل است و ذکر او در تعریف اصلا مستدرک
نیست خواه مقول را بر مقول بالفعل حمل
کرده شود و خواه بر صلاحیة مقولیه بحسب
فرض عقل چراکه مقول بر شیء بحسب مفهوم
اعم است از مقول بر کثیرین و قول او که
در جواب بیرون کردن عرض عام را
چراکه اصلا مقول نشود و قید ای شیء هو بیرون
کرد نوع و جنس را که مقول شوند در جواب
ما هو لا ای شیء هو و قید فی جوهره مغنی فی ماهیة
زیرا که جوهر و ماهیه و حقیقة مرادفان اند
چنانکه در شرح قطاس مذکور شده اخراج
کرد خاصه را که در جواب ای شیء هو فی عرضه
مقول شود نه ای شیء هو فی جوهره و بدانکه مناسب
آن بود که آنکه نوع را معنی دیگر است که آن را
نوع اضافی خوانند در تحت نوع بیان کردی
لیکن چون موقوف بر معرفت جنس بود



تاخیر کرد از بیان جنس و راضی نشد بانکه در
میان جنس و فصل بیان کند جهة کمال اتصال
بیان فصل نه بیان جنس چراکه بیان فصل
و جنس هر دو بهم دلیل انحصار جزء ماهیة در جنس
و فصل است و این معنی دیگر ماهی است یعنی
آنچه واقع شود در جواب ما هو پس صنعه و اخل
نشد که جنس مقول شود بر او و بر غیر او جنسی
در جواب ما هو و آنکه توهم کرده اند که متبادر
از مقول شود آنست که مقول شود بی واسطه
پس صنعه بیرون رفت چراکه حمل جنس بر وی
بواسطه حمل جنس است بر نوع و حمل نوع بر وی
و بنابر بنا در این قید را که در تعریف صاحب
کشف و اتباع او مذکور است حذف کرده
بغایت واهی است چراکه مصنف در حاشیه
تسمیه فساد قید اولی را بیان کرده و لهذا آن
فساد از این تعریف انداخته و نتوانند بود

که بجهت استدلال انداخته باشند زیرا که ماهیت متناول
او نیست و این نوع اضافی چون انسان است
که مقول میشود بر وی و بر فرس حیوان در جواب
ما هو و نوع اضافی شاید که نوع حقیقی باشد چنانکه
گفتیم یعنی انسان که نوع حقیقی است و نوع
اضافی حیوان است نوع اضافی جسم نامی و جسم
نیز هست و ازین جهت است که او را نوع الانواع
خوانند و شاید که نباشد چون حیوان که نوع
اضافی جسم نامی است و نوع اضافی جسم و جوهر
نیز هست لیکن او را نوع الانواع نخوانند و نوع
متوسط خوانند و برین قیاس است جسم نامی
که نوع اضافی جسم است و جسم را که نوع اضافی
جوهر است نوع عالی خوانند و نوع الانواع را
نوع سافل نیز خوانند و اولی آن بود که گفتی که
وشاید که نوع حقیقی نوع اضافی نباشند تا توهم
نشود که نوع اضافی اعم مطلق است چنانچه

بعضی

بعضی بران رفته اند مگر آنکه گفته شود که وجود نوع
حقیقی بدون اضافی مثال محقق ندانست و انکه
تمثیل بعقل کرده اند بنا برانست که جوهر جنس
عقل نباشد و آن محقق نیست و نوعی بدان نمود
که نوع حقیقی بدون اضافی یافت میشود یا نمیشود
و بیان آن کلی که تمام ماهیت بود هر چند با کلمه اما
نمیشود لیکن چون در مقام تفصیل واقع شده بود
گویا که اما مذکور بود پس صحیح باشد که گفته
شود که و اما آن کلی که از حقیقت افراد بحسب
نفس الامر یا اعم چنانچه گذشت خارج بود
اگر مخصوص یک حقیقت گذشت باشد اعم از آنکه
آن حقیقت جنس باشد یا نوعی از اخاصه خوانند ازین
حیثیت که مخصوص یک حقیقت است چون ضاحک
که مخصوص است بحقیقت انسان و چون ماشی
که مخصوص است بحقیقت حیوان هر چند مشترک
میان انسان و فرس و ازان حیثیت خاصه نیست

وان حقیقت را تمیز کند از هر غیر تمیز عرضی و چون
خارج مخصوص قسم کلی است و ممیز حقیقت است از
هر غیر پس او کلی باشد که مقول شود در جواب ای
شی هو فی عرضه چون ضاحک نسبت با انسان کلی و زین
تعریف جنس است و مطلقا مستدرک نیست
خواه مقول محمول شود بر مقول بر فعل یا مقول
شود بر محمول بالعرض چنانچه در فصل تفصیل
یافت و قول او که در جواب اخراج عرض عام
کرد چراکه اصلا در جواب مقول نشود و این
وای شیء بیرون کرد جنس و نوع را که در جواب
ما هو مقول شوند و فی عرضه بیرون کرد فصل را
اگر گویی که عرض عام شاید که در جمیع اعتبار
یافت نشود پس تمیز حقیقت از بعضی اغیار نتواند
نمود پس باید که در جواب ای شی هو فی عرضه
واقع نتواند شد گفته شود که ای شی فی عرضه
طالب ممیز از جمیع اغیار است و بر طریقه ای شیء

هو فی جوهره نیست چنانچه موهوم میشود و اگر
مشترک باشد میان دو حقیقت یا بیشتر آن را عرض
عام خوانند ازین که مشترک است هر چند از ان
حیثیت که مخصوص است بحقیقتی که اعم است ازین
دو حقیقت خاصه باشد چون ماشی که مشترک است
میان حیوانات هر چند خاصه حقیقت حیوانیت
و چون [illegible] تمام تعریف عرض عام تمام بود چراکه
وقوع او در تعریفات کمتر است بلکه مختلف فیه
و بعد از وقوع نفع او بغایت اندک چراکه سبب
اطلاع بر ذاتی و نه او را زیاده مدخلی است
بر امتیاز صحیح تعریف او را التزام ننمود چنانکه
در باقی اقسام پس کلیات منحصر شد در پنج نوع
و جنس و فصل و خاصه و عرض عام و مقصود از
بیان نوع تکمیل قسمت و کمال توضیح باقی اقسام است
و الا او را در تحت معرف که این مبحث مقدمه اوست
هیچ نفعی نیست و تقسیم خارج را بلازم و مفارق و اقسام

هر یک درین مختصر ذکر نکرد برای آنکه آنچه در بحث
معرف نوشته موقوف بر دانستن آن است بحث
بخلاف تقسیمات مذکوره و اما آنکه در کتب
فن مذکور شده بسبب آن است که در بحث معرف
مذکور میشود که تعریف لازم بین باید و تقسیم
خاصه نیز مثله یعنی آنکه صادق آید بر تمام افراد حقیقتی
که خاصه اوست و غیر شامله که مقابل اوست
نه از برای او متروک شد که در بحث معرف
بر وجهی که آورده هیچ نفعی ندارد و در کتب
فن برای آن مذکور میشود که در بحث معرف
مذکور میشود که تعریف بخاصه شامله باید و چون در
**فصل** بیان موضوع گذشت که در عرف علمای
این فن آن تصورات مرتبه را که موصل شوند
بتصور دیگر معرف خوانند بذکر معرف او اشتغال
نمود و فرمود که معرف چهار قسم است یکی حد تام
وآن مرکب باشد از جنس قریب و فصل قریب



چون حیوان ناطق در تعریف انسان یا آنچه
بمنزله مرکب باشد از جنس قریب و فصل
قریب چون جسم نامی حساس متحرک
بالاراده ناطق زیرا که این حد تام است
و جسم نامی حساس متحرک بالاراده جنس قریب
نیست زیرا که در جنس افراد معتبر است بلکه
تفصیل جنس است بمنزله او و دوم حد ناقص
وآن مرکب باشد از جنس بعید و فصل قریب
بر قیاس گذشته و همچنین در باقی اقسام
چون جسم نامی ناطق یا جسم ناطق یا جوهر
ناطق در تعریف انسان و بیان حد ناقص
مشکل میشود بتعریف بفصل تنها مگر آنکه گویند
که مصنف تعریف بمفرد تجویز نکرده و از آن
جهت است که تعریف نظر بترتیب تصورات
یا تصدیقات که مودی شوند بتصور یا تصدیق
دیگر نموده هنوز مشکل میشود بتعریف بمرکب

از فصل قریب و بعید چون حساس ناطق
در تعریف انسان و بتعریف مرکب از جنس بعید
و فصل بعید قریب چون جوهر حساس ناطق
در تعریف انسان نگوئی که داخل است در مرکب
از جنس بعید و فصل قریب زیرا که مراد از مرکب
مجرد جنس بعید و فصل قریب است و اگر نه در
تعریف داخل شود مرکب از جنس بعید و فصل
قریب و خاصه چون جسم ناطق ضاحکه در تعریف
انسان بسیم رسم تام و آن مرکب باشد از
جنس قریب و خاصه چون حیوان ضاحک
در تعریف انسان و مصنف تعریف مرکب
از جنس و فصل قریبین و خاصه را چون حیوان
ناطق ضاحک در تعریف انسان رسم تام
اکمل از حد تام داشته پس تعریف رسم تام
بر وجه مذکور تا تمام باشند چهارم رسم ناقص
و آن مرکب باشد از جنس بعید و خاصه چون جسم

ضاحکا

ضاحک یا جسم ضاحک یا جوهر ضاحک در
تعریف انسان و این تعریف نیز مشکل میشود بمرکب
از خاصتین چون کاتب ضاحک در تعریف انسان
و بمرکب از جنس بعید و فصل قریب و خاصه چون
جسم ناطق کاتب در تعریف انسان و بمرکب
از جنس بعید و فصل بعید و خاصه چون جسم حساس
کاتب در تعریف انسان و بمرکب از فصل بعید
و فصل قریب و خاصه چون حساس ناطق ضاحک
در تعریف انسان و بمرکب از فصل بعید و خاصه
چون حساس ضاحک در تعریف انسان و بمرکب نیز
از فصل قریب و خاصه چون ناطق ضاحک
در تعریف انسان لیکن بتعریف بخاصه تنها که
بنص بعضی رسم ناقص است مشکل نشود
زیرا که بنای او بر جواز تعریف بمفرد است و مصنف
درین رساله بران نرفته چنانکه معلوم شد
و نشاید که رسم ناقص مرکب باشد از عرض عام

و خاصه چون موجود ضاحک در تعریف انسان
و آنکه گفته اند که ذکر عرض عام در تعریف درست نیست
بنا بر آنکه غرض از تعریف شیٔ معرفت کنه است
یا تمیز او از اغیار و عرض عام افادهٔ هیچ یک نکند
مردود است با آنکه او را در تعریف مدخل تواند
بود هرچند بخود تمیز نتواند کرد با آنکه معتبر تمیز فی الجمله است
نه از جمیع اغیار و عرض عام از بعض اغیار
تمیز تواند کرد چرا که لازم نیست که شامل جمیع
اغیار باشد و برین نقد بر رسم مرکب از
د و عرض عام نتواند بود چون موجود ماشی در تعریف
انسان و بیان رسم ناقص که بر وجه مذکور باشد نیز
مشکل شود لیکن تعریف بیک عرض عام چون
تعریف انسان بماشی مشکل شود پس بنا بیان
بر آنست که تعریف بمفرد جایز نیست و بعض اهل
اصول و عربیه معرف را بجمیع اقسام حد خوانند
پس اگر در آن کتب حد را بجای رسم استعمال

کنند

کنند اعتراض نشاید کرد چرا که رسم ایشان این است
چون مبحث الفاظ در کتب فن بر وجه عموم مرقوم
میشد لاجرم مباحثی که اختصاص ببعضی مباحث
فن داشت دون بعضی در آنجا مبحث مذکور
نشد پس متوجه شود که **فصل** شرایط متعلقه
معرف را مناسب آن می نماید که در مباحث
الفاظ آورده شود و اختصار بر بیان آنچه
در لفظ معرف از آن اجتناب باید کرد در این
آنست که او غریب بفهم است و آنچه در نقض
معرف سبب خفا شود مثل تعریف شیٔ
بآنچه موقوف باشد بر معرفت شیٔ خفی تر او یا مساوی
او باشد در معرفت خالی از خفا نیست و اختصار
بر آنکه در تعریفات استعمال الفاظ مجازیه
بنا بر آنکه ذهن بغیر مقصود که آن معنی حقیقی
میرود درست نیست که بنا بر آنکه احتمال دارد که
ذهن بغیر مقصود رود جایز نباشد مگر در فنی که

قرینه واضحه باشد با آنکه استعمال الفاظ غریبه
وحشیه نیز جایز نیست بنا بر آنکه ذهن بهیچ چیز
نرود و سامع معطل ماند و مقصود از تعریف
حاصل نشود و اگر او را تفسیر کنند تفسیر او از و
مستغنی باشند و در تعریف آوردن نفع نباشد
از آن جهت است که فساد استعمال لفظ مجازی
و مشترک زیاده از فساد لفظ غریب وحشی است
چنانچه از آن بیان سابق ظاهر شد و تقدیم
مجاز بر مشترک از آن جهت است که فساد
او بیشتر است چنانچه ظاهر شد **فصل** بدانکه
دانستن حقایق موجوده چون انسان و فرس
و مانند آن بغایت مشکل است زیرا که موقوفست
بر تمیز جنس از عرض عام و فصل از خاصه و تمیز
کردن متعسر است میان اجناس و فصول
این حقایق و میان اعراض عامه و خواص آنها
یعنی تمیز اجناس از اعراض عامه و تمیز فصول

ازخواص

ازخواص صح

امور بغایت اشکالست و تمیز فصل قریب از تمام
حقیقت موجوده نیز مشکل است و مقصود
ازین تنبیه آنست که در تعریف حقایق موجوده
مزید احتیاط باید نمود تا در حد و در رسوم
او بجای عرض عام نهاده نشود و بجای فصل
خاصه و تعریف مطلوب مختل نگردد و اما دانستن
مفهومات اصطلاحیه چرا که دانستن مفهوم
آسان حکم دانستن مفهوم اصطلاحی دارد
و تقیید باصطلاحیه از برای مزید اهتمام
بشان اصطلاحات بنا بر آنکه غالب بیان
مفهومات لغویه بتعریفات لفظیه است
که شایع در لفظ مرادفست و ذکر جنس
و فصل در و مقصود نمی باشد بخلاف مفهومات
اصطلاحیه که بتعریفات اسمیه است که با جناس
و فصول می باشد آسانست و از آن جهت است که
و تمیز کردن میان اجناس و اعراض عامه و میان

فصول وخواص ان که مدار تعریف است
آسانست زیرا که انچه مصطلح ومحل مفهوم لفظ اعتبار
فرموده ذاتی مفهوم است وانچه خارج این
امر لیث که اعتبار نموده خارج مفهوم است
واطلاع برامور که دانسته اعتبار نیستند
واعتبار ایشان راست چون مفهوم کلمه
واسم وفعل وحرف ومعرب ومنصرف
وغیران که در محلش مبیّن شده درین مقام
مستغنی است از بیان **فصل** چون فارغ
شدیم از شرح مباحث تصورات شروع
کردیم در مباحث تصدیقات ومعلومات
تصوریه ورجا او ثوق کواد مطلق انست
که با تمام شرح مباحث تصدیقات
کماینبغی موفق شدیم وهمچنانکه در تحصیل بیان حج
تصورات ومعلومات تصوریه نظریه
محتاج بودیم بدو جزء یکی بیان موصل بتصور

که ان

که ان قول شارح است با اقسام خود ومی شاید
که معنی بران باشد که یکی بیان موصل بتصور با اقسام
خود که ان قول شارح است وبرین منوال است
عبارت او که ان بحث با اقسام خود ومراد به بیان
موصل بتصور عام تر از بیان نفس او که عبارت
از تصور است وبیان حال او که عبارت از
مسایل است ودیگر بیان کلیات خمس با اقسام
خود وتصریح باو نکرد از برای انکه از برای همه
کلیات اقسام ذکر نکرد وکلیات که قول شارح
ازان مرکب شود چهار جنس نیست واز نوع قول
شارح مرکب نشود یا وصف بر سبیل تغلیب است
پس مراد ان است که از جنس ان مرکب شود
با وصف بر سبیل تغلیب است اگر میگفت
که ناچار است از تقدیم مباحث کلیات
بر مباحث موقوف بلاحق بلاحق کلام ملایم تر
می بود وهمچنین در تحصیل تصدیقات ومعلومات

تصدیقیه نظریه نیز محتاج بمد و چیز یکی بیان موصل
بتصدیق که بتفصیل گذشت که آن حجت است
با اقسام خود و دیگر بیان قضایا که جنس حجت از آن
مرکب شود نه قضایا که اقسام حجت از آن مرکب شود
چرا که بیان او در کتب فن داخل باب موصل
بتصدیق است نه باب قضایا و ناچار است
که مباحث قضایا مقدم باشد چون موصل بتصدیق
موقوفست بر وی پس میگوییم که قضیه یعنی قضیه ملفوظ
که مرادف خبر است چنانچه در بحث الفاظ گذشت
و تعریف با آنکه جهة تعهد عهد است و حمل معرف
بر قضیه ملفوظه نه معقوله با آنکه نظر منطقی بالذات
بقضیه معقوله است و اخص است بتعریف بنا بر آنکه
تعریف او نکرده شده بنا بر آنست که قول او بعد
ازین و قضیه بحسب معنی مرکب است دلیل قویست
بر آنکه معرف قضیه ملفوظ است و الا بایست
که قضیه مرکبست و ذکر قایل در تعریف قایل بودی.

بر مباحث حجت مقدم



نیز دلالت میکند برین معنی زیرا که محل قایل او
بر قایل لفظ او خلاف ظاهر است و مناسب
مقام تعریف نیست و قول باصطلاح منطقی مراد
مرکب را لیکن مرا درین مقام مرکب لفظی است
که صحیح باشد تصدیق قایل وی را و قایل تکذیب
وی را و تصدیق نسبت بصدق است و تکذیب
نسبت بکذب و صدق او بودن حکم است
مطابق واقع و کذب او بودن حکم است
مخالف واقع و نگفت که صحیح باشد تصدیق و
تکذیب وی را تا توهم دور نشود زیرا که صدق
که نسبت خبر و قضیه بوی کنند در مشهور تعریف بوی
کرده اند که عدم مطابقه خبر مر واقع را از همین جهة
تعریف قضیه با آنکه صحیح باشد صدق و کذب او
نکرد و دور را توهم داشته شد بنا بر آنکه تعریف
صدق خبر بانچه مشهور است لازم نیست و میتوان
گفت که صدق مطابقه نسبت ایقاعیه باعتبار است

قولیست هم

مر واقع را و کذب عدم مطابقه نسبه الایقاعیه یا انتزاعیه است
مر واقع را و توهم نباید کرد که بایست گفت که صحیح
باشد تصدیق یا تکذیب بنا بر آنکه تصدیق و تکذیب
با هم متحقق نتوانند شد زیرا که اگرچه شیء را تصدیق
و تکذیب با هم نکنند اما امکان هر دو دارد
و باین سخن معلوم شد که اگر اکتفا بذکر یکی ازین
هر دو کردی تعریف تمام بودی و مراد بقابل
وی قابل اوست از آن حیثیت که قابل وی است
و اگر نه منتقل شود بمثل غلام زید که در ترکیب غلام
زید قائم است و باین غلام زید واقع است
زیرا که صادق است بر وی که مرکبیست که صحیح است
تصدیق و تکذیب قابل وی را هر چند از آن حیثیت
که قابل وی است ممکن نیست بلکه صحه از آن حیثیت
است که قائل مجموع ترکیب است که این مرکب جزو است
و مراد صحه تصدیق و تکذیب قابل اوست قطع نظر
از جمیع امور خارج از مفهوم این مرکب چنانکه بتحقیق

این در بحث

این در بحث الفاظ گذشت پس منتقل نشود بترکیب
السماء فوقنا که تکذیب قائل او قطعا ممکن نیست
و منتقل نشود باجتماع نقیضین ممکن است
با آنکه تصدیق قائل او ممکن نیست و شک نیست
که بتحقیق اجزاء قضیه موجب مزید توضیح وی است
و جز این فایده ندارد پس اورا بتعریف قضیه
مناسبت تمام است با آنکه گویا از تتمه وی است
و شک نیست در آنکه اجزاء اربعه قضیه معقوله اختصاص
بحملیه ندارد و مشترکست میان جمیع شرطیات
و حملیات پس مناسب آن باشد که تحقیق اجزاء را
با تعریف مفهوم قضیه جمع کنند نه با احکام و
بر مطلق قضیه اجرا کنند نه بر خصوص حملیات
ازین جهة مصنف با کاتبی مخالفت کرده از طریقه او
که جمع تحقیق اجزاء با احکام و تخصیص با حملیه بود عدول
کرد و در عقب تعریف قضیه ملفوظ فرمود که و قضیه
بحسب معنی مرکب است از چهار جزو و نیز بحسب معنی

بنابر آنست که قضیه ملفوظه را زیاده از سه جزو یا دو جزء
نباشد و شک نیست که معنی قضیه مرکبست از چهار جزء
نظر باعتبار معنی پس در عبارت مسامحه است
محکوم علیه و محکوم به و نسبت حکمیه که تفصیل آن سابقاً
در مفتتح کتاب گذشت و حکم یعنی وقوع یا لا وقوع
متلبس بایجاب که تصدیق بوقوع است یا بسلب
که تصدیق بلا وقوع است و مراد بحکم ادراک وقوع
یا لا وقوع نیست چنانکه از مثل این عبارت متبادر است
بنابر شیوع استعمال او در وی زیرا که جزء قضیه
نیست و قضیه حکم با آنکه متلبس بایقاع یا بانتزاع
باشد بنابر آنست که وقوع یا لا وقوع که تصور
ساذج بوی تعلق گیرد جزء قضیه نیست و حکم جزء
قضیه نباشد مگر باین اعتبار که متعلق تصدیق است
و چون در وجود نسبت حکمیه در قضیه خفائی بود
و ملتبس میشد بنفس حکم و فرق کرد میان نسبت
حکمیه و حکم و فرق اگرچه در صورت توهم بر ظاهر شود

فاما

فاما در صورت شک نیک ظاهر شود که انجا نسبة
حکمیه است زیرا که شک در وی است و تردد
در امری بی تصور وی محالست و حکم یعنی ملتبس
بایجاب یا سلب اصلا نیست و مقید کردیم حکم را
بایجاب و سلب زیرا که در صورت شک حکم بمعنی ادراک
تصور ضروری است چون شک باین نوع است
که آیا واقع هست یا واقع نیست و ازین جهة توهم
را چنانکه بعضی محققان ضم کرده اند ضم نکرده
صورت جزم بایجاب را که در وی نسبت از حکم
ایجابی خالی است نیز ضم کرد و بعد از تصور
مفهوم قضیه و مزید توضیح او بتحقیق اجزاء او
تقسیم کرد قضیه را از برای کمال توضیح مفهوم
زیرا که تقسیم مزید بصیرت بمقسم پیدا شود
پس گویا از تتمه تعریف است اینست نکته که مصنف
از برای تقسیم قضیه ابتدای در بعضی مصنفات
خود بیان فرموده و مناسب تر آنست که تقسیم

قضیه از برای تحصیل اقسامست تا بر وی اجرای
احکام توان نمود نه از برای مصلحت مقسم
واگرچه مشهور تقسیم قضیه است بحملیه و شرطیه و تقسیم
شرطیه بمتصله و منفصله و لفظ هم مناسب آن
مینماید چنانچه از بیان که تقسیم را کرده ظاهر میشود
فاما چون در ترکیب قیاس مطلق شرطیه را حکم
نبود بلکه احکام مخصوص متصله و منفصله را بود
تقسیم بمطلق شرطیه نکرد و در بیان تقسیم را
بوی ظاهر ساخت تنبیه بر انکه تقسیم شرطیه و تحصیل
مفهوم از برای اقسام وی است و در نفس
بالذات مهمی نیست و فرمود که قضیه بر سه قسم است
با انکه عبارة بعض محققان برین وجه است
که اصناف الترکیب الخبری ثلثه و صنف نه نوع
حقیقی است و نه نوع اضافی است چراکه صنف
کلی است که مرکب باشد از ماهیة نوعی و عرضی
بنا بر انکه مفهومات متصله و منفصله و حملیه امور

اعتباریه

اعتباریه اند چه در وی معتبر اعتبار کرده و انی و لیست
پس هر یک از متصله و منفصله را نوعی باید بود
نسبة بقضیه چراکه هیچ خارج از حقیقة وی نبود
منقسم بنبت حملیه و شرطیه متصله و منفصله زیراکه
محکوم علیه و محکوم به در قضیه اگر مفرد باشند یعنی
جزء لفظ وی دلالة بر جزء وی نکند یا در مفرد باشند
یعنی از و تعبیر بلفظی توان کرد که جزء وی دلالة
نکند بر جزء او و قید کرد بقول خود که در قضیه
بنا بر انکه محکوم علیه و محکوم به شرطیه نیز در حکم مفردات است
نه در قضیه چراکه اگر حکم شرطی را دور کنند از طرفین
او تعبیر بمفرد توان کرد و آنچه مانع است از تعبیر بمفرد
از طرف شرطیه حکم وی است چراکه وجدان صحیح
شاهد صدق است بنا بر انکه حکم شرطی وجود نکرد مادام
که در دو طرف او نسبة حکمیه بتفصیل ملحوظ نباشد
بخلاف حکم حملی که تفصیل نسبه در طرف او مانع
است و اگر گفتی که محکوم علیه در وی مفرد یا حکم مفرد

حکم

شاهد صدق است بر

باشند یا اگر گفتنی که محکوم به در وی مفرد یا حکم
مفرد باشد آن قضیه را حملیه خوانند تعریف حملیه
جامع و مانع می بود و همچنین شرطیه بمقابل او لیکن
تنبیه برآنکه از هر دو طرف او تعبیر بمفرد توان کرد
فوت میشد و چون حملیه چو آمدن سالبه خفائی داشت
با تو هم تخصیص بموجبه نشود فرمود که خواه موجبه که
در وی حکم کرده باشند بثبوت شیء مر شیء را
چون زید قایم است و خواه سالبه باآنکه حکم کرده
باشند بآنکه شیء شیء را ثابت نیست چون
زید قایم نیست و آنکه اگر محکوم علیه و محکوم به در قضیه
مفرد یا در حکم مفرد نباشد اگرچه شامل است
بحسب مفهوم قضیه را که یک طرف او مفرد یا
در حکم مفرد نباشد و طرف دیگر مفرد یا در حکم مفرد
باشد فاما چون این فرد فرد محقق نیست و ماده
نقض متحقق نباشد مختل نشود قول او که آن قضیه را
شرطیه خوانند و قول او که پس اگر حکم باتصال است

یعنی

یعنی اگر حکم بمعنی ایقاع یا انتزاع متعلق است بآنکه
محکوم به نزد یک تحقق محکوم علیه متحقق است
آن قضیه را شرطیه متصله خوانند اشارتست بآنکه
معرفت مفهوم متصله بعد از معرفت مفهوم
مطلق شرطیه است فایده قول او که خواه موجبه
باشد چنانکه گوییم اگر آفتاب برآمده باشد
روز موجود باشد یا گوییم نیست چنین که اگر آفتاب
برآمده باشد شب موجود باشد معلوم شد
و اگر حکم بانفصال و جدائی طرفین قضیه است
از یکدیگر یا در وجود بمعنی آنکه وجود هر یک
مستلزم انتفاء دیگر است یا مصاحبت او
و عدم بمعنی آنکه عدم هر یک مستلزم وجود دیگر است
یا مصاحبت او یا در وجود تنها یا عدم تنها
آن قضیه را شرطیه منفصله خوانند خواه موجبه
چنانکه گوییم این عدد یا زوج باشد یا فرد و خواه
سالبه چنانکه گوییم نیست چنین که این عدد یا زوج

باشند یا مرکب از واحد و چون وجه اطلاق حملیه
و متصله و منفصله بر سوالب و مناسبت
میان مفهوم اصلی و سوالب ظاهر نبود چرا که حملیه
منسوب بحمل باشد و در سالبه حمل منتفی است
و متصله خداوند اتصال و منفصله خداوند انفصال
و اتصال و انفصال در سوالب منتفی است
فصل ذکر کرد از برای مناسبت و چون
مناسبت سوالب بواسطه موجبات است
محتاج شد بتعرض بحال موجبات و گفت که
اطلاق حملیه و متصله و منفصله بر موجبات
ظاهر است و بر سوالب بواسطه مناسبت است
با موجبات در اطراف و مناسبت با موجبات
منحصر نیست در مناسبت در اطراف بلکه در نسبت
حکمیه نیز مناسبت دارد پس اولی آن بود که این را
نیز ضم کردی و این سخن بعضی محققان است
در شرح رساله شمسیه و مصنف برین سخن اعتراض

کرده

کرده که این سخن موهم انست که حملیه و متصله و منفصله را
اولا بموجبات نقل کرده اند و بعد از ان بجهة مناسبت
مذکوره از موجبات بسوالب اورده اند و ظاهر
انست که این الفاظ را بمعانی اصطلاحیه یک
نقل آورده اند نه بجهة بعضی افراد با معنی اصلی و وجه
اختیار این سخن درین مقام با وجود انکه در حاشیه
شرح رساله مزیف شده ظاهر نیست و چنانچه اطلاق
الفاظ مذکوره بر سوالب ظاهر نیست اطلاق لفظ
شرطیه نیز ظاهر نیست و اطلاق لفظ شرطیه بر منفصله
خواه موجبه و خواه سالبه ظاهر نیست چنانچه در بعضی
تصنیفات خود بیان فرموده بعد از تحقیق مفهوم
اقسام قضیه مشغول شد بعنوان اجزاء هر یک و چنانچه
اقسام را در مقام بیان با هم جمع کرد بحث
اجزاء جمیع را در یک فصل بیان فرمود پس
نظر بکلام سابق معنی کلام او ان باشد که محکوم علیه را
در معنی قضیه حملیه موضوع خوانند زیرا که مبتداء

محمول قایم است بوی چنانچه عرض قایم است بموضوع
با از برای آنکه گفته آنکه در قضیه وضع کرده شده
و نهاده شده از برای آنکه بر وی حکم کنند و محکوم به را
ازان جهة محمول خوانند که حمل کرده شده بر موضوع است
وان لفظ که دلالت کند بر نسبه حکمیه التزام و بر حکم
معا که وقوع نسبه حکمیه است بالا وقوع او بمطابقه
انرا رابطه خوانند چراکه دلالت کند بر امری که رابطه
محمول است بموضوع وان حکم است تسمیه دال
باسم مدلول چون لفظ هو در زید هو قایم
که معنی هو بفارسی است است نه او باضمیر باشد
واسم نه رابطه و هو چنانچه ضمیر می باشد باین معنی
نیز می باشد و باعتبار انکه او ضمیر است اسم است
و باعتبار معنی رابطی اداة پس مشکل نشود که هو
ضمیر است و رابطه اداة ولفظ است در زید قائم
اولی ترک لفظ که بود و حرکه کسره در زید چنین او
ترک لفظ لفظ که باشد و در بعضی نسخ که در زید و به رو

فی

چون تفصیل تمام روابط درین مقام کنجایش نداشت
عدول کرد به بیان اجمالی و فرمود که وفی الجمله
هرچه دلالت کند بر ربط میان موضوع و محمول رابطه است — آن ع
و هرچه دلالت کند میان مقدم و تالی ازرا اداة شرط — بر ربط
خوانند و در قضیه شرطیه محکوم علیه را مقدم خوانند
چراکه غالب در استعمالات تقدیم اوست
و گفته شد که غالب تقدیم اوست با آنکه تقدیم جزاء
بر شرط بر لغه عرب تجویز نکرده اند و هر جا که صورت
تقدیم یافت تاویل کرده اند و او را جزا نداشته
اند بنا بر انست که ارباب این فن که ناظر اند
در حال معانی بدان ملتفت نخواهند بود و محکوم به را
تالی خوانند چراکه غالبا در عقب مقدم است
و فایده تقیید بغالبا معلوم شد **فصل** موضوع
در قضیه حملیه یعنی در معنی قضیه حملیه زیرا که موضوع
جزو معنی قضیه است چنانچه از سابق معلوم شد
و می شاید که از قضیه قضیه معقوله خواسته باشد لیکن

خلاف ظاهر است اگر جزئی حقیقی باشد آن قضیه را
شخصیه و وجه تسمیه ظاهر است چون زید نویسنده است
و زید نویسنده نیست و اگر کلی باشد پس اگر بیان
کمیه افراد بدین نوع که حکم بر همه افراد است یا بعضی
نکرده باشند آن قضیه را مهمله خوانند چرا که در وی
بیان کمیه مهمل مانده هر چند نظر بحکم عقل توان دانست
که محکوم بعض است یا کل چنانچه گوییم انسان
زیرا که میتوان دانست که همه افراد انسان بیانند
اند و چنانکه انسان حیوان است چرا که بعد از علم
بآنکه حیوان جنس این نوع است توان دانست
که همه انسان حیوان است و تقدیم کردیم بیان
کمیه را چرا که مطلق بیان کمیه قضیه را محصوره نکرده
اند و از اهمال بیرون نبرد و چنانکه گوییم آدمی بمرد
مراد همه افراد انسان باشد یا بعض و تعریف
مهمله شامل میشود طبیعیه زیرا که حکم بنفس طبیعت باشد
نه بر فرد چنانکه گوییم انسان نوع است زیرا که موضوع

خوانند هم

چون انسان نویسنده است
و انسان نویسنده نیست
هم صح می

دروی

در وی کلی است و بیان کمیه افراد نکرده اند مگر آنکه
گفته شود که مبنا در ارتکاب ناکردن بیان کمیه است
که افراد مراد باشد و بیان کمیه افراد نکرده باشند
هر چند مفهوم سلب عام تر است و معتبر در تعریفات
امور نسبت که مبنا در است از الفاظ لیکن طبیعیه
وارد است بر قسمت زیرا که مقسم که قضیه حملیه است
متناول است او را و اقسام او نیست و آنکه
بعضی محققان در شرح رساله شمسیه نوشته اند
که این اعتراض متوجه نیست بنا بر آنکه سخن در قضایای
معتبره در علوم است و طبیعیات معتبر نیستند
پس از مقسم نیز خارج باشند ناتمام است
زیرا که قضایای شخصیه نیز معتبر نیست پس اگر
مقسم معتبر در قضایای معتبر در علوم باشد قضیه
شخصیه را در اقسام ذکر نتوان کرد و اگر بیان
کمیه افراد کرده باشند بر وجه مذکور آن قضیه را
محصوره خوانند زیرا که حصر افراد موضوع او کرده اند

و این بر چهار قسم است موجبهٔ کلی که در وی حکم
ایجابی بر همه افراد موضوع شده و سالبهٔ کلی
و موجبهٔ جزئیه که در وی حکم ایجابی بر بعض
افراد موضوع شده و سالبهٔ جزئیه

## فصل

قضایای شخصیه در علوم معتبر نیست نه از آن جهت
که مقصود در علوم جمیع قواعد است که قضایا
موجبهٔ کلی اند چرا که این دلیل مفید آنست که غیر
موجبهٔ کلیه معتبر نباشد بلکه بنا بر آنکه اجرا
علوم موجبات کلیه اند و در اثبات آنان
غیر محصورات اربع را دخلی نیست و چون
در علوم قضیهٔ مهمله استعمال می یافت بیان
فرمود که او در قوهٔ محصوره جزئیه است
پس قضایای معتبره در علوم محصورات اربع است
یا آنچه در حکم وی باشند زیرا که مهمله هر چند
در قوهٔ جزئیه است اما او را از محصورات
شمرده اند و مخفی نیست بمجرد آنکه شخصیه معتبر نباشند

لازم

لازم نمی آید که قضایای معتبره محصور باشند در
محصورات اربع زیرا که طبیعیه غیر شخصیه است
و غیر محصورات مگر آنکه گفته شود که این تفریع
بر سابق بمعونهٔ مقدمه مشهور است که طبیعیات
معتبر نیست یا آنکه مراد آنست که قضایای معتبر از
اقسام مذکوره محصورات اربع

## فصل

شک
نیست که کلمهٔ لا و لا جرم افاده سلب که عبارت
از سلب نسبهٔ ایجابیه نکند بلکه رفع مفهوم محض
کند فی نفسه پس اطلاق حرف سلب بر وی
باعتبار آنست که در اصل موضوع بوده از
برای سلب هر چند از موضوع له اصلی خود
عدول کرده و ازین جهت قضیه را که مشتمل است
بر وی معدوله خوانند و اگر گفتی که اداه سلب
در قضیه چون جزء محمول شود آن قضیه را معدوله
خوانند چون زید نانویسنده است تعریف
ارباب این فن و السنه بودی بکتاب این فن

[illegible]

و مراد بمحمول آنست که جزء قضیه ملفوظه است
هر چند سابقا زیاده ازین معلوم شد که محمول
اسم است مر جزء قضیه معدوله را اما در جزء
محمول شدن حرف سلب مسامحه است و بهتر آن
بودی که گفتی معنی حرف سلب چون در قضیه
جزء محمول شود تا احتیاج بتکلفات سابقه
نشدی و نیز تعریف معدوله شامل بودی بظاهر
خود مثل زید اعمی را با آنکه حرف سلب جزء
محمول نیست و هر چند در عرف ارباب این
فن اداة سلب جزء موضوع شود آنرا معدوله
الموضوع خوانند و چون جزء طرفین شود آنرا
معدولة الطرفین خوانند و مجموع اینها داخل اند
در تحت معدوله لیکن محقق طوسی قدس سره
در بعضی تصنیفات خود فرموده است
که چون معدوله را اطلاق کنند و تقیید نکنند
مفهوم نشود مگر معدولة المحمول و ازینجا چنین

معلوم

معلوم میشود که چون محصله را اطلاق کنند
مفهوم نشود مگر محصلة المحمول پس تعریف مطلق
معدوله بانچه گذشت منتقض نشود بمعدولة الموضوع
و تعریف محصله بانچه مفهوم میشود از قول او که
و اگر جزء محمول نشود آن قضیه را محصله خوانند
صحیح باشد و چون معتبر در مباحث فن عدول
و تحصیل در جانب محمول بود و عدول و تحصیل
در جانب موضوع قلیل الاعتبار بود در
بیان عدول و تحصیل بر همین اختصار نمود
و چون اقتباس مبان معدوله موجبه و محصله سالبه
بود در تمثیل معدوله موجبه آورد و در تمثیل محصله
سالبه و فرمود که چون نیست زید نویسنده
از برای تنبیه بر تفرقه ایشان و در تمثیل محصله
سالبه نیز فایده تصریح است بانکه در اصطلاح
سالبه را نیز محصله خوانند و آنکه اسم محصله
مخصوص بموجبه است و سالبه را بسیط خوانند

در بعضی اوقات است مخفی نماند که بیان اجزاء
قضیه و احوالی که قضیه را باعتبار اجزا عارض است
مستحق تقدیم است بر بیان کیفیت نسبت که یکی
از اجزا است و بر احوال که قضیه را باعتبار
این کیفیت عارض شود و چون معرفت عکس
و نقیض متاخر است از معرفت اقسام موجهات

**فصل** بیان موجهات مستحق تقدیم است

بدانکه نسبت محمول با موضوع خواه این نسبت
ملتبس باشد بایجاب و وقوع و خواه ملتبس باشد
بسلب و لا وقوع مجرد انکه ضروری باشد
از قضیه ضروری نخوانند و ضروریه مفرده
قضیه موقوف نیست بر انکه مذکوره ضروریه باشد
زیرا که قضیه ضروری انست که حکم کرده باشی
در وی بضرورة ثبوت محمول مر موضوع را
یا سلب وی در جمیع اوقات ذات موضوع
خواه ان نسبت در نفس امر ضروری باشد تا ان

نقم

قضیه صادق باشد و خواه ضروری نباشد تا ان
قضیه کاذب باشد و اگر نسبت ضروریه باشد
و بضرورة نشده باشد ان قضیه را ضروریه نخوانند
پس مراد بقول او که نشاید که ضروری باشد
ان نیست که ضروری باشد نفس الامر چنانچه متبادر است
بلکه انست که ضروری باشد در نظر عقل و مراد
انست که ضروری باشد مجرد ذات را دائما
چنانچه متبادر است زیرا که اگر نسبت مذکوره
ضروری باشد بر ذات موضوع را بشرط وصف
ضروری نخوانند بلکه مشروطه عامه خوانند و اگر
مقید بلادوام بحسب ذات نباشد و اگر مقید
باشد مشروطه خاصه خوانند و اگر ضروری باشد
مجرد ذات را اما ضروری دایمی نباشد ضروریه
نخوانند بلکه وقتیه مطلقه خوانند اگر ضروره در او
قوة معین باشد و مقید بلادوام بحسب ذات
نباشد و وقتیه اگر مقید بلادوام بحسب ذات باشد

منتشره مطلقه خوانند اگر ضروره در وقت مبهم باشد
و مقيد بلا دوام نباشد و منتشره خوانند اگر مقيد
بلا دوام باشد و چون ضروري سابقاً بمعني
بديهي گذشته بود و جاي آن بود که ذهن
بآن معني زود فرمود که يعني مستحيل الانفکاک
باشد و اين تفسير شامل است ضروري ايجاب
و سلب را بخلاف تفسير ضروري بآنکه محمول ممتنع
الانفکاک باشد از موضوع زيرا که شامل
ضروره نسبه سلبيه نيست و مراد باستحاله
الانفکاک عام تر است از آنکه منشأ او ذات
موضوع باشد تا قضيه ضروريه خوانند بمعني اخص
زيرا که مبحوث عنه درين فصل نه قضيه ضروريه بمعني
اعم است و قول او که چون کل انسان حيوان
بالضروره و لا شيء من الانسان بحجر بالضروره
و قول او که و شايد که سلب ضروره باشد
دلالت ميکند بدانکه مراد بضروري بودن نسبه در قضيه

ضروريه

ضروريه ضروري بودن در نظر عقل است چنانکه
بر مثال صادق مخفي نيست و مراد بسلب ضروره
از هر دو طرف يعني طرف ايجاب نسبه و طرف
سلب او که نسبت حکميه داير است ميان آن
سلب ضروره مذکوره معتبره در مفهوم ضروريه است
بتفصيلي که گذشت نه مطلق سلب ضروره و اگر
سلب ضروره معتبره در مفهوم شرط است با وقتيه
يا منتشره آنرا ممکنه خاصه خوانند بلکه او را هيچ
نسبت و تحقيق احکام او نشده چون کل انسان
حيوان بالامکان الخاص و لا شيء من
الانسان بکاتب بالامکان الخاص موجبه
و سالبه در وي يکيست يعني ثبوت کتابت
و سلب کتابت هيچ کدام انسان را ضروري
نيست و فرق ميان اين دو بحسب لفظ است
نظر با اصل قضيه و يا السلب ضروره معتبره در مفهوم
ضروريه است بتفصيلي که گذشت از يک طرف که

ان طرف مخالف حکم است واکر سلب ضرورة
معتبره [illegible] در مفهوم مشروط است
انرا حینیه خوانند واکر سلب ضروره معتبر در
مفهوم وقتیه ومنتشره است انرا ممکنه عامه خوانند
بلکه هیچ اسم خوانند چون کل انسان کاتب
بالامکان العام یعنی سلب کتابت که افراد
انسانند یا از انسان چنانکه ضروره کتابت
محتملست ضروری نیست واین را امکان
عام مقید بجانب عدم کویند واین امکان
وصف واجب الوجود تواند شد وچون
لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان
العام یعنی ثبوت کتابت از انسان ضروری
نیست واین را امکان عام مقید بجانب
وجود کویند واو وصف ممتنع الوجود تواند شد
ووجه وصف این احکام بعام وجه امکان
سابق بخاص احتیاج به بیان ندارد وهمچنین

ممکنه
وجه تسمیه یک قضیه بممکنه خاصه ودیکر بممکنه عامه
وچون عوام از امکان فهم نکنند مکر امکان
عام را وامکان خاص از معتبرات خواص است
ایشانرا امکان عامی وامکان خاصی نیز کویند
ونسبت محمول با موضوع خواه بایجاب وخواه
بسلب شاید که دوام باشد یعنی در نظر
عقل نه در نفس امر زیرا که در دائمه دوام
نسبت در نفس امر ضروری نیست والا
هیچ دائمه کاذب بحسب جهت نباشد ونیز
دوام نفس الامری کافی نیست واکر نه
کل انسان حیوان باطلاق العام دائمه
باشد وتفسیر دوام به همیشکی به اعتبار ضرورت
نه همیشکی بی ضرورت اشارتست بانکه دوام
در ماده ضروره یافت تواند شد چون کل
انسان حیوان دائما زیرا که دائمه اعم است
از ضروریه ودوریت که اشارت باشد بانکه

دوام بی ضروره مجرد احتمال عقل است
واکرنه هر امری ممکن راعلتی باشد که او نظر
بعلة خود واجب باشد پس انکه مشهور است
که دائمه اعم است از ضروریه تا تمام است
ومراد بدوام وهمیشکی دوام وهمیشکی است
مجرد ذات موضوع را زیراکه اکر دوام
نسبة نظر بوصف موضوع باشد انرا دائمه
خوانند بلکه عرفیه عامه خوانند واکر مقید
بلا وجون مثال ضروره بی اعتبار ضروره
وباعتبار همیشکی مثال دائمه بود از برای
دائمه مثال ذکر نکرد وشاید که نسبة محمول
با موضوع بالفعل باشد یعنی فی الجمله ومطلق
نه مقید بجمیع اوقات ونه مقید ببعضی اوقات
وبالفعل کاهی در برابر بالقوه مستعمل
میشود وان بان معنی است که از مرتبه استعداد
کذشته از ان جهة محتاج نشد بتقسیر بعین

معنی

معنی مراد ومراد انست که بالفعل باشد در نظر
عقل زیراکه بالفعل بودن در نفس الامر ضروری
نیست چنانچه در مطلقه کاذبه وکافی نیز نیست
والا در قضیه دائمه نسبة بالفعل متحقق است
انرا مطلقه نخوانند بلکه وقتیه مطلقه خوانند که عقل
ان نسبة را فی الجمله اعتبار کرده باشد وتقیید
نکرده باشد بلاضروره بحسب ذات ولا دوام
بحسب ذات چون انسان کاتب است واکر تقیید
کرده باشد بلاضروره چون انسان کاتب
نیست لا بالضروره انرا وجودیه لاضروریه خوانند
واکر تقیید کرده باشد بلادوام چون انسان
کاتب نیست انرا وجودیه لادائمه خوانند ونکفت
که چون انسان کاتب نیست باطلاق عام تا جدا
شود از قضیه غیر موجهه اشارت بانکه قضیه مطلقه را
از موجهات شمرند در میان موجهات بر سبیل
نقلیه است چنانچه بعض محققین که مصنف کتاب

قدس سره الوری نامی توانند از متابعت او
در نمیگذرد و برین رفته و تحقیق او این رساله
حقیقی مثبت بدانکه قضایای موجه یعنی آنکه در وی
بیان کیفیه بسیار می توانند بود و اما آنکه در کتب
فن بحث از وی ساخته اند و به بیان احکام
پرداخته اند سیزده است و از آن دو طایفه ساخته اند
یک طایفه را بسایط گویند و از بسیط قضیه موجهه
خواهند که در وی دو حکم نباشد که یکی ایجابی
باشد و یکی سلبی و طایفه دیگر را مرکبات
گویند و از مرکب مقابل بسیط خواهند و بسایط
شش است ضروریه و دائمه و مشروطه عامه
و وقتیه عامه و ممکنه عامه و مطلقه و مرکبات
هفت است ممکنه خاصه و مشروطه خاصه و عرفیه
خاصه و وقتیه و منتشره و وجودیه لاضروریه
و وجودیه لادائمه و تفصیل همه گذشت و اقتضا
متن را بر بیان ضروریه و دائمه و ممکنتین و مطلقه

جهتی

جهتی هم نیست و چون بیان انتاج قیاس بعکس
مستوی درست است نه بعکس نقیض در بیان
عکس بر **فصل** بیان عکس مستوی اقتضا نمی
کرد عکس مستوی قضیه حملیه آن باشد که محمول را
موضوع سازی و موضوع را چنانکه بر امور متصف اند
در واقع با آنکه محمول علیه شده اند ثبوت محمول
مر ایشان را یا سلب محمول از ایشان اطلاق
کنند و آنرا موضوع حقیقی گویند بر جزو قضیه
که مثلا غیر الموضع حقیقی افتاده و موضوع
حقیقی بوی بوجه اجمال ملفوظ گشته اطلاق
کنند و آنرا موضوع ذکری خوانند مثلا کل
انسان حیوان موضوع حقیقی افراد انسان اند
و موضوع ذکری مفهوم انسان و شاید که مفهوم
ذکری و موضوع حقیقی یکی باشد چنانکه در قضایا
شخصیه و ... طبیعیه باشد و مراد بموضوع در تعریف
عکس مستوی موضوع فی الذکر است زیرا که

را محمول

محمول را موضوع باید بود به افراد بعض موضوع
حقیقی نتوان ساخت و محمول را موضوع حقیقی
نتوان و قول او که زیرا که موضوع و محمول باهم
متلاقی نشوند در ذات موضوع دلالت میکند
برین و درین جزء تعریف داخل است قبیل
بعضی قایم قاعد است نسبه بعض انسان قایم است
چرا که درین قضیه موضوع گردانیده محمول آن
قضیه دیگر را و قول او که و موضوع محمول سازی
بیرون رفت لیکن داخل است مثل هر انسان
حیوانست و بعض هر انسان حیوان نیست
بیکدیگر بقول او که بروجهی که ایجاب و سلب
محفوظ باشد بیرون رفت چرا که در اعتبار
بعض هر انسان حیوان نیست بهر انسان حیوان
است ایجاب اصلی محفوظ نیست و در اعتبار
هر انسان حیوان است نسبه به بعض انسان
حیوان انسان سلب اصلی محفوظ نیست لیکن

هنوز

هنوز در تعریف داخل است هر انسان حیوانست
نسبه بهر حیوان انسانست و بقول او که
صدق اصلی محفوظ باشد و تصحیح تعریف میخواست
بانکه مراد بحفظ صدق اصل است که اگر صادق
باشد او را نیز صادق باید بود و بر تقدیر صدق
اصلی او کاذب نتواند بود و هر چند این معنی
از عبارت تعریف بحسب مفهوم او دور است
اما درین معنی متعارف گشته و نیز مراد بحفظ
صدق اصلی حفظ اوست بروجه کلی بان معنی
که هرجا تبدیل موضوع بمحمول شود برین وجه
عکس صادق باشد بر تقدیر صدق اصلی و هر چند
این مفهوم از عبارت مستفاد نیست اما چون
امور غیر کلیه ملتفت قوم نیست چنانکه مقرر و مشهور
است از تعریف این معنی را فهم میتوان
کرد بمعونه این امر مقرر باقی ماند آنکه تعریف
صادق می آید بر تبدیل مذکور بروجهی که حاصل

از تبدیل اعم از عکس باشد و تعریف صحیح انست
که موضوع را محمول موضوع سازی بر وجهی که
ایجاب و سلب و صدق اصلی محفوظ باشد
و حاصل از تبدیل اخص قضایایی حاصله از
تبدیل را مذکور باشند و چنانچه عکس بمعنی
مصدری باشد چنانچه تعریف کرده شد
و مشتقات که در عبارت قوم مستعمل است
اشتقاق از وی یافته بمعنی نفس قضیه حاصله
از عکس بمعنی مصدری نیز آمده و تعریف صحیح
او انست که اخص قضیه که حاصل شده باشد
از گردانیدن محمول موضوع و موضوع محمول
بر وجهی که ایجاب و سلب و صدق اصلی
محفوظ باشد پس موجبه کلیه بموجبه جزئیه
منعکس میشود زیرا که اگر سالبه منعکس شود ایجاب
اصلی محفوظ نماند مثلا هرگاه که کل انسان حیوان
صادق باشد بعض الحیوان انسان صادق باشد

وشاید

وشاید که محمول اعم باشد و در عکس کلی صادق نباشد
و همچنین موجبه جزئیه بموجبه جزئیه منعکس شود مثلا چون
بعض الحیوان انسان صادق آید بعض الانسان
حیوان صادق آید پس منعکس نشود موجبه مگر بموجبه
جزئیه زیرا که موضوع و محمول با هم متلاقی شده اند
در ذات موضوع و فرد او هم در صورت ایجاب
کلی و هم در صورة ایجاب جزئی پس فرد
پیدا شده که متصف است بهر دو پس هر کدام
که خواهی موضوع توان ساخت و دیگری را
محمول و شاید که محمول اعم مطلق باشد در موجبه
کلیه و جزئیه و شاید که اعم من وجه باشد در قضیه
پس در عکس قضیه کلیه صادق نباشد اینست
بیان حال عکس موجبات بحسب کمیه و کیفیه
اما بحسب جهة اصل و عکس موافق نباشد مگر
در مطلقه عامه و ممکنه عامه بر مذهب قدمای منطقیین
اما بر مذهب متأخرین انعکاس ممکنه معلوم نیست

وتفصیل جهة بعضی بتطویل است و مناسب این مختصر
نیست و سالبه کلیه کنفسها منعکس نشود چون
ضروریه باشد یعنی سالبه کلیه جزئیه چنانچه مذهب
قدماست با سالبه کلیه دایمه نیز از موجهات
که درین مختصر گذشته کنفس منعکس شود بهر دو معنی
باتفاق قدما چنانکه مذهب متاخرین است
که ضروریه بدایمه منعکس شود و سالبه کلیه و متاخرین
پس بعید بمجرد ضروریه جهة ندارد و اگر گفته نشود
که مراد بمعنی ثانی است و مراد بضروریه مادهٔ
ضروریست و دایمه مستلزم ماده ضروریست
چراکه ضرورت از دوام منفک نیست گفته
شود که دایمه کاذبه ضروریه کاذبه ماده ضروریست
وعکس مخصوص بصوادق نیست چنانچه معلوم شد
واز عجایب درین مقام از بعض در شرح
این مختصر واقع شده اینست که ضروریه اخص است
و دایمه اعم وانعکاس اعم مستلزم انعکاس اخص است



چراکه لازم اخص لازم اعم است پس میان
انعکاس ضروریه کافیست در ثبوت انعکاس
دایمه چراکه محقق نیست که شخص باسکوبه گفته مثلا
هرگاه لاشیء من الانسان بحجر صادق آید لاشیء
من الحجر بانسان صادق آید و سالبه جزئیه
عکس ندارد وقتی که موجه نباشد زیراکه لیس
بعض الحیوان بانسان صادق است
و در عکس وی لیس بعض الانسان بحیوان
صادق نیست زیراکه افتراق وصف
محمول در وصف موضوع در ذات موضوع
فی الجمله مستلزم نیست افتراق وصف موضوع را
از وصف محمول در ذات فی الجمله چراکه شاید
که در سالبه جزئیه وصف موضوع اعم باشد
وافتراق اعم از اخص جایز نیست بخلاف عکس
وقتی که موجبه باشد غیر مشروطه خاصه و عرفیه خاصه
عکس ندارد چنانچه در کتب متوسط مبین شده و

وچون مناسبت عکس قضیه با قضیه بیشتر است
از مناسبت نقیض قضیه با قضیه چنانکه ظاهر است
تقدیم کرد بحث عکس مستوی را بر **فصل**
بیان نقیض هر چند قوم فصل تناقض را تقدیم
کرده اند بنا بر آنکه بعضی از طرف بیان عکس
موقوفست بر بیان نقیض اما چون او بحث
عکس را مبین ساخته بود بدلایل مشتمله بر نقیض
بدان نکته التفات نکرد و نقیض در عرف
بمعنی نقیض در مفرد باشد و بمعنی نقیض در قضیه
نقیض مفرد عبارتست از مرکب حرف سلب
وان مفهوم چنانچه در معدوله اعتبار یافته
وآن هر دو بر یک ذات صادق نتوانند آمد
واز یک ذات هم مرتفع نتوانند شد لیکن از
یک ذات معدوم مرتفع نتوانند شد
مثلا زید معدوم نه نویسنده است ونه نانویسنده
پس قول او که نقیض قضیه احتراز از نقیض

مفرد

مفرد و قول او که قضیه دیگر باشد جنس است
وشامل است جمیع قضایای دیگر را و قول
او که با وی در سلب مخالف باشد
بیرون کرد جمیع قضایا را بغیر سلب مثل قضایا
مختلفه باطراف وجهه وثلاثیه وثنائیه وامثال
آن ولیکن بیرون کرد نقیض قضیه موجبه را
نیز چراکه با وی مخالف نیست در سلب بلکه
با وی مخالفت در ایجاب و قول او که و ایجاب
مخالف باشد در افراد قضیه موجبه را لیکن
داخل است غیر نقیض از قضایا مخالف در ایجاب
وسلب مثلا آنکه زید قایم است و زید قاعد
نیست و قول او بحیثیتی که صدق هر یک لذاته
مثل کذب دیگری باشد بیرون کرد هر
مختلف در ایجاب وسلب را که غیر نقیض است
خواه صدق یکی مستلزم کذب دیگری نباشد
چنانچه گذشت وخواه مستلزم باشد لیکن

لذاته نباشد چون انسان کاتب است
و هیچ انسانی کاتب نیست چراکه مستلزم
هر یک مستلزم کذب دیگر نیست فاما نه
لذاته بلکه بواسطهٔ استلزام هر یک نقیض
دیگری چراکه هر انسان کاتب است
مشتمل بر آنکه بعضی انسان کاتب است
و این نقیض است که هیچ انسان کاتب
نیست و هیچ انسان کاتب نیست مشتمل است
بر آنکه بعضی انسان کاتب نیست و این نقیض
است که هر انسان کاتب است و جمع و منع
بهمین مقدار تمام شد و قول او که و کذب
هر یک لذاته مستلزم صدق دیگری باشد
این برای مزید توضیح مفهوم نقیض است
و بیان خاصیه از خاصیات نقیض شیء
و اگر نظر بر تفصیل نباشد در تعریف کفایت
میکند که قضیه دیگر باشد که صدق هر یک از آن

یک صح

لذاته

لذاته مستلزم کذب دیگری باشد یا گوییم که قضیه
دیگر باشد که کذب هر یک لذاته مستلزم کذب
دیگری باشد و آنکه نقیض تعریف برین وجه مبنی
بر آنست که صدق موجبه کلیه لذاته مستلزم
کذب سالبه کلیه نباشد و بالعکس چنانچه از شرح
مطالع مفهوم میشود و لیکن محل مناقشه است
و ظاهر نیست که صدق هر یک از موجبه و سالبه
کلیتین لذاته مستلزم کذب دیگر نباشد
هر چند تنافی کلیتین در مرتبه تنافی جزئیتین کلیه
نیست زیراکه کلیتین اگرچه متنافی اند در صدق
و اما در کذب مجتمع میتوانند شد چنانچه هر
حیوان انسان و هیچ حیوان انسان نیست
و بر تقدیری که صدق هر یک از موجبه و سالبه
کلیتین لذاته مستلزم کذب دیگری باشد
قول او که صدق هر یک لذاته مستلزم کذب
دیگری موجبه کلیه و سالبه کلیه اخراج نتواند کرد

و فایده اخراج آن مجرد مثل انسان کاتب است
لیکن هیچ ناطق با بعض کاتب ناطق نیست و قول او
که و کذب هر یک مستلزم صدق دیگری نباشد
از برای اخراج کلیتین مذکورتین است
و داخل در تعریف است و مخفی نماند که تعریف
نقیض بر وجه مذکور است و حملیه را و بیان نقیض
نه بر وجهی که شده مشترک است پس قول او که
و بعد ازین که تناقض و عکس در شرطیات
بر قیاس حملیات معلوم شود محل نظر است
مگر آنکه گفته شود که ایجاب کلی و جزئی بر وجهی
که گذشته مخصوص حملیه است و بمعنی که مستعمل است
در شرطیه تا غایه معلوم نشده پس بیان او نظاهر
خود مشترک نباشد پس نقیض موجبه کلیه سالبه
جزئیه باشد نه موجبه کلیه یا جزئیه زیرا که
اختلاف در ایجاب و سلب شرط است و نه سالبه
کلیه زیرا که صدق هر یک لذاته مستلزم کذب

دیگری نیست

دیگری نیست و نقیض سالبه کلیه موجبه جزئیه باشد
و نقیض سالبه جزئیه موجبه کلیه و نقیض موجبه جزئیه
سالبه کلیه مخفی نماند که مناسب بر آن بود که
چون قضیه شرطیه را منفصله و متصله تقسیم کرد
همان جا اقسام متصله و منفصله را تقسیم
کردی و دیگر **فصل** علیحده از برای این غرض
واجب نیست قضیه شرطیه متصله لزومیه باشد
اگر حکم باتصال یا سلب اتصال بطریق ضروره
باشد و مقید بلزوم شده باشد و اگر حکم بمطلق
اتصال شده باشد هر چند در ماده باشد که اتصال
ضروری باشد از لزومیه نخوانند بلکه متصله
مطلقه خوانند و اگر حکم باتصال مقید باتفاق
باشد از اتفاقیه خوانند هر چند اتصال ضروری
باشد عاینش است اتفاقیه کاذبه باشد
پس مراد آنست که اگر اتصال یا سلب اتصال
ضروری باشد در نظر عقل چنانچه در تقسیم

شرطیه متصله و منفصله گذشت که اگر آفتاب
برآمده باشد روز موجود است و نیست چنین
که اگر آفتاب برآمده باشد شب موجود باشد
و آنکه معتبر در سالبه لزومیه و اتفاقیه سلب
لزوم و اتفاق است نه لزوم و اتفاق سلب چنانکه
از کتب این فن مفهوم میشود هر چند اعتبار ضرورة
سلب اتصال یا عدم ضرورة سلب اتصال
در مفهوم شرطیه سالبه مفهوم است و مناسب
سالبه جزئیه ضروریه است و آنکه بعض محققین
در شرح رساله شمسیه فرموده اند اگر معتبر در سالبه
لزومیه لزوم سلب باشد موجبه شود
و سالبه نماند ممنوع است چرا که بمجرد سلب اتصال
قضیه سالبه شود و اعتبار لزوم سلب که کیفیه
نسبه سلب او را موجبه نسازد و پس قول او
که با سلب اتصال ضروری نباشد موافق
بیان سالبه لزومیه و اتفاقیه است بر وجهی

که مناسب

که مناسب اعتبار سالبه ضروریه است
و فرق میان سالبه لزومیه برین وجه و سالبه
لزومیه بر وجهی که از کتب قوم مفهوم میشود
آنست که در ماده موجبه اتفاقیه سالبه لزومیه
برین وجه صادق نیست و بر وجهی که از کتب
قوم مفهوم میشود صادق است و حال اتفاقیه
بقیاس لزومیه معلوم میشود و اتفاقیه
باشد اگر حکم باتصال یا سلب اتصال مقید
باتفاق و عدم ضرورة شده باشد که اگر
مقید نشده باشد و مطلق مانده باشد اتفاقیه
نباشد بلکه مطلقه باشد هر چند اتصال یا سلب
اتصال ضروری نباشد و اگر مقید باتفاقیه
شده باشد اتفاقیه باشد هر چند اتصال و سلب
وی ضروری باشد غایتش آنست که اتفاقیه
کاذبه باشد پس مراد آنست که اتصال و سلب
وی ضروری نباشد در نفس الامر لیکن منظور در توقف

محل نظر است زیراکه با وجود آنکه ضروری نباشد
در عقل میتواند بود که مطلقه باشد و از ا
اتفاقیه نخوانند بلکه مطلقه خوانند و این نظر را
دفع میتوان کرد باندک نظری و قضیه منفصله
حقیقیه باشد که اگر حکم بانفصال در وجود
وعدم شده باشد خواه انفصال در وجود
وعدم باشد با منفصله صادقه باشد
وخواه اصلا انفصال نبت یا کاذبه باشد
پس مراد انست که اگر انفصال در وجود
وعدم است در حکم عقل چون این عدد یا زوج
باشد یا فرد یعنی هر دو مجتمع نشوند و انبت
معنی انفصال در وجود و مرتفع نشوند و انبت
معنی انفصال در عدم و این مثال در تقسیم
حملیه و شرطیه گذشته بود و مشروح نشده بود.
و شرح درین مقام مفهوم مهم بود از ان جهته
اورا اعاده کرد و حواله نکرد چنانچه در مثال متصله

بوجه

موجبه وسالبه و این تعریف و باقی تعاریف
اقسام منفصله شامل است موجبه وسالبه را
چراکه در سالبه حقیقیه نیز مثلا انفصالی در وجود
وعدم است و حکم سلبی در انفصال هردو متعلق
شده پس کمان آنکه تعریف قسم ایجابی کرده
و سلبی را بقیاس گذاشته تو هم مانده است
و یا مانعة الجمع باشد اگر انفصال در وجود باشد
و پس در نظر عقل زیراکه مانعة الجمع کاذبه انفصال
در وجود نبت و مجرد حکم است بانفصال در وجود
و در مانعة الخلو کاذبه انفصال در وجود هست
با آنکه مانعة الجمع نبت و معنی آنکه انفصال در وجود است
و پس و در عدم نبت چنانچه گویی این چیز
یا شجر است یا حجر یعنی هر دو مجتمع نشوند لیکن
ارتفاع شاید و یا مانعة الخلو باشد اگر انفصال
در عدم باشد و پس و ترک قید و پس و با آنکه
فرو رفت و یا ممتاز نشود از حقیقیه نسبه اعتماد داشت

بر معاند مفهوم و مانعة الجمع چنانکه گویند زید در
دریاست یا غرق نمیشود یعنی هر دو مرتفع
نشوند لیکن اجتماع شاید و مراد بدریا در این
مثال آب کثیر است که محل آن باشد که غرق
شوند و اگر نه جهة ارتفاع ظاهر است و تفصیل
آنچه در مانعة الخلو ذکر کرده چون آنچه در بیان
حقیقیه و مانعة الجمع نوشته شد بسهولت حاصل
میشود بدان اشتغال نرفت و آنچه اتصال
ضروری و اتفاقی باشد هر یک از آن اقسام
آن قضیه را عنادیه خوانند و اتفاقی ضروری
باشند و آن قضیه را اتفاقیه خوانند و در
نیست که بعد از بیان در اتصال انفصال را
بر قیاس او میتوان دانست مشتمل است
بر حقیقیة الانفصال و تسمیه قسم دوم بمانعة الجمع
و سیم بمانعة الخلو در غایت ظهور است **فصل**
تناقض عکس در شرطیات بر قیاس حملیات

معلم

و معلوم شود که حواله موقوف تصوری تناقض
بی جهة است و چون حجه سابقا بر این وجه معلوم
شده که موصل بتصدیق است و این کافی بود
در تقسیم او بلکه در تحت موضوع معلوم شده
بود که آن تصدیقات مرتبه را که موصل شوند
بتصدیق دیگر حجه خوانند در **فصل** بیان حجت
بی آنکه او را تعریف کنند فرمود که حجت
بر سه قسم است یکی قیاس و آن حجه مشتمل بر
استدلال است بحال کلی یعنی آنچه در تحت
او شیء مندرج باشد بر حال جزئی یعنی آنچه
در تحت شیء مندرج باشد چرا که مراد بجزئی
در مقام جزئی اضافی است نه جزئی حقیقی و
پوشیده نیست که مناسب آنست که بکلی واقع
در مقابل جزئی اضافی کلی اضافی خواسته
شود و از آن جهة کلی را تفسیر کرد شد بکلی اضافی
هر چند در این رساله کلی با معنی مبین شد و حمل

برکل حقیقی که گذشته صحیح است چنانکه گوییم کل انسان
حیوان وکل حیوان جسم فکل انسان جسم
استدلال کردیم بحال حیوان که کلی است
برحال جزئی وی که انسان است یعنی افراد
انسان است چراکه استدلال ازحال انسان
برحال افراد انسان کرده وافراد انسان مندرجند
درتحت حیوان وجزئی اضافی چنانکه مفهوم
انسان جزئی اضافی ویست وهمچنین درکل
انسان ناطق وکل ناطق متعجب فکل انسان متعجب
استدلال کرده ازحال ناطق برحال افراد انسان
که جزئی اضافی ناطق اند هرچند انسان جزئی
اضافی وی نیست وهمچنین بعض الحیوان
انسان وکل انسان متعجب پس بیان قیاس
منتقل نشود باین دو قیاس بنا برانکه
دریکی استدلال ازحال احد المتساویین
است بردیگری ودردوم استدلال بحال جزئی باجنس

برحال کلی نه عکس این است تحقیق این مبحث که
مصنف قدس سره که در شرح مواقف پسندیده است
وبراینجا متوجه میشود که همچنانکه درتحقیق استدلال
برحال افراد اضعف است که لامحاله جزئیات
اضافیه اوسط اند استدلال ازحال افراد اوسط است
نه ازحال مفهوم اوسط تا استدلال ازحال کلی
برحال جزئی باشد ودر استقرا استدلال برحال
افراد موضوع مطلوبست پس استدلال ازحال
جزئیات برحال کلی نباشد واین بیان منحل نمیشود
باین وجه که جسم جوهر است قرار او سبب انتفاء جوهر
نیست وهمان جزئی که نیست جوهر انتفاء او سبب
انتفاء جوهر نیست پس جزء جوهر جوهر نیست
هرچند این مبحث باصطلاح داخل قیاس نیست
زیراکه انتاج او بواسطه عکس نقیض مقدمه ثانیه
است یعنی آنچه انتفاء او سبب انتفاء جوهر است
وآنچه بواسطه عکس نقیض منتج باشد قیاس دارند

١٣١

چنانچه در کتب مبسوط مبین شده بنا بدانکه درین
مبحث استدلال از حال کلی بر حال جزئی نیست
بلکه از حال ان جزئیست که مباین موضوع مطلوب است
لیکن بعضی محقق که مصنف قدس سره نامی توانند
تابع اوست فرموده که اگر مثل این بحث را داخل
قیاس دارند موجه است پس این بیان بدین
تقدیر مشکل نشود باین بحث مگر انکه گویند که
مقصود ازین بیان تحدید و تمیز قیاس است
از استقرا و تمثیل لیکن بر تقدیر سابق مشکل
میشود حصر حجت زیرا که این حجت ازین قسم
بیرون است و بر هر تقدیر حصر حجت درین سه قسم
بیرون است مشکل میشود زیرا که قیاس مساواه
چنانکه گوئی آ مساوی ب است و ب مساوی
ج است پس آ مساوی ج است را نه قیاس
خارج است اما درجه بودن او سخن نیست
دوم استقرا وان انچه مشتمل بر استدلال است

بحال

بحال جزئیات اضافیه بر حال کلی اضافی و وجه تقیید
باضافی گذشت و مراد بجزئیات اکثر جزئیات
است زیرا که استدلال بحال جمیع جزئیات
داخل قیاس است و مفید یقین است و اگر
اورا داخل استقرا داریم و حکم او را در فصل
دیگر که استقرا مفید ظن است صحیح نباشد اگر گویند
که بیان قیاس بر وجهی که گذشت منتقض میشود
باستدلال بحال جمیع جزئیات بر حال کلی زیرا که
این استدلال قیاس است و استدلال از حال
کلی بر حال جزئی نیست بلکه امر بعکس است میگوییم
که این استدلال اگرچه بظاهر از حال جزئیات است
اما تاویل می باید بر وجهی که استدلال از حال
کلی میشود بر حال جزئی مثل انکه گوئی که موجود یا
از معدوم است تاویل می باید کرد بانکه موجود
ازین دو است و هرچه واحد ازین دو است
نه از معدوم نیست کنایه بتوجیهات ان اما مخفی

که استدلال بحال جمیع جزئیات بی تاویل
منتج است پس بهتر است که گویند استدلال
بحال کلی بر جزئی یا بحال جمیع جزئیات بر حال کلی
و استقرا استدلال است بحال بیشتر جزئیات
بر حال کلی چنانکه گویی که هر یک از انسان و طیور و
بهایم فلک اسفل می جنبانند در حالت مضغ و حیوان
جزئی اند پس جمیع حیوان که فلک اسفل داشته
باشند چنین باشند پس استدلال کردی بحال
بیشتر جزئیات حیوان که انسان و طیور و بهایم
است بر حال حیوان که فلک اسفل داشته باشند
که کلی است بلفظ ضمیر تا لازم ترک طیور و بهایم
سیم تمثیل و فقها انرا قیاس خوانند وا
حجت مشتمل بر استدلال است بحال جزئی بر حال
جزئی دیگر چنانکه گویی نبید حرام است بنا بر انکه خمر
حرام است و هر دو جزئی اضافه میکنند و اقسام
دیگر از حجت مثل خبر و دلیل و رای علامت و قیاس

فراسی

فراسی راجع است بیکی ازین اقسام چنانچه در کتب
مبسوط مبین شده **فصل** استقرا و تمثیل مفید ظن
باشند و پس وان تصدیق است ثابت با تجویز جانب
نقیض تجویز مرجوح و قیاس مفید یقین وان تصدیق
جازم است بمعنی آنکه جانب نقیض تجویز نکنند و ثابت
بان معنی که بتشکیک مشکک زایل نشود و مطابق واقع
و مفید غیر یقین نیز باشد و آن ظن است چنانچه
گذشت یا جهل و آن جزم غیر مطابق است یا تقلید
وان جزم غیر ثابت است پس عمده در باب تحصیل
تصدیقات قیاس است زیرا که بوی تحصیل جمیع
اقسام تصدیق توان کرد بخلاف استقرا و تمثیل
که منحصر است کار او بر تحصیل ظن و یا گوییم که عمده در
بیان تصدیقات یقین است و او بقیاس حاصل
میشود و آن قیاس اگرچه مبین شده اما بیان او
بر وجهی که در کتب این فن مشهور است آنست که او
عبارتست از قول تفسیر او گذشت مؤلف از قضایا

جمع قضیه است و تفصیل او گذشت و مراد ما فوق واحد است
که لازم آید از وی لذاته قول دیگر یعنی مرکب معقول
دیگر خواه مراد بقول مؤلف از قضایا مرکب ملفوظ
باشد چنانچه در تعریف قیاس ملفوظ مبهم است
و خواه مرکب معقول باشد چنانچه در تعریف قیاس
معقول مبهم است زیرا که لازم قیاس ملفوظ قول
معقول است و قول ملفوظ لازم نیست قول شامل است
جمیع مرکبات را و مؤلف از قضایا بیرون کردم مرکبات
ناقصه و قضیه واحده را لیکن شامل است استقراء
و تمثیل را و قول که لازم آید از و قول دیگر بیرون
کرد زیرا که نتیجه لازم استقراء و تمثیل نیست لیکن در تعریف
قیاس مساوات و قیاس مبین بعکس نقیض باقی ماند
و قوم از برای اخراج او در تعریف قید لذاته
آورده اند و لذاته را اصطلاح کرده در این معنی
که لزوم بواسطه مقدم لازمه مر قیاس را و بواسطه
مقدمه لازمه غریبه که در اطراف خود شریک نباشد

مقدمتین

مقدمتین قیاس نباشد پس تعریف مصنف
ناتمام باشد نگوییم که متبادر از لزوم لذاته
است و مراد در تعریفات معانی متبادره است
زیرا که متبادر از لزوم لذاته است بآن معنی که بواسطه
شیء نباشد نه لزوم لذاته بآن معنی مصطلح و عبارة
او در تمثیل که چنانکه گویند ظاهر در آنست
که قیاس ملفوظ را تمثیل میکنند و مصنف
تعریف او کرده است و اگر چه عالم متغیر است
و هر چه متغیر است حادث است گذشته اما آنچه
بعد عهد اعاده کرد قول او پس عالم حادث
باشد داخل مثال نیست و قیاس بقسمه عقلیه بر دو
قسم است یکی اقترانی که مشتمل است بر اقتران حدود
قیاس که در وی نتیجه یا نقیض نتیجه بالفعل مذکور
نباشد هر چند بالقوه مذکور باشد با آن جهت که
گفته اند که ماده نتیجه که اطراف وست در قیاس
مذکور است و هر شیء با ماده خود بالقوه است

لازم آید که

با بان جهة که میتوان گفت که کبری مشتملست
بالقوه بر جمیع احکام جزئیات موضوع خود که فروع
کبری اند و یکی از ان جمله نتیجه است پس نتیجه بالقوه
در وی مذکور باشد دوم استثنایی که مشتمل است
بر ادات استثنا مثل لیکن که در وی نتیجه یا نقیض
نتیجه بالفعل مذکور باشد چنانکه اگر این آدمی
باشد حیوان باشد لیکن آدمی است پس
حیوان باشد انکه حیوانست بالفعل در قیاس
مذکور شده نگویند که می باید که دلیل قبل از
نتیجه معلوم باشد پس اگر نتیجه در قیاس باشد
نتیجه بر قیاس زیرا که جزء بر کل مقدم است و دور
لازم آید زیرا که میگوئیم که نتیجه در وی بجمیع اجزا
مذکوره نیست زیرا که مشتمل بر حکم نیست لیکن چون
نسبه در وی منفصل است نزدیک است بفعل
و مراد از فعل قریب بفعل است یا لیکن حیوان
نیست پس آدمی نباشد انکه آدمی است در قیاس

مذکور

مذکور است بالفعل و اول نقیض
نتیجه است و اجتماع نقیضین لازم نمی آید زیرا که
مذکور در قیاس خالی است از حکم و از نقیض
بان اعتبار گویند که نزدیکست بانکه نقیض شود
زیرا که در وی نسبه منفصل است و نزدیکست
بانکه حکم بوی متعلق شود و قضیه بفعل اید فصل
اقترانیه یا حملی باشد یعنی مرکب از حملیات
صرف باشد و یا غیر حملی باشد که ان شرطیات است
مقابل حملی است و او آنست که مرکب از حملیات
نباشد خواه مرکب از شرطیات صرف باشد یا مرکب
از شرطی و حملی باشد و قسم اول که حملی است
ظاهر ترست و نزدیکتر بفهم و ضبط پس بر وی اختصار
کردیم تا بر مبتدی که این رساله از برای وی است
آسان تر آید و این اقترانی حملی بر چهار قسم است
زیرا که نسبه میان موضوع و محمول چون مجهول
باشد احتیاج افتد بمتوسطی که اورا با هر دو طرف

مطلوب متن صح

نسبتی باشد بالواسطه‌ی نسبت محمول با موضوع
معلوم گردد یا بمقدماتی که از آن من حیث المجموع
با مطلوب مناسبتی باشد چنانکه در قیاس استثنایی
است و این متوسط را اوسط خوانند چرا که در
میان موضوع مطلوب و محمول درآمده چنانکه موضوع
مطلوب را اصغر خوانند و محمول وی را اکبر بآن
جهت که گفته اند که موضوع غالبا اخص است
و اخص افراد وی کمتر است پس اصغر باشد
و محمول غالبا اعم است و اعم افراد وی بیشتر است
پس اکبر باشد لیکن در آنکه موضوع غالبا اخص
است نظر است و اثبات آن مشکل است
یا بآن جهت که بتوان گفت که مراد بموضوع فرد است
و بمحمول مفهوم محیط است بفرد و فرد محاط
اوست اکبر است از لحاظ و حد وسط یعنی طرف
اوسط را وسط چون محمول است در یک مقدمه و
موضوع است در یک مقدمه دیگر او در طرفین است

کفت

گفت اگر محمول شود اصغر را و موضوع شود اکبر را
آن را شکل اول خوانند چرا که منتج محصورات اربع
است و بیّن الانتاج است پس اشرف است از باقی
اشکال و مقدم بالشرف است بر ایشان و اگر
عکس آن باشد آن را شکل رابع خوانند چرا که ابعد
اشکال است از طبع و منتج کلی نیست و اگر محمول
شود هر دو را آن را شکل ثانی خوانند زیرا که [illegible]
بعید از طبع نیست اگرچه منتج ایجاب نیست فاما
سلب کلی را منتج است بخلاف شکل ثالث که اگر
چه ایجاب را منتج است لیکن کلی را منتج نیست
و سلب کلی اشرف است از ایجاب جزئی زیرا که
اضبط است و در علوم انفع است و اگر موضوع شود
هر دو را آن را شکل ثالث خوانند چرا که در مرتبه
سیم است از شکل اول چنانچه معلوم شد این است
وجه ترتیب اشکال اربع بر وجهی که می‌توان گفت
اما آنچه بعنوان گفته اند آنست که شکل اول اقرب است

بطبع وشکل ثانی شریک است با اول در صغری
که بجهت اشتمال بر موضوع که اشرفست از محمول
اشرف است از کبری وشکل ثالث شریک است
با اول در کبری وشکل رابع در هر دو مقدمه مخالف
است **فصل** شکل اول را شرط اول آنست که صغری
وی یعنی قضیه مشتمل بر اصغر موجبه باشد تا افراد
اصغر در اوسط وی مندرج شود تقیید بر افراد از
برای آن کردیم که شاید که اصغر اعم باشد از اوسط
چنانچه در بعض الحیوان انسان وکل انسان
ناطق یا مساوی باشد چنانچه کل انسان ناطق
وکل ناطق متعجب واعم مندرج نیست در اخص
مطلق و مساوی دیگر چنانچه مشهور است
از معنی اندراج اگرچه بعضی گفته اند که اندراج
آنست که موضوع تواند شد بر وجه کلی ودر این
تقدیر احد المتساویین مندرج است
در مساوی دیگر و شرط دوم آنست کبری وی

یعنی

یعنی قضیه مشتمل بر اکبر کلیه باشد تا حکم از اوسط
باصغر متعدی شود بتعیین که اگر جزئیه باشد حکم اصلا
از اصغر باوسط متعدی نشود زیرا که شاید که بعض
افراد اوسط در کبری که حکم را از برای او ثابت
کرده اند غیر اصغر باشد پس قید بیقین از برای
آنست که بعد از کلیه کبری تعدیه بیقین است نه از
برای آنکه انتفاء کلیه تعدیه حاصل است نه بیقین تا
متوجه شود که یقین تعدیه در قیاس وقتی ضروری
بودی که مطلوب او گاهی غیر یقینی نبودی و بعد
از آنکه یقین تعدیه ضرورت نباشد شرط کلیه کبری
ظاهر نباشد واز کلام سابق تفاوت ظاهر شد
که صغری موجبه باشد وکبری کلیه پس تفریع این حکم را
که پس صغری شکل اول موجبه باشد وکلیه باشد — وکبری ایجابی ص
بر سابق وذکر او را فایده نباشد واولی تر
او بود و آنکه ضروب وی چهار است میتواند بود — منتجه ح
که در محل تفریع باشد چرا که سابقا کلام سبب آن میشود

که ضروب وی را چهار باید بود زیرا که ضروب
اول الجیب احتمال عقل نزده می باید بود بسبب
آنکه حاصل از ضرب عدد صغری که محصورات
اربع است در عدد کبری که همین محصورات است
شانزده است و اشتراط ایجاب صغری
هشت قسم را که یکی از آنها لبس است یا چهار کبری
اسقاط کرد و اشتراط کلیت کبری چهار قسم
دیگر را اسقاط کرد لیکن قریب او در شکل ثانی
که ضروب این شکل نیز چهار است بی تفریع ظاهر
در آنست که درین مقام نیز قصد تفریع نکرده
و فرق میان شکل و ضرب آنست که هیئت حاصله
از وضع حد اوسط نزد یک دو حد دیگر باعتبار
حمل او بر هر دو یا وضع او هر دو را یا حمل او بر یکی
و وضع او مر دیگری را شکل خوانند و جمع صغری
با کبری باعتبار کیفیت ایشان هر دو و کمیت
ایشان هر دو را ضرب خوانند و گاه باشد

گاه

که چند ضرب از یک شکل باشد و گاه باشد
که یک ضرب از دو شکل باشد چنانکه موجبه کلیه
صغری و سالبه کلیه کبری مشترکست میان
شکل اول و دوم و چون ضروب منتج نفس مقدمتین
باشد نه دلیل پس قد قول اول موجبتین
کلیتین مسامحه است و منتج موجبه کلیه است
که اشرف نتایج است و ظاهر آن بود که تسلیم را
دوم ساختی چنانکه در رساله الحنفیه است زیرا که
سلب کلی اشرف است از ایجاب جزئی چنانکه
گذشت دوم موجبه جزئیه صغری با موجبه کلیه
کبری منتج موجبه جزئیه سیم موجبه جزئیه صغری
با سالبه کلیه کبری منتج سالبه کلیه چهارم موجبه جزئیه
صغری با سالبه کلیه کبری منتج سالبه جزئیه زیرا که سلب
احسن است از ایجاب و جزئیت احسن است از
کلیه و نتیجه دائما تابع اخس مقدمتین است
پس شکل اول منتج محصورات اربع است بدانکه

ضروب شکل ثانی را شانزده می باید بود بهمان
نوع که در شکل اول مبین گشت و شرط اول
شکل ثانی و او آنست که مقدمتین وی
یعنی دو قضیه که جزء قیاس کرده شده اند
مختلف باشند بایجاب و سلب یعنی یکی موجبه باشد
و یکی سالبه سقاط کرد هشت ضرب را دو موجبه کلیتین
و جزئیتین و مختلفتین و دو سالبه بهمان تفصیل
و شرط دوم وی آنست که کبری وی کلیه باشد
که اسقاط کرد چهار ضرب دیگر را کبرای موجبه
جزئیه با صغری سالبتین و کبری سالبه جزئیه با صغری
موجبتین و ازین بیان معلوم شد که ضروب منتجه
وی نیز چهار است چنانچه ضروب شکل اول چهار
بود لیکن بین الانتاج بود و این شکل و باقی
اشکال نظری الانتاج و چون شرایط که شکل اول
قریب بفهم بود و بر مبتدی دشوار نبود بخلاف
شرایط این شکل و شکل ثالث بطریق شرایط شکل



اول نقوض نمود و از دلیل شرایط باقی اشکال
اعراض فرمود و از همین جهت طرق باقی
اشکال را بیان نفرموده ما نیز متابعه او را
انسب دیده بشرح آنچه آورده اختصار نمودیم
و آن چهار ضرب است موجبه کلی صغری و سالبه
کلی کبری چنانکه گوئی همه ج ب است و هیچ از
ا ب نیست پس هیچ از ج ا نیست ثانیهم موجبه جزئیه
صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه بعض ج ب است
و هیچ از ا ب نیست پس بعض ج ا نیست سالبه
جزئیه صغری و موجبه کلیه کبری چنانکه گوئی بعض
ج ب نیست و همه ا ب است پس بعض ج ا نیست
پس نتیجه شکل ثانی نیست الا سالبه اما کلیه و اما
جزئیه زیرا که این شکل از سلب خالی نیست و کاهی
مشتمل بر مقدمه جزئیه باشد و معلوم شد که
نتیجه تابع اخس مقدمتین می باشد مخفی نماند که ضروب
شکل ثانی را نیز شانزده می باید بود بر قیاس

دوم عکس آن چنانکه گوئی هیچ
از ج ب نیست و همه ا ب است
پس هیچ از ج ا نباشد ح
ص

شکل اول و ثانی و شرط اول شکل ثالث
و او آنست که صغری وی موجبه باشد اسقاط
کردهست ضرب را صغری با سالبه جزئیه با چهار
کبری و صغری سالبه کلیه با چهار کبری و شرط دوم
که یکی از مقدمتین وی کلیه باشد اسقاط کرد دو
ضرب دیگر را موجبتین جزئیتین و موجبه جزئیه
صغری با سالبه [جزئیه] کبری و ازین جهت ضروب
او شش است سه منتج ایجاب جزئی و سه منتج سلب
جزئی اما آنکه منتج ایجاب جزئی است موجبتین
کلیتین چنانکه همه ب ج است و همه ب ا است
صغری موجبه جزئیه و کبری موجبه کلیه چنانکه بعضی ب
ج است و همه ب ا است صغری موجبه کلیه
و کبری موجبه جزئیه چنانکه همه ب ج است
و بعضی ب ا است نتیجه این سه ضرب آنست
که بعضی ج ا است و آن سه ضرب که منتج سلب
جزئی است موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری

چنانکه

جزئیه

چنانکه همه ب ج است و هیچ شی از ب ا نیست
و موجبه جزئیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه
بعض ب ج است و هیچ شی از ب ا نیست
موجبه کلیه صغری و سالبه جزئیه کبری چنانکه همه
ب ج است و بعضی ب ا نیست نتیجه این سه
ضرب آنست که بعضی ج ا نیست پس نتیجه شکل
ثالث نیست الا جزئیه اما موجبه و اما سالبه زیراکه
چون این شکل رد کنند بشکل اول یکی از مقدمتین
آنست وی جزئیه باشد و چون شکل رابع بعید
تر است از طبع زیراکه ترتیب مقدمتین او
برخلاف ترتیب طبیعی است و ترتیب طبیعی آنست
که از موضوع مطلوب منتقل شوند با وسط و از
اوسط با کبر و انتقالات در وی تمام بعکس آنست
و بیان آنچه بعید تر است از طبع موجب تشویش
خاطر و پریشانی فهم متعلم مبتدی است و تحمیل آنست
که طاقتش نیست و اثبات پس از نتیجه او را بیان

نکردیم با که چون شکل رابع بعیدتر است از طبع اهتمام
بشان او نبود پس او را نیاوردیم چنانچه شیخ
ابونصر فارابی و شیخ ابوعلی سینا در تصانیف
خود او را نیاورده اند و مخفی نیست که چنانچه بیان
اقترانی را در فصل علیحده آورده مناسب آن
بود که قیاس استثنائی را نیز در فصل علیحده
آوردی و بیان اقترانی چون بعید از اجمال است
و در مقام تفصیل در قوة آنست که با او ما مذکور شده
پس صحیح باشد که و اما قیاس استثنائی بر دو قسمست
هر چند در عدیل او که قیاس اقترانیست اما تصریح
مذکور نشده بکی از دو قسم اتصالی چون انتاج
قسم دوم که انفصالی است با و ظاهر میشود و او
راجع است بقسم اول چنانچه در غیر این رساله بیان شده
منتج تقدیم شد بر قسم دوم اتصالی آنست که مرکب
باشد از متصله لزومیه با وضع مقدم یا نقیض یا قضیه
مشتمله بر وضع و اثبات مقدم و الا یکی از اجزاء

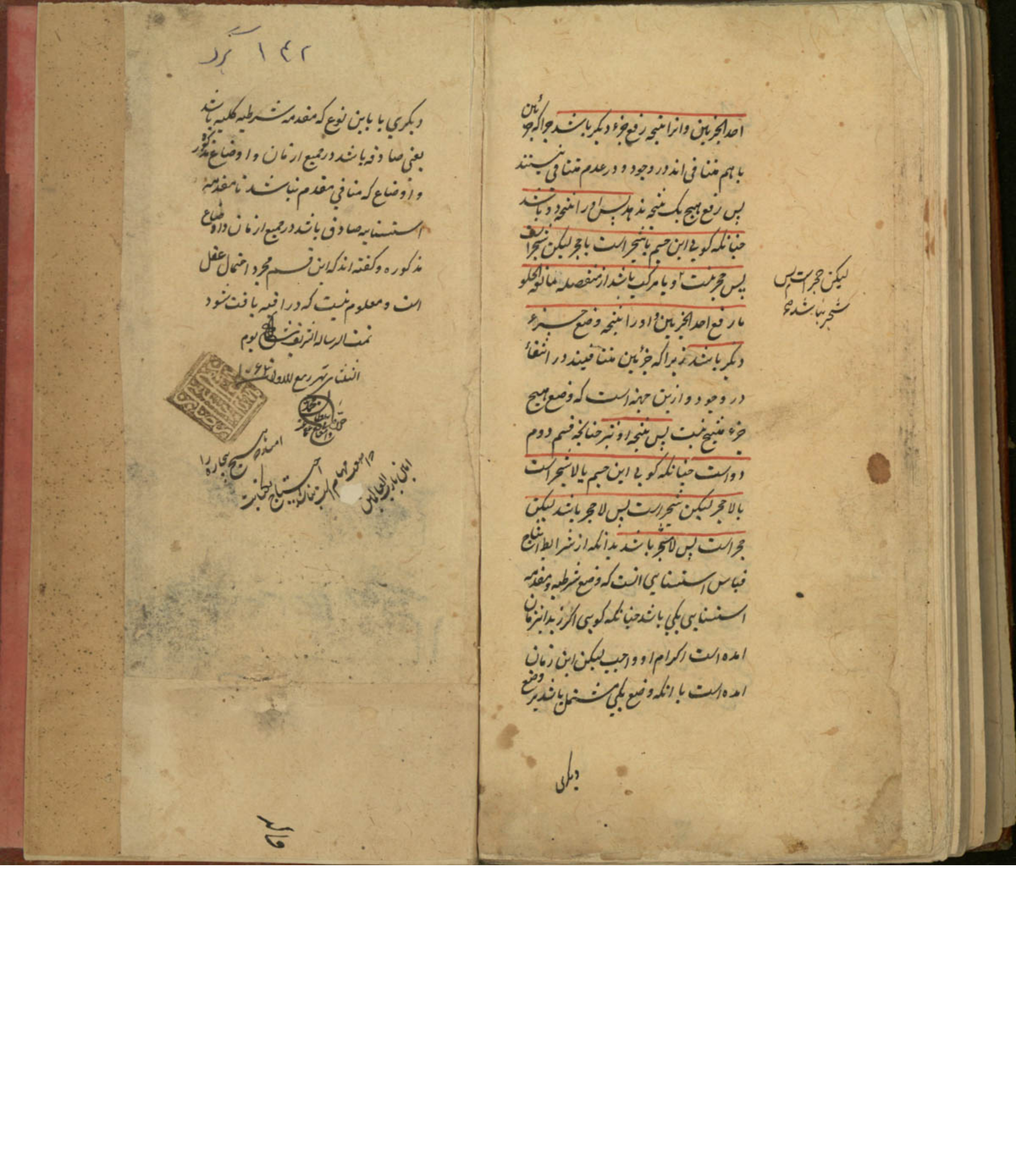
قیاس

قیاس وضع مقدم نیست و مناسب آن بود که
نفی وضع چرا که میگویند فلان چیز مرکب است
از فلان چیز و مرکبست از فلان و فلان چیز و میگویند
و نقیضین متصله با لزومیه از برای آنست که متصله
اتفاقیه با وضع مقدم یا رفع تالی منتج نیست
نه از برای آنکه مثل این مرکب قیاس است و او را
استثنائی نگویند و از نتیجه که اصل تعریف موقوف
بر ذکر او نیست او را در غیر این رساله در تعریف
ذکر نکرده اند در بیان شرائط انتاج آورده اند
پس متوجه نشود که بایستی که چنین تعریف کردی
که مرکب باشد از متصله موجبه لزومیه چرا که سالبه
نیز منتج نیست چرا که صحت تعریف موقوف بر ذکر او نیست
و آوردن او در تعریف از برای مزید توضیح است
و تنبیه است بر آنکه غیر او منتج نیست پس باید اختلال
او از تعریف اختلال تعریف راه نیابد و اعتراض
بر وی متوجه نشود چرا که او را نتیجه وضع تالی باشد

چنانکه گویند اگر این جسم انسان باشد حیوان
باشد لیکن او انسان است پس حیوان است
مفرضه است در بیان اجزا توقف از برای
فایده هر چند مثل این در توقیفات واقع نیست
اما خللی ندارد و انتاج او وضع تالی را
نیز است چرا که مقدم ملزوم است و تالی لازم
موجود ملزوم بی لازم یافت نشود و هر چند وجود
لازم بی لزوم یافت تواند شد بنا بر آنکه میتواند
بود که اعم باشد و ازین جهت است که رفع مقدم
و وضع تالی منتج نیست و انفصالی یا آن باشد
که گذشت و یا مرکب باشد از متصله لزومیه و رفع
تالی یا آنچه بمنزله رفع تالی است چنانچه در مثال
مرکب از منفصله مانعة الخلو ظاهر گردد و آنرا
نتیجه رفع مقدم است چنانچه در مثال مذکور لیکن
آن حیوان نیست پس او انسان نیست زیرا که چون لازم
متحقق نشود ملزوم متحقق نتواند شد و اما انفصالی است

کمرکب

که مرکب باشد از منفصله حقیقیه عنادیه با وضع احد الجزئین
و منفصله اتفاقیه خواه حقیقیه و خواه غیر حقیقیه منتج نیست
لیکن صحت توقف موقوف بر تقیید نیست چنانچه گذشت
و میشاید که ترک تقیید برای آن باشد که بر دلیل عدم
انتاج منفصله اتفاقیه سخن کرده اند و آنها را از کتب
مبسوط باید دانست و درین مختصر بر نسخه بس مجمل
اختصار باید نمود و چون در منفصله حقیقیه هر دو
جزو با هم ممتنع الاجتماع‌اند پس از آنچه رفع جزو
دیگر باشد و یا با رفع احد الجزئین و از آنچه وضع
جزو دیگر باشد چرا که میان جزئین تنافی است
در عدم پس او را چهار نتیجه باشد این اشرف باشد
از قسمین دیگر که آن نتیجه دو بیش نیست چنانکه
گویند این عدد یا زوج است یا فرد لیکن زوج است
پس فرد نیست لیکن فرد است پس زوج نیست
لیکن زوج نیست پس فرد است لیکن فرد نیست پس
زوج است و یا مرکب باشد از منفصله مانعة الجمع با وضع


احد الجزئین و آنرا نتیجه رفع جزء دیگر باشد چه اگر جزئین
باهم متنافی اند در وجود و در عدم متنافی نیستند
پس رفع هیچ یک نتیجه نداد پس او را نتیجه دو باشد
چنانکه گوئی این جسم یا شجر است یا حجر لیکن شجر است
پس حجر نیست و یا مرکب باشد از منفصله مانعة الخلو
ما رفع احد الجزئین او را نتیجه وضع جزء
دیگر باشد زیرا که جزئین متنافیند در انتفاء
در وجود و از این جهت است که وضع هیچ
جزء منتج نیست پس نتیجه او نیز چنانکه قسم دوم
دو است چنانکه گوئی این جسم یا لا شجر است
یا لا حجر لیکن شجر است پس لا حجر باشد لیکن
حجر است پس لا شجر باشد بدانکه از شرایط انتاج
قیاس استثنائی آنست که وضع شرطیه و مقدمه
استثنائی کلی باشد چنانکه گوئی اگر زید این زمان
آمده است اکرام او واجب لیکن این زمان
آمده است با آنکه وضع کلی مشتمل باشد بر وضع

دیگری

لیکن حجر است پس شجر نباشد ۶

۱۴۲

دیگری با این نوع که مقدمه شرطیه کلیه باشد
یعنی صادقه باشد در جمیع ازمان و اوضاع مذکوره
و اوضاع که منافی مقدم نباشد تا مقدمه
استثنائیه صادق باشد در جمیع ازمان و اوضاع
مذکوره و گفته اند که این قسم مجرد احتمال عقل
است و معلوم نیست که در واقعه یافت شود
تمت الرساله الشریف ... یوم
الثلثاء شهر ربیع الاول ۱۰۶۲



